ا مهوريـة ا زائريـة الد قراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العا و البحث العلمي

جـامعـة ا زائـر

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و آدا ا

مسائل ا لاف أقسام الكلم ب بعض النحاة القدماء و ا دث

ث مقدم لنيل شهادة ا اجست

إعداد الطالبة:

صفية بن زينة

إشراف الأستاذ الدكتور:

مد العيد رتيمة

أعضاء نة ا ناقشة

الأستاذ د/ .... رئيسا

الأستاذ د/ .... مقررا

الأستاذ د/ .... عضوا

الأستاذ د/ .... عضوا

الأستاذ د/ .... عضوا

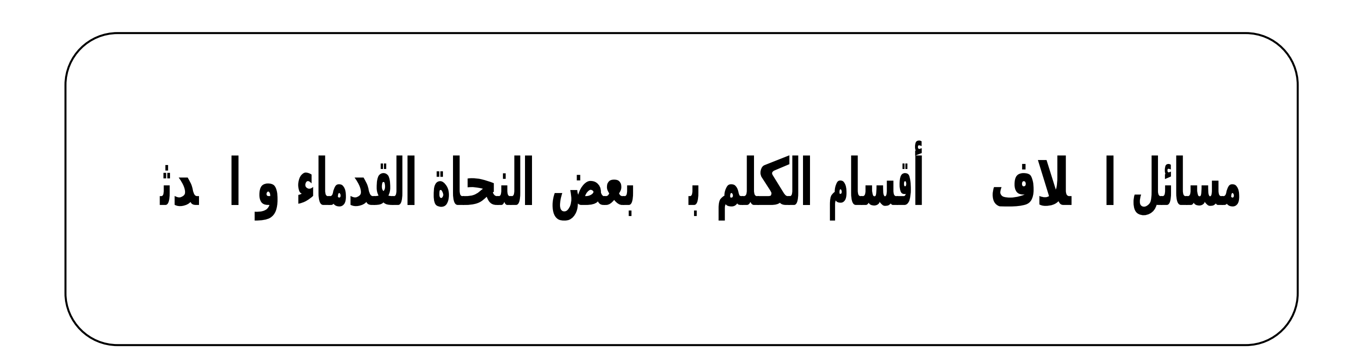
السنة ا امعية 2003-2004

ا مهوريـة ا زائريـة الد قراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العا و البحث العلمي

جـامعـة ا زائـر

كلية الآداب و اللغات قسم اللغة العربية و آدا ا



مسائل ا لاف أقسام الكلم ب بعض النحاة القدماء و ا دث

بحث مقدم لنيل شهادة ا اجست

إعداد الطالبة التخصص :

صفية بن زينة الدراسات اللغوية النظرية

السنة ا امعية 2003-2004

إهـــــداء

- إلـى نبع الحـيـاة والـدي الكريمـيـن
- إلـى سندي في الحـيـاة إخوتي و أخواتي.
- إلـى من سيقاسمني ضنـك الحياة و سعتها.
- إلـى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

شـكـر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور / محمد العيد رتيمة الذي فتح لي باب مكتبه و قبل الإشراف على مذكرتي.

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا البحث خاصة أساتذة اللغة العربية و آدابها.

مـقـدمـة

يعد ما يتألف منه الكلام من أقسام أهم موضوع يتصدر الكتب النحوية ونراه أساس الدراسات النحويـة والصرفية على الإطلاق لذلك قررت البحث فيه تحت عنوان مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعـض النحـاة القدماء والمحدثين

هذه الفكرة التي كثيرا ما رآها الباحثون إطارا ضيقا للبحث تغيب فيه الجدة و يقصر على حـد تعريـف الاسم و الفعل و الحرف.

و لما كانت حقيقة المادة اللغوية (اسم، فعل، حرف)، بمثابة اللبنة الأساسية لبناء صرح شامخ اسـمه " علم النحو العربي"، و ما التجربة التاريخية إلا إثبات لنجاحه الفريد في تمثيل اللغة العربية، حاولـت أن أجمـع جملة التساؤلات التي تعج برأسي و تكاد تخنق أنفاسي حول مشروعية هذا البحـث، و الهـدف منـه، كمـا أن اختياري لهذا الموضوع بعينه حقلا للدراسة و التحليل في مذكرة الماجستير، مع ما تتجاذبه مـن إمعـان نظـر وعناء بحث، و إنفاق راحة، و استغراق وقت و بذل جهد، و من هنا، هل أتمكن بهذا العمل أن آتي بالجديد؟، و أين تتحدد نسبية قيمته؟

فانطلقت كمغامرة مصممة على تذليل الصعاب، و مقتنعة بأن كل شيء يهون أمام إثبات أهمية البحث.

إن المادة اللغوية (الاسم و الفعل و الحرف) هي المادة الأولية إن صح التعبير أو الأرضـية الـصلبة لمسيرة الدرس النحوي بصفة خاصة و الدرس اللغوي بصفة عامة، فهي الخطوة التي ينطلق منها الكلم العربي، كيف لا و أن الكتب النحوية تستهل مواضيعها بالتطرق لمسألة الكلم و ما يتألف منه، إذ لا يكاد كتاب من الكتب النحوية يخلو من التطرق إلى الأقسام الثلاثة.

و لما كانت الأقسام تستحق الذكر، شحنت رغبتي و شد ذلك من عزيمتي على دراسة موضوع مـسائل الخلاف في أقسام الكلم، خصوصا عندما وجدت عددا من الباحثين العرب المشتغلين بالنحو العربي يقفون مـن مسألة التصنيف موقف الحيرة و الاضطراب، داعين إلى إيـجـاد حـلول تتناسـب و المـسألة، معتقـدين أن القسمة الثلاثية قاصرة على استيعاب الطاقة اللغوية، مستندين إلى حجج للاستدلال على أنها قسمة عقلية قائمـة على المنطق الأرسطوطاليسي، و لا تمت للنحو العربي بأية صلة ، ذكروا ذلك مؤيدين لمـن تعلـو حنـاجرهم بالقول أن النحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطي، و أن النحاة العرب تبنوا المعطيات أو المنطلقات المنطقية، و

حاولوا إسقاطها على النحو العربي، لم يقف المستشرقون عند هذا الحد فحسب، بل حاولوا طعن الدرس النحوي في أصالته و أنه مقتبس من المنطق الأرسطي، لاسيما مسألة تقسيم الكلم، و ذلك ما حاولت أن أتناوله في هـذا البحث من خلال معالجتي لعدة إشكاليات تبادرت إلى ذهني.

و أنا ألج هذا الموضوع تطرقت لجملة من الإشكاليات، كالتساؤل عن التقسيم الثلاثـي، أهـو مـستوف لغرضه؟ و هل هي من إبداع العقل العربي أم مجرد اقتباس من المنطق الأرسطي، كما يرى ذلك جماعـة مـن المشتغلين بالنحو العربي؟ و هل تخضع القسمة لمقاييس علمية و موضوعية دقـيـقة؟. و لم كثـرت خلافـات النحاة في تصنيف بعض الكلمات.، و أين يكمن سر الاختلاف؟، و هي الإشكالية الجوهريـة التـي سـأتناولها بالبحث و الدراسة و التحليل و المناقشة، إذ تتفرع بدورها إلى عدة تساؤلات جزئية:

- لماذا اكتفى النحاة الأوائل بتقسيم ثلاثي للكلم؟، و ما هي المقاييس التي اعتمدوا عليها في ذلك؟ و هل كانوا على دراية بها و إدراك لها أم لا؟.

- ما هي الأمور الجديدة التي جاء بها التقسيم الحديث؟

- عندما حصر النحاة القدامى الكلم في هذه الأقسام الثلاثة من اسم و فعل و حرف، هـل هـذا يعنـي أنهم لم يكونوا على دراية بالأقسام الأخرى التي أضافها المحدثون؟.

- أم أنهم عدوها مما ينتمي إلى الأقسام الكبرى المذكورة لا تحتاج لأن تستقل بذاتها في قسم خاص؟.

بما أن التقسيم القديم للكلم، أسماء و أفعال و حروف، مما يمكن أن يؤلف تركيبا مفيدا، فما حاجتنا إلـى معرفة أقسام جديدة، يمكن عدها أقساما شكلية للأقسام الثلاثة السابقة؟، و هل الحل يكمن في رفـض المحـدثين لمقياس القدامى و الإتيان بمقاييس جديدة؟.

- لماذا اختلف النحاة أنفسهم أحيانا في تصنيف الكلم؟.

مع إصراري على تناول البحث في هذه القضية، فقد وجدت اجتهادات كثيرة في كتب النحـو تطرقـت لمسألة التصنيف بالدرس قديما و حديثا، لكن دوما في إطارها العام، لذلك أجدني مضطرة لأسلط الضوء علـى زوايا دقيقة ما تزال غامضة للدارس، أحاول الكشف عن سرها و كنه تصنيفـها، و إن كان عدد مـن النحـاة سواء قدامى أو محدثين تحدثوا عن موضوع أقسام الكلم أمثال: سيبـويـه، و المبرد، و ابن الـسراج، و ابـن عصفور، و السيوطي، و ابن الأنباري، و تمام حسان، و مهدي المخزومي...و غيرهم.

و الحقيقة أن الدراسات و البحوث اقتصرت على حد تعريف كل من الاسم و الفعل و الحـرف، بغـض النظر عن أهم المقاييس التي اعتمدوها، دون إثارة مسائل الخلاف للاهتمام بها كموضوع في حد ذاته.

و تبعا لذلك رأيت أن أدرس الموضوع من جانبيه التراثي القديم و الحـديث، فلمـا كانـت الدراسـات والأبحاث العلمية ، لم تعن بالمقاييس التي اعتمدها النحاة في تقسيم الكام، حيث لم يفرد لها قسم خاص ومستقل.

و قد ارتأيت أن أدرس المادة اللغوية (الاسم و الفعل و الحرف) بإخضاعها في عملية التصنيف لجملـة من المقاييس.

و الأمر الظاهر أن النحويين الذين اهتموا بالبحث في أقسام الكلم لم يعطوا هذه القضية كل ما تـستحقه من عناية و درس، و هذا لا يعني أنني أتهم المشتغلين بالنحو أمثال مصطفى فاضـل الساقي و الأسـتاذ تمـام حسان بالتقصير أو عدم إضافة مجموعة من الكتب لا تخلو من دراسات قيمة.

كما لا يفوتني أن أشير في هذه المقدمة إلى أن مسألة الخلاف في تـصنيف الكلـم لا بـين البـصريين والكوفيين فحسب، بل بين النحاة القدماء و المحدثين، و هذه الخلافات الكثيرة في مسألة التـصنيف تـستحق أن يسلط الضوء عليها. لدراستها، فرأيت أن أبحث في هذه الأسباب بين طائفة من اللغويين من خلال عرض أقوال النحاة و آرائهم بالتحليل و المناقشة.

فقضية التصنيف تحتاج إلى رؤية علمية جدية و جديدة تنطلق من المزاوجـة بـين التقـسيمين القـديم والحديث، فحاولت أن أعطـي لهذه الدراسة كل ما تستحقه من جهد، قصد أن أصل إلى نتائج، و ذلك من خلال الموازنة بين آراء النحاة القدماء و المحدثين، و حتى الموازنة بين النحاة أنفسهم، في زمن واحد.

و لقد حرصت كل الحـرص عـلى انتـهاج منهج تكاملي يجمع بين ما هـو تـاريخي ،وصـفي، و تحليلي، قصد الإلمام بأكبر قدر ممكن من زوايا الموضوع.

و للإجابة عن جملة التساؤلات السابقة جعلت هذا الموضوع يسير على نظام ثلاثة فصـول، - جعلـت الفصل الأول من ثلاثة مباحث، درست فيها أقسام الـكلم عند النحـاة القـدماء و مقاييـسـهـم و أدلـتهم، فحرصت في البحث على مناقشة إشكالية مصطلحاتية لحد الكلمة في المبحث الأول، مما جعلني أشعر بالحاجـة إلى بيان حدها لدى عدد من النحويين، مما يفسر عنايتهم بالكلمة و تقسيماتها، غير أن جماعة مـن المـشتغلين بالنحو العربي يرون أن القسمة الثـلاثـية من منطلق المنطق الأرسطي و التأمل الفلسفي البعيدين عـن واقـع

اللغة العربية و الدرس النحوي العربي، كسبب من أسباب تعذر تصنيف بعض الكلمـات، فقـررت أن أخـص المبحث الثاني للقسمة الثلاثية بين النحو العربي و المنطق الأرسطي، مع الحرص على ذكر جملة مـن الحجـج لإثبات أصالة القسمة الثلاثية في النحو العربي، أما المبحث الثالث فكان مبحثا تطبيقيا، إذ حرصت فيـه علـى وضع مقاييس أو أسس يركن إليها في عملية التصنيف، لذا تناولت تحليلا لأقوال بعض النحاة و اضطرابهم فـي وضـع مفهوم محدد للاسم و الفعل و الحرف، توصلت إلى جملة الكلمات التي جعلوها ضمن طائفـة الأسـماء وليست بأسماء، و كذلك الأمر بالنسبة لتعريفهم الفعل و الحرف من خلال التطبيق على المقاييس التي تعد طريقة هامة في عملية التصنيف، مع عرض آراء أشهر النحاة القدامى في تقسيم الكلم، مرفقة ببعض الانتقـادات لتلـك الآراء عن الاضطراب الذي وقعوا فيه، و استخلصت من آراء النحاة ما يفيد بأن أقسام الكلم أكثر من تلك الثلاثة التي داروا في فلكها زمنا طويلا، فرأيت أن لا بد من التحدث عن المقاييس (مقياس العلامات، مقياس المعنـى، مقياس الإسناد و مقياس الوظيفة)، لأن من الواضح أن تحديد كل قسم من الأقسام الثلاثة وفق مقياس محـدد لا يؤدي الغرض إلا بتضافرها جميعا.

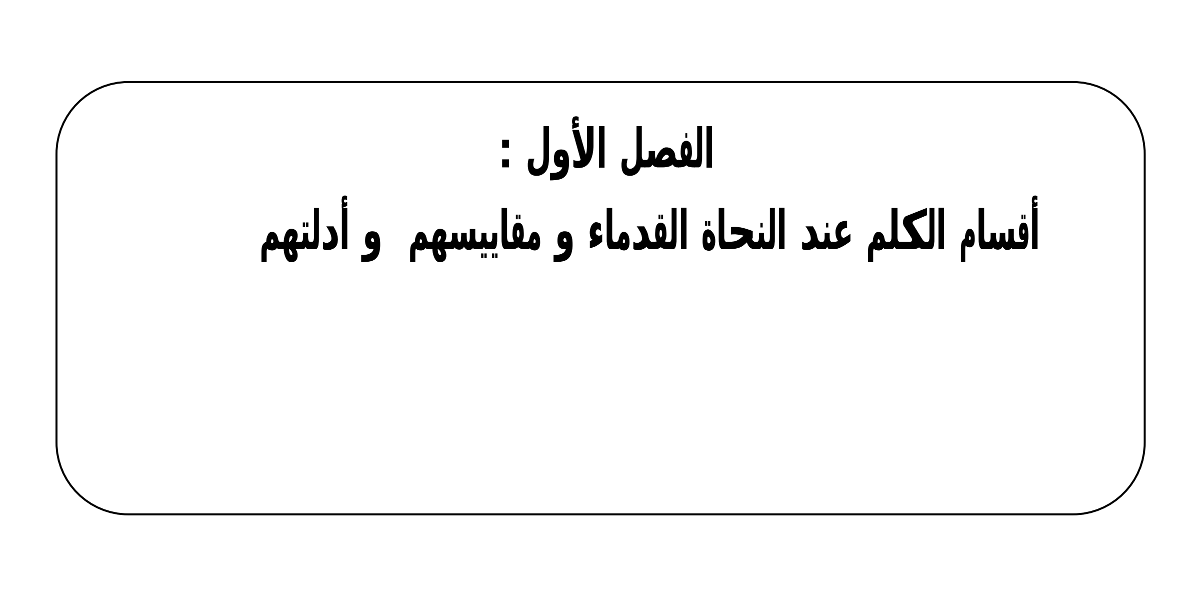
- أما الفصل الثاني فخصصته لمسائل الخلاف بين أقسام الكلم و أسبابه مع النظر فـي حقيقـة المـادة اللغوية، و تصنيف كل منها ألسم هي أم فعل أم ليست اسما ولا فعلا؟ ، و ذلك بعرض مسائل الخلاف النحـوي على حدة مرفقة بإبداء الرأي في كل مسألة، فقسمته إلى ثلاثة مباحث بدء بما يرجح أنه اسم، فما يرجح أنه فعل ثم ما يرجح أنه حرف، عـرضت فيه بـكـل أمانة آراء المعترضـيـن و المؤيدين مع ذكر أدلّـة الفـريقين وحججهما، بالإشـارة إلى نقد كل منهما لأبين مقدار موضوعيتهما و مدى صحتها، و كذا سلامة النتائج المترتبة عنها.

- أما الفصل الثالث :فتطرقت فيه لأراء النحاة المحدثين في تقسيم الكلم و نظرتهم إلـى دوران النحـاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي للكلم من الأمور التي أثارت الخلاف في مسائل عديدة، و قد قسمته هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، آثرت فيه تناول آراء أساتذة لهم مكانتهم في الدرس اللغوي بصفة عامة و الدرس النحوي بـصفة خاصة.

فنظرة المحدثين ليست تيارا جديدا يحاول طمس معالم القدامى، و إنما رؤية علمية فـي محاولـة حـل مشكلة الاضطراب في التصنيف، فخص المبحث الأول بآراء الأستاذ إبراهيم أنيس النحوية في مسألة تـصنيف

الكلام منطلقا من وجهة نظر النحاة القدامى مع إضفاء روح علمية موضوعية، و صواب رأي، إذ كانـت إعـادة النظر في التقسيم ستضع حدا لاضطراب التقسيم القديم، و الثاني خص لعرض آراء الأستاذ مهدي المخزومي و الإشارة إلى تقسيمه الذي خرج عن نطاق القسمة الثلاثية ليكون تقسيما رباعيا مستندا إلى جملة مـن الحجـج و الأدلة، أما المبحث الثالث من الفصل الثالث فخص لعرض آراء الأستاذ تمام حسان الذي كانت له محاولة متميزة حقا، إذ قصد بهذه المحاولة أن يسلك بالتصنيف طريقا مغايرا لما صنفه النحاة القدماء و قد اشتمل تقسيمه للكلـم على سبعة أقسام، مع الإشارة إلى طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل منها و تحدثت عنها بشكل حددت فيـه مفهوم كل منها، و ذكرت في آخر كل قسم المميزات التي يمتاز بها عن غيره من الأقسام لتجسيد الفروق بـين كل منها حتى يسهل تعيينها و تحديدها في الكلام، فالتوصل للتقسيم الذي أقره الأستاذ تمام حسان، لم يكن بـدافع التقليد، إنما جاء بناء لجملة من الانتقادات، إذ ليس من اليسير الترحيب بفكرة التقسيم غير الثلاثي أو إطراحهـا من دون الوقوف على أهم الأسباب التي أوجدته، و الدواعي التي هيأت له المنطلقات التي انطلق منها.

و في الخاتمة حددت جملة النتائج و أوضحت فيها تلخيصا لأهم ما توصلت إليه مـن خـلال دراسـتي لموضوع البحث، و قد اقتضى هذا جهدا هو نتاج جولة علمية بذلت فيها كل ما بوسعي لتحقيق ما أسـعى إليـه بإخلاص و ا من وراء القصد.



الفصل الأول :

أقسام الكلم عند النحاة القدماء و مقاييسهم و أدلتهم

الفصل الأول

أقسام الكلم عند النحاة القدماء و مقاييسهم و أدلتهم

يتألف النظام اللغوي من ثلاث مستويات رئيسة، صوتي، إفرادي و تركيبي يجمع فيه من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها و فعلها و حرفها إذ تعد الكلمة أهم الوحدات اللغوية التي يبحث فيها علم الصرف، و هي في الحقيقة المادة الأساسية للتركيب.

فقديما ورد في ألفية ابن مالك :

" كلامنا لفظ مفيد كاستقم   اسم و فعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة و القول عم   و كلمة بها كلام قد يـؤم"[1]

و المتأمل لما يقوله ابن مالك يرى أن ثلاث وحدات رئيسية تندرج تحت باب واحد هـي: كلامنا و الكلم والكلمة المأخوذة من مادة (ك.ل.م) " حيث تقلبت فمعـناهـا الدلالـة على القـوة و الشـدة و المستعمل منها أصول خمسة"[2]. بمختصر العبارة ضبط أبو الفـتـح بن جني أصل الكاف و اللام و الميم، و ما ترتب عنها من تقليبات تؤسس كلها الشدة و القوة.

"فالكـلـم للجرح وذلك للشدة التي فيه". و "الكلام ما غلظ من الأرض، و ذلك لشدتـه و قوتـه"[3]. و الكلام من الكلم الذي يعني الجروح.

و كمل الشيء إذا تم لأنه " يكون حينئذ أقوى و أشد منه إذا كان ناقصا غير كامل"[4]

"و الملك لما يعطي صاحبه من القوة و الغلبة ... و أملكت الجارية لأن يد بعلها تقتدر عليها"[5]

" لكمه: اللاطمة بجمع الكف" [6]و قد تطورت في عصرنا الحالي إلى ما يدعى بالفن النبيل"

---

1 ابن مالك، متن الألفية،طبع بمطبعة عيسى الباني الحلبي و شركاؤه بمصر،(د.ت) ص03
2 ابن جني، الخصائص،تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، (د.ت)، ج1 ،ص13-14
3 ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، المطبعة المنيرية ، (دت) ،ج1، ص21
4 ابن جنى، الخصائص، ج1، ص15
5 المرجع نفسه ، الصفحة 17
6 عبد الله البستا ني ، الوافي معجم وسيط اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة 1990، ص 568

" وبئر مكول إذا قل ماؤها.... فإذا قل ماؤها كره موردها و جفا جانبها ، وتلك شدة ظاهرة"[1]

هذه التقلبات الخمسة التي أراد ابن جني أن يربطها بالمعاني المشتركة في القوة و الشدة " فسبحان من يهب القوة و المناعة لمن يشاء، فقد وهب العزة لمادة (ك.ل.م) مهما تقلبت حروفها و تشققت تصاريفها واختلفت هيآتها"° و لعل من الإفادة العملية التطرق إلى ما يؤيد ذلك في القرآن الكريم، حيث تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى : "كَلاّ إنها كَلِمةٌ هو قائِلُهَا"[2]. و أن الكلمة هي الإنسان، قوله عز وجل:" إِذْ قَالَتِ الملائِكَةُ يا مريم إن ا يبشرك بِكَلِمةٍ مِنْه اسمه المسِيح ابن مريم وجِيها فِي الدنْيا و الآخِرةِ و مِن المقَربين"[3] و في الآية الأخرى:" إِنَما المسِيح عِيسى ابن مريم رسولُ ا و كَلِمتُه أَلْقَاها إلى مريم و روح مِنْه"[4]

هذه الكلمة التي شغلت النحاة و اللغويين العرب، فلم يتفقوا على وضع تعريف محدد لها و من هنا نجد تعاريف مختلفة للكلمة يحاول أصحابها توخي الدقة في تحديدها. و احترزنا بالقول تحديدها و ليس تعريفها لأن التعريف (عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر). والتعريف الحقيقي هو (أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها). و التعريف اللفظي هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى كقولك: الغضنفر الأسد، و ليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني[5]. أما الحد: فهو قول دال على ماهية الشيء، و عند أهل ا الفصل بينك و بين مولاك، كتعبدك و انحصارك في الزمان و المكان المحدودين، و الحد في اللغة المنع: و في الاصطلاح قول يشتمل على ما به الاشتراك و على ما به الامتياز. و الفرق بين الحد و التعريف: أن الأول يدل على ماهية الشيء و يتركب من الجنس و الفصل، على حين أن الثاني لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكل حد تعريف، و ليس كل تعريف حدا تاما بل قد يكون حدا ناقصا، أو رسما تاما أو غير تام "[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص،ج1 ،ص16
[2] سورة المؤمنون، الآية (100)
[3] سورة آل عمران، الآية (45)
[4] سورة النساء، الآية (171)
[5] الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1995)، ص62
[6] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، 1982، ص 305

المبحث الأول:

حد الكلمة:

من أشهر تعاريف الكلمة ما وضعه لها الزمخشري بالتحديد:" الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، و هي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم و الفعل و الحرف"[1].

و قدم ابن يعيش شرحا لهذا الكلام بأن اللفظة جنس الكلمة، و ذلك أنّها تشمل المهمل و المستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحرف، و لم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو (صص و كق)، فهذا ما كان مثله لا يسمى الواحدة منها كلمة، لأنه ليس شيئا من وضع الواضع، و يسمى لفظة لأنّه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه، فكل كلمة لفظة و ليس كل لفظة كلمة، و قوله الدالة على معنى فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى، و قوله مفرد فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل و الغلام فالجنس عند النحويين الفقهاء هو اللفظ العام و العام كل لفظ عم شيئين فصاعدا، فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف، فالكلمة إذا جنس و الاسم و الفعل و الحرف أنواع و لذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم و الفعل و الحرف، فنقول الاسم كلمة و الفعل كلمة و الحرف كلمة"[2]. و على الرغم من أهمية الكلمة فإن سيبويه لم يضع لها حدّاً أو تعريفا و إنما اكتفى ببيان أجزاء الكلام قائلا:" هذا باب علم الكلم من العربية: فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل ..."[3] و يعرف ابن هشام "الكلمة بأنها قول مفرد"[4]. و يلاحظ من هذا التعريف بأنه شبيه بتعريف "الأشموني"[5] و ذهب ابن هشام إلى شرح تعريفه فرأى أن المراد بالقول، اللفظ الدال على معنى كرجل و فرس، و المراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دال على معنى كزيد أم لم يدل كديز، و المراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وذلك نحو: زيد، فإن أجزاءه و هي الزاي و الياء و الدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك: غلام زيد فإن كلا من جزئيه و هما الغلام و زيد، دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا. بعدها أشار أنه لم يشترط في الكلمة الوضع ، كما اشترط من قال الكلمة وضع لمعنى مفرد ذاكرا وإنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة، و اللفظ ينقسم إلى موضوع و مهمل، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع و أنه لما أخذ القول جنسا

---

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان (د.ت) ،ص06

[2] ابن يعيش، شرح المفصل،قدم له إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية، بيروت ط(2001) ، المجلد الأول، ص21-22

[3] سيبويه، الكتاب ،تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت،(1998)،ج1،ص12

[4] ابن هشام، قطر الندى ويل الصدى"، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد (د.ت) ،ص 18

[5] الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت،ط1(1999)، ج1،ص47

للكلمة . و هو خاص بالموضوع أغناه عن اشتراط الوضع. فإن قلنا: لم عدل عن القول إلى اللفظ ؟ فيجيب: لأن اللفظ جنس بعيد لانطباقه على المهمل و المستعمل،و القول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، و استعمال الأجناس البعيدة في الحدود البعيدة معيب عند أهل النظر و أن الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع كما ذكرنا سابقا، و في سياق آخر اختصر "ابن هشام" الطريق و اكتفى بتعريف الكلمة :" بأنها الاسم و الفعل و الحرف. و الدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب و لم يجدوا إلا ثلاثة أنواع و لو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه[1].

أما السيوطي فقد قال: "و قد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا، و أحسن حدودها: قول مستـقـل أو مـنـوي معه" [2] ، مشيرا بقوله (منوي معه) إلى الضمائر المستترة، و قد أخرج بقوله (مستقل) أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة و ياء النسبة و تاء التأنيث، فليست بكلمات لعدم استقلالها.

و ما يراه "ابن عقيل" في الكلمة:" أنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"،[3] و شرح الموضوع لمعنى بأن أخرج المهمل كـ"ديز"، و قوله " مفرد" أخرج الكلام، فإنه وضع لمعنى غير مفرد.

أما الأشموني فذكر" في حد الكلمة أنها قول مفرد"،[4] و بين أنها تطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزئي العلم المـركـب نـحو: " امرئ القيس" و أشار أن فيها ثلاث لغات " كَلِمة" على وزن " نَبِقَة" و تجمع على كَلِم "كنَبِق"،و" كلْمةٌ على وزن "سِّدرة" و تجمع على كِلْم "كسِدر" و "كَلْمة"على وزن "تَمرة" و تجمع على كَلْم" كتَمر".

و لم يكن تعريف الكلمة قاصرا على النحاة القدماء،- كما ذكرنا- بل تعدى ذلك إلى النحاة المحدثين ولأجل أن تتضح الصورة أكثر، و استكمالا للحديث عن الكلمة عند النحاة. نرى من المفيد أن نوجز أهم ما يمكننا الاستفادة منه من أقوال النحاة في الكلمة التي ينتقدها الدكتور تمام حسان بأن التعريفات العربية القديمة و المتأخرة على الرغم من اعتمادها على طبيعة اللغة العربية. فهي إما أن تخلط بين الكلمة و اللفظ و القول.

كقولهم: (الكلمة هي اللفظ المفرد) أو (الكلمة قول مفرد)، و هذا تعريف صادق على كل نطق بين سكتتين. و لو كان جملة أو أكثر لأن إفراد اللفظ أو القول معناه أن يكون بين سكتتين، إما أن تضيف إلى هذا الخلط خلطا آخر، بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة و معناها، أي الفكرة التي تعبر عنها كقولهم (الكلمة لفظ وضع

---

[1] ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت(1988)،ص13

[2] السيوطي جلال الدين،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، (2001)، ج1،ص3

[3] ابن عقيل .شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، (د.ت)،ط1، ص14

[4] الأشموني، شرح الأشموني لألفية بن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد ،محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث ج1 (د.ت) ،ص27

لمعنى مفرد)، و هذا يصدق على باء الجر التي وضعت لمعنى مفرد هو المصاحبة- مثلا- مع أنها ليست كلمة، كما يرى أن التعريفات القديمة لا تفرق بين الصوت و الحرف، و تخلط بين الوظيفة اللغوية و المعاني المنطقية و الوضعية"[1].

و يذكر في موضع آخر أنه" إذا ما استعرضنا تعريفات مختلفة للكلمة شرقية أو غربية و جدنا في النهاية أن فكرة الكلمة –كبعض الأفكار اللغوية- لا يمكن أن تعرف تعريفا ينطبق عليها في كل اللغات ،و إنما تستقل في كل لغة بتعريف خاص بها مستقى من طبيعة اللغة و سائلها الخاصة من التركيب."[2]

و قد أصاب تمام حسان فيما أشار إليه، بدليل أن" الكلمة و إن كانت ذات مفهوم واضح في أذهان كل الناس، نراها تظفر بجدل على حد كبير من اللغويين المحدثين حين حاولوا تعريفها و بيان حدودها".[3] وراحوا يجرون فيضا من الدراسات في مجال تعريف الكلمة، و لكنهم في نهاية الأمر لم يتفقوا على كلمة في تعريف الكلمة".[4]

و مهما اختلفت وجهات النظر بين المحدثين في تحديد الكلمة أو تعريفها، فإنهم يسلّمون بوجودها، " وعليه حاولوا البحث عن تعريف عالمي للكلمة ينطبق عليها في جميع اللغات، و قد أخفقوا في العثور على هذا التعريف الجامع المانع".[5]

و جعل كل من " استيفن أولمان" و " إبراهيم أنيس" تعريف بلومفليد كأشهر تعريف للكلمة المنطوقة في دوائر علم اللغة، (الكلمة هي أصغر صيغة حرة)[6]، و يؤكد إبراهيم أنيس" أن " بلومفليد" أراد أن يتفادى اعتبار أمثال أداة التعريف أو الباء الجارة من الكلمات".[7]

بمـ ـعـ ـنى" أنها أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة، كما استعمالها لتركيب جملة أو كلام، و يجب أن تتكون من مورفيم حر على الأقل. و بناء على هذا فإن الكلمة هي كل شكل ذي معنى يمكن أن يكون وحده قولا، و لا يمكن تحليله إلى أجزاء يصح أن تنطق وحدها، و قد أخذ على هذا التعريف أنه ليس جامعا مانعا ففي جميع اللغات توجد كلمات كثيرة لا يمكن أن تقوم بنفسها في حديث طبيعي، ففي اللغة العربية نجد الضمائر المتصلة و حروف الإضافة لا تستعمل بمفردها ككلمات مستقلة،كما أن هناك ما يمكن أن يسمى الأدوات و هذه

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (1955)، ص226

[1!] المرجع السابق،ص 259

[3] إبراهيم أنيس، دلاله الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية،ط6،(1991)،ص39

[4] استيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب القاهرة، (1988)ص49-63

[5] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، معهد الآداب و اللغة العربية، جامعة الجزائر (1994-1995)، ص211

[6] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص49

[7] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص43

ليس لها كيان ذاتي مستقل ،فهي ليست إلا عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها، و إنما وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة".[1]

و يرى " إبراهيم أنيس" أن" رغم هذه الحيرة في تحديد الكلمة بين القدماء و المحدثين فإن اللغة تتضمن من العناصر الواضحة الاستقلال في لفظها و مدلولها، و هي التي يعرفها الناس بالكلمات ككل الأسماء والأفعال، و تلك هي التي تكون الكثرة الغالبة من عناصر أي لغة من اللغات".[2]

و رأى في سياق آخر" أن الكلمة ليست في الحقيقة إلا جزءا من الكلام تتكون عادة من مقطع واحد أو عدة مقاطع وثيقة الاتصال بعضها ببعض، و لا تكاد تنفصم في أثناء النطق، بل تظل متميزة واضحة في السمع و يساعد بلا شك على تمييز تلك المجاميع المقطعية معانيها المستقلة في كل لغة واللغة العربية حين النطق بها تتميز فيها مجاميع من المقاطع ،تتكون كل مجموعة من عدة مقاطع ينضم بعضها إلى بعض وينسجم بعضها مع بعض، فهي وثيقة الاتصال، و بذلك ينقسم الكلام العربي إلى تلك المجاميع من المقاطع، و كل مجموعة اصطلح عل تسميتها بالكلمة" .[3]

كما يخلص في سياق آخر إلى أن القدماء من علماء العربية لم يصادفوا صعوبة في تحديد معالم الكلمة، فقد قنع أكثرهم بوصفها أنها (اللفظ المفرد) أو (القول المفرد)، و لم يخطر في أذهانهم أن الإفراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوره إلا بالسكتات أو الوقفات على مجموعات صوتية من هذا الكلام، و هذا أمر مرجعه إلى الناطق بالكلام فهو إن شاء وقف بعد حرفين أو ثلاثة أو عشرة أو أكثر، و يتكون نطقه حينئذ من مجموعات صوتية منها ما ينطبق على الكلمة الواحدة، و منها ما قد ينطبق على كلمتين أو أكثر و لو أن اللغات تحتم الوقوف عند آخر الكلمة في أثناء الكلام لأمكن حينئذ تحديد الكلمات على أساس صوتي محض، و يرى" إبراهيم أنيس" في موضع آخر أن النقص قد بدا في التعريف المتقدم لبعض هؤلاء النحاة، فحاول تلافيه بإشراك المعنى مع اللفظ و قال:" الكلمة لفظ مفرد دل على معنى مفرد، فيتخذ لتعريف الكلمة أو تحديدها أساسين هما اللفظ و المعنى و مع أن هذا التعريف ينطبق على الكثرة الغالبة من كلمات اللغة العربية، إلا أننا نرى أنفسنا معه في حيرة حين نتساءل : هل تعد أداة التعريف كلمة؟ و هل تعد الياء الجارة كلمة"؟[4]

---

[1] عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم و الحديث، دار الثقافة ، القاهرة، (1986)، ص129

[2] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص44

[3] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، (1975)، ص161-162

[4] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص42

و يشير الدكتور أنيس في الأخير إلى" أنه ليس المحدثون من علماء اللغات بأوفر حظا من القدماء في تعريف الكلمة أو تحديدها، فقد سلكوا في هذا مسالك شتى ، وذهبوا فيه مذاهب متعددة جعلتهم في آخر الأمر ينتهون إلى صعوبة تحديد الكلمة بحيث ينطبق هذا التحديد على كل اللغات."[1]

و ليس ببعيد عن الموضوع فقد تطرق د. تمام حسان إلى تعريف الكلمة العربية" بأنها صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، و تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، و تصلح لأن تفرد أو تحدف أو تحشى، أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، و ترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، و قد تلحق بها زوائد."[2] و هذا قول معارض بدليل وجود كلمات مستقلة –في اللغة العربية- لا ترجع في مادتها إلى أصول ثلاثة و من ثم لا تلاحق بها زوائد مثل الأدوات و الضمائر التي هي كلمات وظيفية و ليست بأفعال أو أسماء أو صفات.

و يشير الدكتور عبد الجبار توامة:" إلى أن أصلح تعريف للكلمة المفردة يمكن أن ينطبق على جميع أنواع الكلمات في اللغات عامة و العربية خاصة، هو ذلك التعريف الذي أورده الدكتور محمد علي الخولي في معجمه (معجم علم اللغة النظري): " الكلمة أصغر وحدة لغوية ذات معنى، و قد تتكون من صوت واحد أو أكثر كما تتكون من مورفيم واحد أو أكثر كما تتكون من مقطع واحد أو أكثر، كما تتكون من جذر بزوائد، و للكلمة شكل صوتي و آخر كتابي، كما لها نوع صرفي و نوع نحوي أو وظيفي، و الكلمة إما أن تكون كلمة محتوى. و إما أن تكون كلمة وظيفية".[3] و الملاحظ هنا أن الأخذ بهذه التعاريف النظرية يستوجب النظر إلى خصوصية كل لغة و طبيعتها.

و من هذا كله نرى أن العناية بتحديد الكلمة قد أثّر في كثير من النحاة و اللغويين، و أولاها اهتماما بالوقوف عند حدودها، و لا نغالي حين نقول أن تعريف الدكتور صالح بلعيد " للكلمة التي هي الوحـدة اللفظية الدنيا التي تتركب مع بعض الحروف الهجائية، و قد تدل على معنى معين (وضع)، و قد لا تدل على معنى كأن تكون مجرد صوت، أو تكون كلمة مهملة (لم يضعها الواضع)، و تسمى لفظة، لأن جماعة حروف ملفوظ بها هكذا، و قد تكون اللفظة يقصد بها مجموع الكلمة إذا فصل العقد بينها لا تـدل على معنى، كقولهم (تأبط شرا) (سدرة المنتهى)"[4]...هو تعريف أقرب إلى الدقة بكثير، و حجتنا في ذلك أننا لوعدنا إلى الرياضيات نجد الغرام الوحدة

---

[1] المرجع نفسه و الصفحة نفسها.
[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص266
[3] محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط (1982)، ص 310
[4] صالح بلعيد، النحو و الصرف دراسة وصفية تطبيقية في مفردات برنامج السنة الأولى الجامعية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر،ط1، ص19

الأساسية للكيل، المتر الوحدة الأساسية للطول و عليه فالكلمة هي الوحدة اللفظية الدنيا التي تتركب من بعض الحروف الهجائية.

و يمكن أن نخاص في تحديد الكلمة أو تعريفها إلى أن" الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، و أنه لا بد من أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليمكن تحديدها".[1]

و الحديث عن معاني الكلمات ووظائفها اللغوية يظهر جليا من خلال تعرضنا للمقاييس التي اعتمدها النحاة في التقسيم الثلاثي للكلم.

---

[1]إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص42

المبحث الثاني:

القسمة الثلاثية للكلام:

يمكن لمتصفح كتب النحو القديمة أن يلاحظ مدى اهتمام النحاة العرب بموضوع القسمة الثلاثية، فقد تناولوه تحت عنـاويـن مختلفة منها: الكلام و ما يتألف منه،[1] و أقسام الكلمة [2]، و الكلمة و أقسامها [3].

و قد أولى النحاة العرب اهتماما بالغا لموضوع أقسام الكلم فخصوا له مكانا في مقدمات الكتب النحوية، و احترزنـا بالـقـول أقسام الكلم و ليس الكلام، لأن عبارة "سيبويه": الكلم اسم و فعل و حرف[4]، تبين أقسام الكلم لا أقسام الكلام المتمثلة في الخبر و الاستخبار و الطلب.

فلما كانت اللغة جيشا ضخما مبعثرا من الكلمات، كان تنظيمها الخطوة الأولى لبناء منظومة نحوية قوية، إذ يروى أن علي بن أبي طـالب- رضي ا عنه- ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي- إن صحت- فيها الكلام كله ثلاثة أشياء، اسم و فعل و حرف[5]. وأكد ابن بابشاذ على ذلك في مقدمته بقوله:"وإنما كان الكلام ثلاثة لاغير لأن العبارة،على حسب المعبر عنه لايخلو من أن يكون ذاتا كزيد و عمرو أو حدثا من ذات كقام و قعد أو واسطة بين الذات و حدثها ... فالأسماء عبارة عن الذات و الأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط ،فلذلك كانت ثلاثة على حسب المعبر عنه".[6]

حيث تبدو القسمة الثلاثية عقلية، وأغرت بعض النحاة فعمموها، أمثال " المبرد" حين ذكر، "فالكلام كله اسم و فعل و حرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام – عربيا كان أو أعجميا- من هذه الثلاثة "[7]. إذ أن تصريح المبرد بهذا الأصل العقلي و اعتباره القسمة كلية لا تخرج عنها أية لغة من اللغات تعميم في غير محله لأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية و مسالكها الصوتية و الصرفية[8].

و بين الدكتور محمود السعران" أن الدراسة اللغوية الحديثة" ترى أن هذا التقسيم لا يتصف بصفة العموم، و ترى أن المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى، أي أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات

---

[1] الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1 ،ص23

[2] السهيلي عبد الرحمان بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود و علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1992) ،ص42

[3] السيوطي، همع الهوامع،ج1،ص4

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12

[5] حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي،ا لاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق، عمان ط1 (2002) ،ص137

[6] ابن بابشاذ الطاهر بن أحمد،شرح المقدمة المحسبة،تحقيق:خالد عبد الكريم،طباعة المطبعة العصرية،الكويت،(1976)،ج1،ص92.

[7] المرجع نفسه،الصفحة نفسها

[8] محمود السعران، علم اللغة، دار المعارف ،القاهرة ،(1962)، ص38

بالبحث عما فيها من اسم و فعل و حرف[1]. و بناء على هذا الأساس اشْتُهر التقسيم الثلاثي لدى الدارسين بأنه أرسطي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية[2]، فإلى أي مدى يصح القول بتأثر هذه القسمة بمنطق أرسطو؟

يعد المستشرقون أول من قالوا بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو منهم أدلبير مركس ودي بور، وشاطرهم الرأي عدد من الباحثين العرب من خلال إشكالية البحث في العلاقة بين النحو العربي و المنطق الأرسطي على اختلاف دوافعهم بين العرقية و الدينية.

و يعتبر الفيلسوف " الفرابي" من المهتمين بالدراسة في شان هذه العلاقة، وراح يبين بقوله أن" المنطق يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ و يفارقه في أن علم النحو إنّما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما و علم المنطق يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها"[3]. فتوصل إلى أن المنطق أشمل بكثير من النحو، فالنحو خاص و المنطق عام.

يرد الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح على بعض آراء المستشرقين و الباحثين العرب من القائلين بهذا التأثر بقوله: و" الغريب المقلق أن أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، و تنكر أن يكون النحاة أخرجوا شيئا جديدا لعجزهم أو عجـ ز البـيئة الاجتماعية العربية على إتيان مثل هذا الصنع المبتدع و ذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم و ما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، و رأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيما أرسطو طاليسيا محضا، و يا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم[4]. فذكر أن أقدم من اتخذ موقفا من القضية و زعم بوجود تأثير يوناني هو الباحث المستشرق " إنياس جيدي" الذي اقتصر برهانه على إشارة وجيزة إلى حصول هذا التأثير، و في أبحاث المستشرق الألماني مركس " الذي يقول عن أقسام الكلام أنها كانت سبعة عند نحاة اليونان و لكن العرب لسوء الحظ لم يعرفوها فقد اقتصروا على تميزا ثلاثة أقسام للكلام و هذا الذي نشاهده كاف لترك الفكرة المتبادرة إلى الذهن أن نحـاة السـريان كانوا أساتذة العرب... و يقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم و الفعل و الحرف، فها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسنه فيما بعد نحاة اليونان"[5]

---

[1] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها
[2] أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط10، ص292-293
[3] الفرابي، إحصاء العلوم، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة (1954) ص60
[4] الحاج صالح، النحو العربي و منطق أرسطو، مجلة كلية الآداب (الجزائر)، العدد الأول سنة 1964، ص 76-77
[5] المرجع نفسه، ص77

أما " دي بور" فقد اكتفى بأن الأبحاث اللغوية: العربية اقتبست مقولاتها النحوية من منطق أرسطو متجاهلا تقديمه للأدلة، و يذكر: أن الأبحاث اللغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمن مبكرة قد أحدثتها المقولات النحوية المنطقية الموجودة في كتاب باري أرمنياس، وذلك مع ما وقع من تأثير الرواقية في هذا النشوء، و من ثم ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثلاثة[1]. و يضيف في موضع آخر تأثر النحو العربي بالنحو الفارسي، زاعما أن ابن المقفع يسر للعرب الإطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية و منطقية [2].

و يردد الدكتور "شوقي ضيف" الفكرة نفسها حيث جعل إبن المقفع طريقا إلى تأثر النحو العربي بالنحو اليونـانـي لأن ابن المقفع ترجم منطق أرسطو إلى العربية و بصداقته للخليل قرأ- أي الخليل- كل ما ترجمه و خاصة منطق أرسطوطاليس[3]. و يقول في موضع آخر: " فلا ننسى المنطق اليوناني فصلته بالنحو العربي مقررة [4]. و يمكننا الرد على ذلك بأن ظاهرة الثلاثي ليست حكرا على اليونان فحسب و إنّما هي ظاهرة البشرية عموما. و إذا كان ابن المقفع قد ترجم و كان مطلعا على الثقافة اليونانية فهل يذكر عنه ضمن النحو العربي شيء؟

لذلك يرى الدكتور محمد حسين آل ياسين أن الزعم بأن ابن المقفع كان الطريق لتأثير النحو الفارسي أو اليوناني في النحو العربي فباطل من جهتين: الأولى تتمثل في عدم ثبات صداقة ابن المقفع للخليل، إذ تورد المصـادر خبر رغبة ابن المقفع بلقاء الخليل و حدوث هذا اللقاء مرة واحدة في الحج و لم يتكرر كما يبدو ، و الثانية أن ترجمته لمنطق أرسطو لم تثبت أيضا بل أثبت الأستاذ بول كراوس أن الذي ترجم منطق أرسطو هو محمد بن عبد ا بن المقفع، لا ابن المقفع نفسه، و عليه فترجمة منطق أرسطو التي زعم أن الخليل قرأها تمت بعد وفاة الخليل[5]، و عليه إذا حدثت الترجمة في زمن الخليل فقد يتأثر بها شريطة أن يثبت إطلاعه عليها لكن الرواية ذكرت المقفع بشكل الإطلاق لا الشخصي، فإذا كان الأمر أن المترجم هو محمد بن عبد ا بن المقفع و أنه ولد بعد وفاة الخليل فإن القول بتأثر الخليل به قول متهافت تعوزه الدقة، كما أن عدم التقائهما أكثر من مرة و إن حدث ذلك ففي الحج، و الحج موعد التـفـرغ للعبادة، فكيف يكون التأثير إذا كانت حلقة الاتصال بين ابن المقفع و الخليل مفقودة ؟

---

[1] دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة (1981) ط5، ص56
[2] المرجع السابق ، ص38
[3] محمد حسين آل ياسين، الدرسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1 (1980)، ص92
[4] شوقي ضيف، الفن و مذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، بمصر، ص125
[5] محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب، ص93

و ذهب الدكتور "إبراهيم بيومي" إلى تأثر النحو العربي بالنحو السرياني على يد يعقوب الرهاوي الذي كان له شأنه في وضع النحو السرياني و هو معروف في الأوساط العربية، و قد أخذ بهذا المذهب جورجي زيدان بحجة أن أقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية[1]، لكن يمكن تفنيد هذه الحجة بما ذكره الدكتور " محمد حسين آل ياسين": " أن دعوى التأثر بالنحو السرياني لا يسندها دليل علمي ذلك أن نـظريـة العامل مثلا في النحو العربي لا وجود لها في أي نحو آخر، و أن وجود تشابه في تقسيم الكلمة إلى اسم، و فعل وأداة في العربية و السريانية لا يدل على تأثر العربية بالسريانية لأن هذا التقسيم موجود في أكثر لغات العالم[2]. ذلك لأن اللغات كلها تشتمل على قدر مشترك من الظواهر و القوانين التي تنتظم بها، فشيوع الرأي القائل باقتباس النحو العربي من المنطق الأرسطي بين عدد من العلماء و اللغويين العرب تصدى له بعض الباحثين بجملة من الدراسات لتفنيد حججهم و دحضها، و ليبينوا مدى ضعف تلك الآراء، وترجيحهم القول بأصالة النحو العربي أمثال الدكتور " عبد الرحمان الحاج صالح" في رده على من اعتبر تقسيم الكلمة في كتاب " سيبويه" إلى اسم و فعل و حرف هو تقسيم " أرسطو" نفسه للكلمة إلى اسم و فعل وأداة و أن تعريفه يضارع من بعض الوجوه التعريف الأرسطاطاليسي.

كما أنهم لو أخذوا تقسيم الكلم: من منطق "أرسطو" لأخذوا أيضا بحدها ليسهل تصنيفها داخل الأقسام الثلاثة إذ يذكر "سيبويه" في الكتاب خبرا سمعه من يونس عن عمرو بن أبي العلاء أنه يجعل "كم" اسما لا حرفا لأنها يسند إليها[3].

حيث يتضح أن المقياس الذي اعتمده " عمرو بن أبي العلاء" في تصنيف " كم" ضمن قسم الأسماء مقياس الإسناد، و هذا يدل على أن النحاة العرب استطاعوا التمييز بين هذه الأقسام قبل كتاب سيبويه، باستخدامهم معايير لغوية لا صلة لها بالمنطق الأرسطي، و بعيدا عن الحدود الأرسطية، لأن حد " سيبويه" للأقسام الثلاثة يختلف عن حد" أرسطو" فالاسم عنده: "رجل و فرس و حائط "حيث اكتفى "سيبويه" في حد الاسم بالتمثيل له، أما "أرسطو" فعرفه: الاسم هو لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان و ليس واحد من أجزائها دالا على انفراده و ذلك أن فليس إذا أفرد معه أيس لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك (قالوس أيس) أي فرس فاره... و أما قولنا (لا إنسان) فليس باسم ، و لا وضعه له أيضا اسم ينبغي أن يسمى به، و ذلك أنه ليس

---

[1] المرجع نفسه ، ص92
[2] المرجع السابق، ص94
[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص162

يقول و لا قضية سالية، فليس اسما غير محصل، فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا مما أشبه ذلك، فليس يكون اسما، لكن تصريفا من تصاريف الاسم[1]، و يبدوا أن سيبويه اكتفى بالتمثيل بينما أرسطو فقد فصل في تعريف الاسم، أما عن الفعل عند "سيبويه" فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى، و لما يكون و لم يقع و ما هو كائن لم ينقطع[2].

أما عند أرسطو فيسميه الكلمة و يدل على معنى و يحمل فكرة الزمن و لا يدل جزء منه على معنى مستقل و هو علامة على شيء يقال آخر[3].

فيظهر أن " سيبويه" لم يقتصر على المعنى وحده كما هو الشان عند "أرسطو" و إنما اعتمد على لفظه و المتمثل في الصيغة و العلاقة بالمصدر إذ لا مجال للقول بصحة تأثر القسمة النحوية العربية بالتقسيم المنطقي الأرسطي للكلمة، و إنما تجدر بنا الإشارة إلى أن الحدود الأرسطية تسللت إلى النحو العربي في بداية القرن الثالث الهجري يتجلى ذلك من خلال قول " الزجاجي" حين ينبه إلى أن الحد النحوي يختلف عن الحد المنطقي بقوله:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل و المفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو و أوضاعه و ليس يخرج عنه اسم البتة و لا يدخل فيه ما ليس باسم، و إنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد و عليه نتكلم، و لأن المنطقيين و بعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، و ليس هذا من ألفاظ النحويين و لا أوضاعهم و إنما هو من كلام المنطقيين[4].

و عليه نخلص إلى مدى ادراك " الزجاجي" و تمييزه بين ما هو حد منطقي و ما هو حد مستمد من خصائص اللغة العربية، و كل ذلك يبين أن المنطق الأرسطوطاليسي لم يجد مرتعا مرئيا إلاّ بعد نشوء النحو واكتهاله.

و لكي نفهم هذه الظاهرة التاريخية يجب أن ننظر إلى أحداث الزمان لا كأحداث متفرقة لا ارتباط بينها كما يفعله بعض المؤرخين بل على أنها مجموعة متلاحمة الأجزاء شديدة الاتصال، فالتجزئة و التفريق بينها و النظر فيها كل على حدة يفسد التحليل و يؤدي إلى مشاكل لا حل لها بل إلى ورطة و ارتباك[5].

---

[1] منطق أرسطو، ت عبد الرحمان بدوى، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت ج2، ص100

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12

[3] عن منطق أرسطو، ص 101 (يتصرف)

[4] الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو،تحقيق : مازن المبارك، دار النفائس، ط5 (1986)، ص48

[5] الحاج صالح، النحو العربي و منطق أرسطو، ص86

و مما لا شك فيه أن النحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي بعد كتاب " سيبويه"، و صار النحاة يلجأون في الأغلب الأعم عند تصنيفهم للكلم إلى القرائن السياقية، و يسمونها علامات، و هم بذلك يتبعون طريقة " أرسطو"في حد الأقسام و الأبواب إلى الجنس و الفصل، و تجدر بنا الإشارة إلى أنها مقاييس لغوية بحتة و سنتناول هذه المسألة في موضعها، و في مبحث من المباحث اللاحقة بشيء من التوغل و سنثبت بالدليل – بعد النقاش و التحليل- أن النحو العربي متميز و متفرد عن النحو الأرسطي.

فهذا " ابن مالك" يعرف الفعل مثلا بقوله:

بتا فعلت و أتت و يا افعلي و نون اقبلن فعل ينجلي[1].

و مثل ذلك نجده عند "ابن هشام" و " ابن الناظم" و غيرهم، فأين يظهر أثر "أرسطو" في هذه الحدود إذن؟ ما دامت حدودهم تقوم على قرائن لفظية ترد قبل أو بعد الكلمة بينما يقوم حد "أرسطو" على الجنس و الفصل و المعنى؟

و هكذا نخلص إلى نتيجة هامة تتمثل في أصالة القسمة الثلاثية، و تبقى أدلتهم على هذا التأثير حيز الظن حيث لم تكن أدلة إثبات بل أدلة إمكانية التأثر.

و قد دافع بن الأنباري" عن التقسيم الثلاثي للكلمة و بالغ في ذلك كثيرا، وظهر ذلك واضحا من قوله : فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال و يتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع ،لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ،ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة ،لبقي شيء في النفس لا يمكن التعبير عنه فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة "[2].

كما نجد أن ابن عصفور هو الآخر دافع عن انحصار أقسام الكلم في الثلاثة دون أن تتعداها إلى أكثر من ذلك، فقال:" و الدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة أن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل، و باطل ألا يدل فإن ذلك عيب، و إن دل فإما أن يدل على معنى في نفسه،أو في غيره لا في نفسه ، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف، و إن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان

[1] ابن مالك، متن الألفية، ص3
[2] الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدراه، دار الجيل، بيروت، ط1 (1995)، ص28

أولا يتعرض، فإن تعرض فهو فعل و إن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة"[1]، أي الاسم و الفعل و الحرف، و يذكر "السيوطي"في هذا الصدد:" الكلمة إما اسم و اما الفعل و إما حرف ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا سماه الخالفة"[2]. و يؤكد ذلك " عبد القاهر الجرجاني" بقوله:" معلوم أن ليس النّـظـم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض، و الكلم ثلاث: اسم و فعل و حرف و للتعليق فيما بينها طرق معلومة، و هو لا يعد و ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، و تعلق اسم بفعل، و تعلق حرف بهما"[3].

و كخلاصة نذكر قول الدكتور "الحاج صالح":" و نختم مقالنا جازمين مقتنعين أن النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق "أرسطو" لا في مناهج بحثه و لا في مضمونه التحليلي، فإنه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية [4]" و ا أعلم.

---

[1] ابن عصفور، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1998) ،ص68

[2] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص4

[3] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة و مطبعة محمد علي صبيح و أولاده، القاهرة، ط6 (1960)، ص12

[4] الحلج صالح، النحو العربي و منطق أرسطو، ص86

المبحث الثالث:

مقاييس النحاة القدماء و أدلتهم:

ينقسم الكلام حسب ما ذهب إليه النحاة القدماء إلى ثلاثة أقسام: اسم، فعل و حرف، ودافعوا عن انحصارها في هذه الثلاثة دون أن تتعداها إلى أكثر من ذلك، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذه الأقسام الثلاثة، مما يعكس مدى حيرتهم و اضطرابهم في تحديد مفهوم كل قسم من الأقسام .

فحين قسموا الكلام إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف لم يعنوا ببيان المقاييس التي تم بموجبها ذلك التقسيم عندهم، و ها نحن نحاول التمكن بنظرة موضوعية فاحصة من استخلاص بعض المقاييس مستندين إلى ما جاء به بعض النحاة.

تحديد مفهوم المقاييس:

جاء في مادة (قيس) في لسان العرب، قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه و قيسه إذا قدره على مثاله: قال : فهن بالأيدي مقيساته، مقدرات و مخيطاته.

و المقياس: المقدار.

و قاس الشيء يقوسه قوسا لغة في قاسه يقيسه

و يقال: قسته و قسته، أقوسه قوسا و قياسا و لا يقال أقسته بالألف.

و المقياس ما قيس به[1]، و جاء في المعجم العربي الميسر في المادة نفسها: قاس قياسا الشيء على غيره أو به قدره على مثاله[2].

و لما كان المقياس يعني المقدار حاولنا أن نستعيره في الدراسة النحوية لندل بها على الملكة التي نستطيع بها معرفة تصنيف الكلام.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، علق عليه مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان ط3، 1992، المجلد11 ص 370

[2] المعجم العربي الميسر، إعداد أحمد زكي بدوي و صديقه يوسف محمود، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1 (1991)، ص615

أولا: مقياس المعنى:

أ- الاسم:

اكتفى "سيبويه" عند تعريفه للاسم " بالتمثيل له و رأى أن الكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل فالاسم عنده: رجل و فرس و حائط[1]. وقد عقب البطليوسي على تحديد سيبويه للفعل والحرف دون الاسم بقوله: " و كأنه جعل تعريته من حد الفعل و حد الحرف حدا له، و كأنّه رأى ما في تحديده من الأشكال الذي أوجب اضطراب العلماء فيه فالأشبه عندي أنّه جعل تعريته من الحد كالحد له[2].

و ما يـراه "المبرد" في الاسم أنه ما كان واقعا على معنى نحو: رجل وفرس و زيد و عمرو، و ما أشبه ذاك[3] إلا أن الاسم عند " الرماني" هو كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان[4]. أي دون أن يدل على شيء من الزمان.

أما "الزمخرشي" فقد رأى أن الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران[5]، فالاسم لا يدل على زمن بصيغة بأية حال من الأحوال، و قد وافقه في ذلك " ابن الشجري" الذي يرى في الاسم أنّه كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل[6] ذاكراً أنّه وصف الزمان بـ" محصل" ليدخل في الحد أسماء الفاعلين و أسماء المفعولين و المصادر، من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل و هو اسم الفاعل و اسم المفعول، إلا أنها تدل على زمن مجهول.

و لقد أورد " ابن يعيش" أن الناس أكثروا في حد الاسم، و أن "سيبويه" لم يحده بحد ينفصل به عن غيره و كأنّه لما حد الفعل و الحرف تميز عن حده الاسم، وذكر " ابن يعيش" أن أبا بكر محمد السري الذي يقصد به " ابن السراج" أورد في تعريفه للاسم أنّه ما دل على معنى مفرد، فعقب على قوله فقال: كأنه قصد الانفصال إذا كان الفعل يدلّ على شيئين الحدث و الزمان[7]. فالاسم عنده كما ذكر سابقوه هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران.

---

1 سيبويه، الكتاب، ج1، ص12
2 البطليوسي عبد الله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1 (1979)،ص16
3 المبرد أبو العباس محمد بن زيد، المقتضب ، تحقيق: حسن محمد، مراجعة إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1(1999)، المجلد1 ،ص 51-52
4 الرماني، رسائل في النحو و اللغة، تحقيق: محمد جواد و يوسف يعقوب مسكوني، نشر وزارة الثقافة و الإعلام، ص38
5 الزمخشري، المفصل، ص6
6 ابن الشجري ، الأمالي، تحقيق محمود الطانحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1 (1992)، ج1، ص52
7 ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص81

لم يكتف "ابن يعيش" بذكره للقول بل ارتضى شرحه معللا ذلك بقوله: ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة، و لو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لأنه أقرب إلى المحدود، إذ ما عام يشمل كل دال من لفظ و غيره و الكلمة لفظ و الاسم المحدود من قبيل الألفاظ لكنه وضع عام موضع الخاص، و قوله في نفسه: فصل احترز به عن الحرف، إذ الحرف يدل على معنى في غيره، و قوله: دلالة مجردة عن الاقتران، فصل ثان احترز به عن الفعل لأن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان[1].

و إن ذكرنا أن الاسم هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فإننا نشير بذلك إلى تعريفاته عند "ابن هشام"[2] و "ابن الحاجب"[3] " و ابن عقيل"[4].

و ابـن الأنـباري في موقعه هذا قد ارتضى لنفسه تقليد شيوخه و لذلك لم يعمد إلى حد الاسم و كأنه أحسن بما يخلق له التحديد من اعتراضات جوبه بها أسلافه[5].

قد يكون من المفيد هنا أيضا أن نذكر ما جاء به" ابن فارس" الذي نقل أن " الزجاج" قد سئل عن حد الاسم فقال:" صوت مقطع مفهوم دال على معنى، غير دال على زمان و لا مكان"[6].

و لقد عورض قوله هذا بان الحرف مثل (هل)و (بل) صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان أو مكان، فلا يصح إذن: قول "الزجاج" في تحديد الاسم لأنه يدخل الحرف في هذا التحديد.

و من النحاة المحدثين الذين اعتمدوا على مقياس المعنى في تحديدهم الاسم نذكر الدكتور " محي الدين عبد الحميد"[7] في رؤيته للاسم أنه كلمة دلت على معنى في نفسها و لم تقترن بزمان.

و ما يراه " حسن عباس" في هذا المقام أن الاسم كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس أو غير محسوس يعرف بالعقل و في الحالتين لا يقترن بزمان[8].

إلا أن الاسم في نظر " السيد أحمد الهاشمي" هو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن وضعا بزمن من الأزمان الثلاثة الماضي و المستقبل و الحال[9].

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها
[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص17
[3] ابن الحاجب، الكافية في النحو، رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1995)، ج1، ص07
[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ج1 ،ص20
[5] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة،تقديم:تمام حسان،الناشر مكتبة الخانجي القاهرة،(1977)، ص53
[6] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تحقيق. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت ط1(1993)، ص85
[7] محي الدين عبد الحميد، التحفة السينية لشرح المقدمة الأجرومية، دار ابن باديس، الجزائر، ط1(1993) ص7-8
[8] حسن عباس ، النحو الوافي مع ربطة بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة، دار المعرف، ط8،ج1 ،ص27
[9] أحمد الهاشمي السيد، القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن الألفية لابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص15-16

و قد أشار انه بهذا التعريف لا يخرج عن الاسمية ما يأتي: ما يدل على معنى مقترن بالزمان التزاما لا يحسب الوضع كما في اسم الفاعل و اسم المفعول و المصدر و الصفة المشبهة و اسم التفضيل و أمثلة المبالغة، فقد عرضت عليه الدلالة على الزمان لمشاركة الفعل المقترن بالزمان، و أن اسم الفعل كلفظة" شتان" بمعنى "افترق" الذي هو فعل ماض عرضت عليه الدلالة على الزمان من هذا الفعل الذي هو بمعناه، فتكون الدلالة الوضعية بمسماه لا له ، و ما يدل على نفس الزمان مطابقة لا معنى مفترن،و مثل له ب"أمس و اليوم و الآن من ظروف الزمان وما يدل على معنى مقترن بمطلق زمن لا بزمن مخصوص من الأزمنة الثلاثة السابقة.

و بعد أن رأى " البطليوسي" أن كل ما أوردة النحاة عن الاسم لا يصح أن يكون حدودا و إنما هي رسـوم وضعـت عـلى جهة التقريب إذ يصرح مصطفى فاضل الساقي أن لهذا الرأي خطورته و آثاره. ذكر أن (أشبه) الأقوال بأن يكون حدا للاسم أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه[1].

ب - الفعل:

إذا كان اختلاف النحاة كثيرا في وضع مفهوم محدد للاسم فالظاهر أن اختلافهم في تحديد الفعل كان أقل بكثير، فما يراه " سيبويه" في الفعل أنه: أمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بينت لما مضى، و لما يكون و لم يـقـع، و مـا هـو كـائـن لـم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب و سمع و مكث،و حمد، و أما بـنـاء مـا لـم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب ، و اقتل، و اضرب، و مخبرا: يقل و يذهب، و يضرب، و يقتل، و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن"[2].

و قد عورض "سيبويه" بأن هناك كلمات اعتبرها أفعالا و لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء مثل ليس و عسى و نعم و بئس، و لكن إذا أخذنا برأي أحد النحاة الذين أخذوا بقول سيبويه فإنها أفعال عبارة و ليست أفعالا حقيقية، إذا تدل على الحدث.

و ما يراه " المبرد" هو أن الفعل حدث في زمان محدود[3]، و ذهب" أبو جعفر" إلى أن الفعل ما كان مذكورا لأحد الزمانين إما ماض أو مستقبل، و الحد بينهما[1]. و في اعتقادنا أن هذا الحد يعتمد على معنى واحد هو الزمن دون أن يشير إلى دلالته على الحدث.

---

[1] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، ص50
[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12
[3] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص68،

أما ابن السراج فهو الآخر يذكر أن الفعل ما دل على معنى وزمان، مقارنا بينه و بين الاسم،من أن الاسم يدل على معنى فقط و هو دلالته على المسمى دون أن يدل على الزمن، و موضحا أن الزمن الذي يدل عليه الفعل إما أن يكون ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا، و أن الاسم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو وضع لوقت مجرد من الأحداث و الأفعال[2].

و مقصوده بالـعـبـارة الأخيرة: إدراج الأسماء التي تدل على الزمان دلالة معجمية، كاليوم و الليلة والشهر، و في رأي أن هذا صحيح.

و قد ذكر " الزجاجي" أن الفعل على أوضاع النحويين ، ما دل على حدث و زمان ماض أو مستقبل، و ذكر أن الحدث هو المصدر، و كل شيء دل على حدث و زمان فهو فعل، ,و إن دل على حدث وحده فهو مصدر، و إن دل على زمن فقط فظرف زمان[3]. و هو بذلك يقف موقفا مؤيدا " لأبن السراج". كما أن الملاحظ عند " الزجاجي" أن الكلمة إن دلت على زمن دون أن تدل على حدث فهي عنده ظرف و ليست اسما.

إلا أن " الـفـارسي" قـال في حـد الفعـل كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل[4].و الملاحظ أن بعض النحاة أضافوا كلمة محصل على الزمان الذي يدل عليه الفعل ليفرقوا بين زمان الفعل وزمان المصدر،فابن يعيش ذكر أن الأمر يحتاج إلى إضافة، مثل هذا القيد، لأن الفعل كما يقول، وضع للدلالة على الحدث و زمان وجوده، وأكـد أيـضا أن لفظ الفعل وضع بإزاء الحدث و الزمان دفعة واحدة و ليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، و إنما الزمان من لوازمه، و ليس من مقوماته، كما هو الحال في الفعل، ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة وضعية. أما دلالة المصدر على الزمن فهي دلالة التزامية مستفادة من كون المصدر هو الحدث و لا يكون إلا في زمن فهو من لوازمه[5].

و كما ناقش " ابن فارس" أقوال عدد من النحاة في الاسم مناقشة جادة و نافعة. فعل كذلك في الفعل فقال:" قال الكسائي: الفعل ما دل على زمان، و قال سيبويه. و أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى، و ما يكون و لم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع، فيقال لسيبويه ذكرت هذا في أول كتابك

---

[1] المرجع نفسه، ص 69

[2] أنظر، ابن السراج، الأصول في النحو، عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3(1988)، ص3-4

[3]الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص 52-53

[4] الفارسي أبو علي، الإيضاح المضدي، تحقيق: حسن الشاذلي، دار التأليف مصر، ط1(1969)، ج1، ص07

[5] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص76

وزعمت بعد أن (ليس، و عسى، و نعم وبئس) أفعال، و معلوم أنها لم تؤخذ من مصادر، فإن قلت إنني حددت أكثر الفعل،و تركت أقله قيل لك: إن الحد عند النظارة و ما لم يزد المحدود و لم ينقصه ما هو له... و الذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دل على زمان كخرج، و يخرج دلنا بهما على ماض و مستقبل[1].

و ظاهر من أقوال " ابن فارس" أنه ارتضى ما ذهب إليه "الكسائي" من أن الفعل ما دل على زمان، و بالتالي فقد أغفلا دلالة الفعل على الحدث و هو أمر مهم في تحديد الفعل عن غيره من أقسام الكلم، ودلالة الكلمة على الزمن فقط، لا تدخلها في طائفة الأفعال.

و يرى" الزمخشري" أن الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان[2]، و قد أخذ على الزمخشري أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان.

و حد " الأنباري" الفعل بقوله: كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل[3]. أما ابن هشام و ذكر هو الآخر أن الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[4]، مؤكدا بذلك ما قاله كثير من النحاة في حد الفعل.

ج- الحرف:

سبق و أن ذكرنا مدى دفاع النحاة القدماء على التقسيم الثلاثي للكلم في اللغة العربية، و يعد "ابن الأنباري" من بين الذين بالغوا كثيرا، و ظهر ذلك واضحا من قوله: فإن قيل لم قلتهم أن أقسام الكلام ثـلاثـة لا رابـع لـها؟ قيل لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال و يتوهم في الخيال[5].

فمواصلة و استكمالا للحديث عن جميع أقسام الكلم، تجدر بنا الإشارة إلى أن اختلاف النحاة القدماء لم يقتصر على حد الاسم و الفعـل، بـل تـعدى ذلك إلى الحرف، فاختلفوا في حده و إن كان – هذا الاختلاف- أقل منه في الاسم و الفعل.

حيث يرى "سيبويه" أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل، مثل لذلك بـ(ثم، و سوف، و واو القسم، ولام الإضافة) و نحوها[6].

---

[1] ابن فارس، الصاحبي، ص52
[2] الزمخشري، المفصل، ص243
[3] أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، (1957)، ص11-12
[4] أبن هشام ، شرح شذور الدهب، ص17
[5] أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية، ص28
[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12

و الظاهر أن غالبية أقوال النحاة تدور في فلك واحد تقريبا هو أن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فـقـد ذكر " أبو علي الفارسي" أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل نحو: لام الجر،و بائه، وهل، وقد و ثم، و سوف، و حتى و أما[1]، كما ارتضى " ابن فارس" ما ذكره " سيبويه" في حد الحرف، بعد قوله أن أهل العربية أكثروا في حده أيضا، وأن أقرب ما فيه قوله" سيبويه" في أن الحرف ما أفاد معنى ليس في اسم و فعل نحو قولنا: (زيد منطلق) ثم مقول: هل زيد منطلق ، فأفدنا بـ(هل) ما لم يكن في (زيد) ولا في (منطلق)[2]، و هو بذلك يؤكد دور الحرف في إفادة معنى التعليق.

و ذكر "الزمخشري" أن الحرف ما دل على معنى في غيره، و من ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه[3]. و الملاحظ أن " الزمخشري" زاد على غيره في حد الحرف عبارة { و من ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه} حيث يبدو أنه أدرك معنى التعليق الذي يؤديه الحرف في الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة.

كما أوضح " ابن يعيش" أن معنى دلالة الحرف في غيره أنك لو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، مفصلا" ابن يعيش" التعريف القائل بأن الحرف (ما دل على معنى في غيره)، على التعريف القائل (ما جاء لمعنى في غيره)، و موضحا أن التعريف الثاني يشير إلى العلة، و المراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره[4].

و نقل " السيوطي" عن "ابن النحاس" أن الحرف دال على معنى في نفسه مخالفا بذلك ما اشتهر بين النحاة من أنه دال على معنى في غيره، ملخصا رأيه بأن المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الكلامي أتم مما يفهم منه عند الإفراد بخلاف الاسم، و الفعل، فإن كل واحد منهما يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب[5].

و إن لم تدل الكلمة على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف، على رأي" ابن عقيل"[6]

و في رأينا أنه أدرك المعاني التي تدرك من الكلام باستخدام الحروف، و هذا ما يميزها عن بقية أقسام الكلام، و ما يمكننا أن نستخلصه من أقوال النحاة عن الحروف تأكيدا أن الكلام لا يتعدى التقسيم الثلاثي، و أن الحروف قسم ثالث للاسم و الفعل.

---

[1] الفارسي، الإيضاح، ص8

[2] ابن فارس، الصاحبي، ص53

[3] الزمخشري، المفصل، ص283

[4] ابن يعيش، شرح المفصل،ج4، ص447

[5]السيوطي، الأشباه و النظائر، راجعه فايز الترحيني،دار الكتاب العربي ،بيروت،ط3(1996)، ج2، ص09

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ص20

مدى حجية هذا المقياس (مقياس المعنى)

إن وضع المصطلحات نتيجة من نتائج فرز المادة المستقراة وفق الصفة المشتركة بين كل مجموعة منها، ذلك أنه لا يكفي أن يشير المحللون إلى أن الكلمات لها معنى و ترتبط بزمن، فتعريف المصطلحات ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح و مجاله المعرفي، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها[1].

فالمعنى: جمع معان، 1- ما يقصد بالشيء

2- معنى الكلمة، ما يدل عليه لفظها

3- معنى الكلام فحواه و مضمون[2]

فمثلا "سيبويه" قد أحجم عن وضع تحديد للاسم و كان تعريفه مجرد تمثيل له فاضطراب النحاة وحيرتهم في تحديد الاسم جعل " البطليوسي" يعقب على آرائهم بقوله:" و جميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدا للاسم ، و إنما هو رسم و تقريب ، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود و هذه الأقوال لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض"[3].

فـ"سيبويه" لم يصـغ تعريفا لمصطلح الاسم، بل اكتفى بإعطاء مثال دال على مصطلح الاسم، و هو مثال صحيح يؤدي ، القياس عليه إلى ميز الأسماء من سائر الكلمات ميزا مقبولا إلى حد ما، ذلك أنه يستدعي النظر في الكـلـمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف المؤَمثَلَة الثلاث، و هذا قد يصلح في نحو تصنيف كلمة: إنسان، امرأة، و أسد و منزل ... إلخ، ضمن صنف الاسم لكنه لا يدل على أن أسماء الشرط و الاستفهام من الأسماء لعدم وضوح المشابهة بينهما و بين الأمثلة الثلاثة، إذا يفتقد التعريف بالمثال صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف، و من ثم هو أقرب إلى النتائج الأولية للاستقراء، لهذا كان تعريف الاسم عند سيبويه مناسبا لمرحلته، لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن و تطور النحو، فاستدعى إضافة أو تعديلا كما في قول " المبرد" بعد " سيبويه" بقرن تقريبا" أما الاسم ما كان واقعا على مـعـنى نحو رجل وفرس و زيد و عمرو و ما أشبه من ذلك، و يعتبر الاسم بواحده كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من

---

[1] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص139-141

[2] المعجم العربي الميسر، ص726

[3] البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل الزجاجي، ص11

ذلك فليس باسم"[1]، "فالمبرد " أضاف لأمثلة "سيبويه" مثالين آخرين مع اشتراط المعنى، و قبول الجر بأحد حروف الجر، ثم جاء من أعاد النظر في صياغة المبرد لتعريف الاسم، حتى زادت تعاريف الاسم عن سبعين تعريفا[2].

و عليه فالتعريفات ليست كلّها جامعة مانعة، و بالتالي فإن مقياس المعنى أقرب ما يكون إلى الفلسفة منه إلى اللغة، و لذلك تنقصه الدقة فـ"من" مثلا ينطبق عليه تعريف الحرف لأنه لا يدل على معنى الشرط أو الإستفهام أو الموصولية، إلا في جملة مفيدة و اسم الفاعل و اسم المفعول العاملان عمل الفعل بالفعل الدائم، و الحقيقة أن هذه ليست بأفعال و إنما هي أسماء، و لذلك جاء النحاة بمقياس آخر عرف عند أقدم النحويين، و هو مقياس العلامات كما سيأتي لا حقا إن شاء ا .

ثانيا: مقياس العلامات

ذكرنا فـيـما سـبق من قول أن من المقاييس التي اعتمدها النحاة في تعريف الاسم و الفعل و الحرف: مقياس المعنى و قد بينا بعض المصاعب التي وجدها النحاة في إتخاذه مميزاً بين الأقسام الثلاثة، و كذا الإضطربات التي أحدثها، و لذلك جيء بمقياس ثان عرف عند أقدم النحويين، و هو "مقياس العلامات".

فخصوا الاسم بعلامات كثيرة يعرف بها، و حددوه بها، و الشيء نفسه بالنسبة للفعل، أما الحرف فعلامته أن لا يقبل دخول علامات الاسم و لا علامات الفعل عليه.

و نتساءل إن كان تمييز النحاة لأقسام الكلم بالإعتماد على مقياس العلامات سيخرجهم من دائرة الإضطراب التي وقعوا فيها أم لا؟ و العرض الآتي سيجيبنا عن ذلك و بالتفصيل.

أ- أ- علامات الاسم

من الذين اعتمدوا على مقياس العلامات " المبرد" حيث يذكر أشهر علامة يتميز بها الاسم هي دخول حرف الجر عليه " كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم"[3].

و الحقيقة أن بعضا من الكلمات التي اعتبرها هو و أمثاله من النحاة أسماء لا يصح دخول حرف الجر عليها، و يعترض على أقواله بـ"كيف" و "إذا" و هما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر ، و إذن فلا

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص51
[2] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص142
[3] المبرد، المقتضب، ص52

بد أن يخرج هذه الكلمات و أمثالها "عند" ،" حيث"و أين" عن حد الاسم ليستقيم قول المبرد، و يؤخذ برأيه ، بمعنى أن ما قاله ليس بمانع لا بجامع نستطيع من خلاله تمييز الاسم عن قسيميه الفعل و الحرف.

أما " ابن السراج" فذكر أن الاسم يعرف بأشياء كثيرة منها: دخول الآلف و اللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل، و الحمار، و الضرب و الحمد، فهذا لا يكون في الفعل، و لا تقول: اليقوم، و لا اليذهب و يعرف أيضا بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد و لا يجوز أن تقول مررت بيقوم،و يعرف أيضا بامتناع قد و سوف من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول: قد الرجل و سوف الغلام، و ذكر بعد ذلك أن قد و سوف لا يمتنعان من الدخول على الاسم فقط بل يمتنعان أيضا من الدخول على الحرف و على فعل الأمر.

ثم يذكر قيما خلافية أخرى بين الاسم و الفعل، يلخصها أن الاسم ينعت، و الفعل لا ينعت تقول: مررت برجل عاقل، و لا تقول: يضرب عاقل، فيكون (العاقل)صفة ليضرب، و الاسم يضمر و يكنى عنه[1]، مقول: زيد ضربته، و الرجل لقيته و الفعل لا يكنى عنه فتضمره، لا يقول: يقوم ضربته، و لا أقوم تركته، إلاّ أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم و إنما يعرف بها الأكثر، ألا ترى أن المضمرات و المكنيات أسماء، و من الأسماء ما لا يكنى عنه.

فقد ذكر" ابن السراج" في العبارة أن المضمرات -و قد عدها هو و غيره من الأسماء- لا تنطبق عليها علامات الأسماء لأنها لا تضمر و لا يكنى عنها، و لا توصف، و هذا قول محفز لإفراد الضمائر في قسم خاص من أقسام الكلم على حد رأي الدكتور فاضل الساقي[2].

و هـذا لا يختـلف كثيرا عما جاء به " الزجاجي"، إذ ذكر أن الاسم ينفرد بقبول الجر و التنوين و بدخول الآلف و اللام عليه، و بصلاحيته لأن يكون موصوفا و مصغرا و منادى[3]، و الحق أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء رغم أنها لا تصغر و لا تنون و لا توصف و لا يدخل عليها حرف من حروف الجر نحو: "من" و "ما"، كما أن هناك كلمات أخرى تعد أسماء و لا تدخلها الألف و اللام كأسماء الإشارة و أسمـاء الأفعال، فلا بد إذن من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصح قول " الزجاجي" و غيره ممن شاركه هذا الرأي.

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ص37-38

[2] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي ،ص40

[3] الزجاجي،الإيضاح في علل النحو، ص48

أما " الفارسي" فقد ذكر علامتين يعرف بها الاسم هما جواز دخول الألف و اللام عليه، و لحاق التنوين له، وقصد بالألف و اللام قبوله(ال) المعرفة و ليست الموصولة ممثلا لذلك بالغلام و الفرس كما أنه قصد بالتنوين تنوين التمكين[1].

و قد سرد " ابن فارس" آراء أشهر النحاة في علامات الاسم، و ذكر أقوالهم ثم أورد مناقشة جادة ذات أثر نافع، فنقل عن" الكيسائي" قوله: الاسم ما وصف، و هذا أيضا معارض بما قلناه من " كيف" و" أيـن" إنـهما اسمان لا ينعتان. و كان " الفراء" يقول: الاسم ما احتمل التنوين و الإضافة أو الألف و اللام، و هذا القول أيضا معارض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنون و لا تضاف و لا يضاف إليها، و لا يـدخـلـها الألـف و اللام، و كان الأخفش يقول: إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل و الصفة نحو: "زيد قام" و " زيد قائم"، ثم وجدته يثنى و يجمع نحو قولك: " الزيدان" و" الزيدون"، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم... وقال قوم: ما دخل عليه حرف من حروف الخفض"[2]، و قوله هذا معارض، بأن " كيف و أين و إذا" قد اعتبرها النحاة أسماء و لا ينطبق عليها هذا التحديد.

لم يتوقـف "ابـن فـارس" عند هذا الحد، بل ذكر أن بعض النحاة قالوا: الاسم ما صلح أن ينادى و أشار إلى أن هذا القول خـطا أيضا لأن كيف " اسم و أين و إذا" و لا يصلح أن يقع عليها النداء[3]. و رغم ذلك اعتبرها النحاة أسماء.

و يقول المبرد: قال أحمد بن فارس: فهذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد ذكرته، و ما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة، و ا أعلم أي ذلك أصح و ذكر لي عن بعض أهل العربية أن الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه و لازما له، و هذا قريب[4].

و عليه فإن أهم ما تضمنته مقالة " ابن فارس" في تقسيم الكلم خاصة بشأن الاسم و بيان علاماته، أنه حاول بنقده الشخصي تجسيد اضطراب النحاة في تحديدهم لعلامات الاسم، و لم يكلّف نفسه إعطاء الحلول، فأبقى على الاضطراب دون أن يضع جوابا.

---

[1] أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص
[2] ابن فارس، الصاحبي، 82-83
[3] المرجع السابق، ص49-51
[4] المبرد، المقتضب، ص52

و قد اكتفى " ابن الأنباري" بذكر ما يتميز به الاسم من علامات فقال: " فإن قيل ما علامات الاسم قيل: عـلامـات الاسـم كثيرة فمنها : الألف و اللام مثل، الرجل و الغلام و منها التنوين نحو رجل و غلام، و منها حروف الجـر نحـو مـن ويد و إلى عمرو، و منها التثنية نحو الزيدان و العمران، و منها الجمع نحو الزيدون والعمرون، و منها النداء نحو يا زيد و يا عمرو، و منها الترخيم، و منها التصغير نحو: زييد، و عمير في تصغير زيد و عمرو، و منها الوصف نحو: زيد العاقل.

و الملاحظ عن " ابن الأنباري" في بيانه لعلامات الاسم، أنه جمع أقوال عدد من النحاة ممن سبقوه في تحديدهم لعلامات الاسم، و بالتالي فإنه لم يسلم من المعارضة التي ذكرناها فيما سبق من قول.

ارتضى "ابن يعيش" خصائص الاسم التي أوردها " الزمخشري" في المفصل، و له خصائص منها دخول حرف التعريف عليه و الجر و التنوين و الإضافة[1].

و ذكر أن كل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم، وراح يقدم شرحا لها معللا اتصاف الاسم بها :" و من خواص الاسم دخول حرف التعريف، و إنما قال حرف التعريف و لم يقل الألف و اللام على عادة النحويين لوجهين:

أحدهما: أن الحرف عند سيبويه اللام و حدها و الهمزة دخلت توصلا إلى النطق بالساكن، و عند الخليل أن التعريف بالألف و اللام جميعا و هما حرف واحد مركب من حرفين نحو: هل و بل فقال حرف التعريف ليشمل المذهبين، و الوجه الثاني أنه احترز به من اللغة الطائية لأن لغتهم إبدال لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام:ليس أمبر أمصيام في أمسفر فعبر بحرف التعريف ليعم اللغة الطاغية و غيرها[2].

و من الخصائص التي ارتضاها للاسم " الحر" و ذلك أنه لا يكون في الفعل و الحرف، و كذا التنوين و المراد به هنا تنوين التمكين نحو: رجلٌ و فرس و زيد و عمر، و لا يكون ذلك إلا في الأسماء فهو من خواصها، و من خواص الاسم الإضافة و أن المراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافا لا مضافا إليه ذلك مختص بالأسماء، و إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف و لا معنى لتعريف الأفعال و لا الحروف، فأما المضاف إليه فقد يكون فعلا نحو قوله تعالى:(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) و قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا،

---

[1] ابن يعيش ،شرح المفصل،ج1،ص85
[2] المرجع السابق،ج1، ص86

فلذلك لم يكن من خواص الاسم، فهذه الأشياء من غالب خصائص الأسماء، فكل كلمة داخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم و لا ينعكس ذلك[1].

و ذكـر " ابـن الحـاجب" عـلامات يعرف بها الاسم، أن من خواصه دخول اللام، و الجر و التنوين والإسناد إليه و الإضافة[2]. معللا اتصافه بهذه العلامات من خلال قوله:" و إنما اختص الاسم بذلك لأن التعريف مهما حصل يجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب و الأفعال لا تقع إلاّ محكوما عليها، فلم تحتج إلى التعريف، أو لأن الأفعال لا تقع محكوما بها و الأحكام لا تصح أن تكون إلا نكرات في المـعنى فلـم تقبل تعريفا، و إنما اختص بالجر أيضا لأن الجر وضع علما للمضاف إليه و الأفعال لا تقع مضافا إليها فلا يصح دخول الجار فيها. و إنما لم تقع الأفعال مضافا إليها لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه و الأفعال لا تقع محكوما عليها، أو لأن وضع المضاف إليه الأهم تعريف المضاف، ووضع الأفعال على التنكير فلم تقبل الإضافة إليها، و إنما اختص الاسم بالتنوين و نعني به تنوين التمكين و التنكير لا تنوين الترنيم، فإن ذلك لا اختصاص له بالاسم، لأن التمكين لا معنى له في الفعل لأن معناه كون الاسم لم يشبه الفعل ، فلم يصح وضعه في الفعل، و لا يصح فيه تنوين التنكير، لأن وضعه على التنكير، فلم يحتج إلى تنوين التنكير، و إنما اختص الاسم بالإضافة، لأنه يقبل التعريف، و الأفعال لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الإضافة فيها[3].

و يـرى الـدكتور " فاضل الساقي" أن في تعليل ابن الحاجب عدم وقوع الأفعال مضافا إليها، و هي لذلك لم تقبل الجر يكون المضاف إليه في المعنى محكوما عليه.

إن تعليله هذا قد جانب الدقة، و ذلك أن كل إضافة إنما هي على معنى واحد من حروف الجر حتى ليصح أن ينون المضاف فتتضح هوية حرف الجر، و معاني الجر منافية للأفعال ، تقول : هذا كتاب محمد على معنى هذا كتاب لمحمد[4].

ذكر " ابن مالك" العلامات التي يتميز بها الاسم عن قسيميه الفعل و الحرف في ألفيته حيث قال :

بالجر و التنوين و الندا وال   و مسند للاسم تمييز حصل

" فابن مالك" يرى العلامات كما رآها غيره من النحاة و هي النداء و التنوين و التعريف أو إضافة إليه.

---

[1] المرجع نفسه، ص25

[2] الإستريباذي رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له و شرح حواشيه، ميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1998)، المجلد 1، ص38

[3] المرجع السابق ، ص 39-47

[4] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص58

و ذكر " الرضي جملة المسوغات التي تجعل الاسم متميزا بعلامات ذكرها " ابن الحاجب" تتلخص في دخول اللام ، و الجر و التنوين و الإضافة، و حين تحدث عن قبول الاسم لدخول اللام عليه قال " دخـول الـلام أي لام التـعريف الحـرفية، بخلاف لام الموصول في نحو: (الضارب) و (المضروب) فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم: كما يجيء في الموصولات، و بخلاف سائر اللامات، كلام الابتداء، و لام جواب (لو) و غير ذلك[1] و في حديثه عن الإضافة قال: واختص الإضافة أعني كون الشيء مضافا بالاسم، لأن المضاف إما متخصص كما في " غلام رجل"، و إما متعرف، كما في " غلام زيد"، و أما الإضافة في نحو " ضارب زيد" و" حسن الوجه" و مؤدب الخادم. و إن لم تخصص المضاف و لم تعرفه، فهي فرع الإضافة المحضة، فلا يكون المضاف أيضا في مثلها إلاّ اسما[2].

و المتوصل إليه من أقوال " الرضي" أنه أشار إلى أن اللام التي تدخل على الصفات هي غير اللام التي تدخل على الأسماء ، فالأولى موصولة بمعنى (الذي) و الثانية تأتي للتعريف و يقصد باللام هنا (ألف ولام التعريف).

أما "السيوطي" فقد حصر علامات الاسم بما يزيد على الثلاثين علامة و هي: الجر و حروفه، والتنوين و النداء و ال و إضافته و الإضافة إليه و الإشارة إلى مسماه و عود ضمير إليه، و إبدال اسم صريح منه، و الإخبارية مع مباشرة الفعل و موافقة ثابت الاسمية في لفظه و معناه و نعته و جمعه تصحيحـا و تكسيره و تصغيره و تثنيته و تذكيره و لحوق ياء النسبة له، و كونه عبارة عن شخص، و دخول لام الابتداء و واو الحال، و لحوق ألف الندبه و ترخيمه و كونه مضمرا أو علما مفردا منكرا أو تمييزا أو منصوبا حالا[3].

و بإمكاننا القول أن حصر " السيوطي" لعلامات تزيد عن الثلاثين علامة يعكس مدى اضطراب وحيرة النحاة في هذه المسألة، و عجزهم عن وضع حد جامع مانع له.

و لخص " ابن هشام " علامات الاسم بقوله: فالاسم ما يقبل أل، أو النداء أو الإسناد إليه و ذلك كالرجل و الكتاب و الدار لقول المتنبي:

الخيل و الليل و البيداء تعرفني   و السيف و الرمح و القرطاس و القلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول "ال" عليها.

---

[1] الاستراباذي الرضي ،شرح الكافية، ص39
[2] المصدر نفسه، ص47
[3] السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، ج2،ص09

و الثانية هي النداء كقوله تعالى :" يا لوط إنا رسل ربك[1] يا نوح"

فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها الياء اسم، و قد جعل من الإسناد علامة ثالثة، و قد ارتأينا أن نجعله مقياسا ثالثا[2] و سيأتي تفصيل ذلك في حديث لاحق.

في حين ذكر في موضع آخر أن علامات الاسم التي يتميز بها عن قسيميه هي خمس إحداها الجر كقولنا" بسم ا الرحمن الرحيم" ، و أراد به الكسر التي يحدثها عامل الجر سواء العامل حرفا أم إضافة أو تبعية كما رأينا في المثال. و الثانية هي التنوين و هو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد، وذكر له أربعة أنواع هي:" تنوين التمكين و التنكير و المقابلة و العوض"، فهذه الأنواع مختصة بالاسم والثالثة هي النداء، و الرابعة " ال" غير الموصولة. و الخامسة هي الإسناد[3].

لم يعترض " الأشموني" على وضع علامات للاسم، بل ارتضى ما ذكره " ابن مالك" من علامات ، فذكر اختصاص الاسم بالجر بسبب أن المجرور مخبر عنه في المعنى و لا يخبر إلا عن اسم، و اختصاصه بالتنوين بسبب أن معانيه الأربعة (التمكين و التنكير ، و العوض و المقابلة) لا تكون في غير الاسم، واختصاصه بالنداء يعود إلى أن المنادى مفعول به، و المفعول به لا يكون إلاّ اسما، كما يضيف اختصاصه ب(أل) فلأن أصل معناها التعريف و هو لا يكون إلا في الاسم، و ذكر أنه لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها[4].

و الظاهرة أننا ذكرنا فيما سبق أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء و هي لا تصلح أن تكون كذلك، و هذا ينطبق على ما أخذ به" الأشموني" من خلال تعرضه لبيان علامات الاسم.

أمـا " ابـن ناظم" فرأى أنه من الضروري بعد معرفتنا بالتقسيم الثلاثي للكلم من اسم و فعل و حرف أن نميز بعضها عن بعض، و إلاّ فلا فائدة في التقسيم، و لما أخذ في بيان ذلك للاسم علامات تخصه، ويمتاز عن قسيميه و تلك العلامات هي: الجر و التنوين و النداء و ال، فأما الجر، فمختص بالأسماء، لأن كل مجرور

---

[1] سورة هود، الآية 81
[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص18
[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة (1994) ج1، ص 13-22
[4] الأشموني، شرح الألفية، ص15

مخبر عنه في المعنى، و لا يخبر إلاّ عن الاسم، أما التنوين، فهو نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الاسم لفظا، و تسقط خطا، و هو على أنواع كما سبق ذكره.

و أما النداء فنحو: يا زيد، و يا رجل فمختص بالاسم أيضا، لأن المنادى مفعول به، و المفعول به لا يكون إلا اسما، لأنه مخبر عنه في المعنى. و أما الآلف و اللام و هي المعبر عنها بـ: ال فهي من خواص الأسماء أيضا لأنها موضوعة للتعريف، ورفع الإبهام[1].

وما يمكننا أن نخلص أليه بعد الذي عرضناه أنه قد تعددت علامات الاسم لأن الأسماء متعددة الأنواع فالعلامة قد تصلح لبعض منها كالجر فإنه يصلح علامة ظاهر،و لكثير من الأسماء، و لكنّه لا يصلح علامة لضمائر الرفع كالتاء، و الكثير من الأسماء الآخرى مثل: كيف، لأنه لا يدخل عليها حروف الجر، و كالتنوين فإنه يصلح علامة لكثير من الأسماء المعربة المتصرفة، و لا يصلح لكثير من الأسماء المبنية مثل: هذا و كيف و أين و متى... إلخ، لعدم دخوله عليها، و كالنداء فإنه لا يدخل على كل الأسماء.

و هنا نـكـتة ينبغي الإشارة إليها، و هي أن التنوين ليست علامة إعرابية من علامات الأحكام، و إنما هي علامة على الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة لأنها لا تتغير في الرفع أو الجر أو النصب و الذي لا يتغير ليس بعلامة إعراب، ففي قولنا جاء زيد، رأيت زيدا مررت بزيد ثبت التنوين في آخر الكلمة صوتا و إن تغير رسمها الإملائي، إذ هي عند التحقيق نون ساكنة، فالأصل جاء زيدن، رأيت زيدن، مررت بزيدن فالذي تغير ليس النون (التنوين) و إنّما العلامة التي قبلها، لهذا يمكن وصف إعراب بعض المبتدئين لكلمة " زيد" الأولى بأنّها: فاعل مرفوع و علامة رفعه تنوين الضم بأنّه إعراب غير دقيق.

إذن فقد أدى تحليل العلامات إلى تصنيف بعض الكلمات كتصنيف كلمة (الجامعة) ضمن الأسماء لوجود ال التعريف في أولها، و كتصنيف الفعل المضارع بالزوائد الأربع في أوله و كالتوصل إلى مفهومي الإعراب و البناء و غيرهما[2].

---

[1] ابن ناظم، شرح الألفية لابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت،(د.ت)ص23-24
[2] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص126-127

فبعد هذه الجولة العلمية مع ما ذكرناه من آراء لأئمة و نحاة مشهورين عن الاسم لتحديد علاماته وبيانها يحق لنا القول أنّهم بهذا جسدوا اضطرابهم و حيرتهم في مسألة تقسيم الكلم و تحديدهم علامات كل قسم لاسيما " الاسم".

ب- ***الفعل:***

إن الاختلاف الكثير في وضع علامات واضحة لتمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلم حتى زادت على الثلاثين علامة، يظهر أن اختلاف النحاة في بـيـان علامات الفعل كان أقل بكثير من ذلك و بيان هذا، أنهم قد خصوه هو الآخر – الفعل- بعلامات كثيرة.

فـذكـر –الأخفش- أن التصريف و الامتناع عن الوصف و الابتعاد عن قبول الألف و اللام و عدم قبول التثنية و الجمع هي أهم ما يميز الفعل عن غيره من علامات و الحقيقة أن هذا القول غير مانع لأن هذه العلامات تصدق على الحرف أيضا كما الفعل تماما ما عدا التصريف[1].

و هو ما ذهب إليه " ابن فارس" حين جمع أقوال عدد من النحاة في الفعل فناقشهم في أقوالهم في بيان علامات الفعل فذكر أن القوم قالوا: الفعل ما امتنع من التثنية و الجمع و الرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية و الجمع و ليست أفعالا... و أشار في موضع آخر ما قاله قوم: أن الفعل ما حسنت فيه التاء نحو: قمت و ذهبت، و هذا عندنا غلط، لأن قد نسميه فعلا قبل دخول، التاء عليه[2]. و عليه فالحديث مشجع لإخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال أو الأسماء.

و أورد بعض النحاة فيما ذكره البطليوسي أن الفعل ما امتنع من التثنية و الجمع، وأنّه ما لا يحسن له الفعل و الصفة و جاز أن يتصرف[3]. إلا أن هذا القول عورض بوجود كلمات اعتبرها النحاة أسماء و لكنها لا تثنى و أن من الأسماء مالا يحسن له الفعل ، و مالا يوصف.

أما " الزمخشري" فقد ذكر خصائص يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة قبوله قـد، و حرفي الاستقبال و الجوازم و الحرف المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة[4]، و هو حد ناقص من

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص68،
[2] ا بن فارس،الصاحبي، ص86
[3] فاضل مصطفى الساقي ،أقسام الكلام العربي لفاضل الساقي، ص 64
[4] الزمخشري، المفصل، ص243

جهة أنه غير جامع، حيث أن هناك كثيرا من الكلمات التي اعتبرها النحاة أفعالا لا تقبل هذه العلامات مثل: نعم و بئس و عسى و حبذا...

في حين ذكر " الأنباري" أن النحويين قد حدوا الفعل بعلامات كثيرة، وذكر منها:" قد و السين وسوف نحـو قد قـام، و سيـقوم، و سوف يقوم منه، و تاء الضمير و ألفه وواوه، نحو: قمت و قاما و قاموا ومنها تاء التأنيث الساكنة نحو : قامت و قعدت، و منها (أن) الخفيفة المصدرية، نحو: أريد أن تفعل، و منها " لم" نحو : لم يفعل، و ما أشبه ذلك، و منها: التصرف، مثل: (فعل يفعل، ثم قال:" كل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال و هي (نعم و بئس و عسى و ليس و فعل التعجب و حبذا و فيها كلها خلاف[1].

و الظاهر أن" الأنباري" قد خلط بين الحد و العلامة، فالذي ذكره علامات يصح أن تميز الفعل عن غيره من الأقسام، و لكنها لا تعتبر حدودا للفعل بأية حال، ذلك أن الحدود ينبغي أن تتناول معاني الكلم .

و لم يخرج " ابن يعيش" عن نطاق هذه العلامات التي تميز الفعل عن قسيميه، فذكر منها"صحة دخول قـد علـيه، و حرفي الاستقبال، و لحوق المتصل البارز من الضمائر، و تاء التأنيث الساكنة، و احترز بالساكنة من التاء اللاحقة للأسماء، ذلك أن التاء إن لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، فهي في حكم المنفصلة من الفعل، و لذلك كانت ساكنة، و بقي الفعل على بنائه قبل اتصاله بها، أما التاء اللاحقة بالأسماء فهي لتأنيثها في نفسها[2] باستثناء تلك الأسماء التي تلحق آخرها مثل هذه التاء و هي لمذكر كطلحة وقتيبة و معاوية، فبإمكاننا استخدام تاء التأنيث كعنوان عام علامة بارزة للتمييز بين الأسماء و الأفعال، فهي ساكنة منفصلة في الفعل و متحركة متصلة بالاسم تظهر عليها علامات إعرابه.

أما " ابن مالك" فذكر أن الفعل ينجلي بأربع علامات كما هو ظاهر في قوله:

---

[1] الأنباري، أسرار العربية، ص 35

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ، ج04، ص205-206

بتا فعلت و أتت و يا افعلى   و نون اقبلن فعل ينجلي[1]

هي تاء الفاعل و تاء التأنيث الساكنة، و ياء المخاطبة و نون التوكيد، و أضاف إليها في مجال آخر، لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، و اتصاله بضمير الرفع البارز و جعلها النحاة علامات مميزة للفعل عن بقية أقسام الكلام.

و الأمر نفسه لما تضمنته أقوال" الأشموني" في علامات الفعل، إذ ينبه أنه لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل، بل يكفى أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها، ملخصا إياها (بتا) الفاعل: متكلما كان ، نحو، فعلت أو مخاطبا، نحو: تباركت يا ا ، أو مخاطبة، نحو: "قمتِ يا هند"و تاء التأنيث الساكنة: أصالة، نحو: أتت" هند ، و ياء المخاطبة، و يشترك في لحاقها الأمر، و المضارع ، نحو: (قومي يا هند) وأنت يا هند تقومين، و نون التوكيد" ثقيلة كانت أو خفيفة" نحو " أقبلن" و يشير إلى أن الفعل يتضح و يمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به[2]، و ما يؤخذ على " الأشموني" وجود كلمات ترفض التاء لذاتها فهي ليست أفعالا في رأيه و كلمات ترفض التاء لعارض فهي أفعال، و مثل لذلك بأفعل التعجب و أفعال الاستثناء و المدح، و ما ينبغي فعله – في الحقيقة- هو مراقبة استعمال هذه الوحدات في الكلام، و إدراك معانيها، حتى نتمكن من تصنيفها و تمييزها عن أقسام الكلم الأخرى.

ج - <u>الحرف:</u>

إن اختلاف النحاة لم يكن قاصرا في بيان علامات الاسم و الفعل بل تعدى ذلك أيضا إلى الحرف، فاختلفوا في بيان علاماته، و لأجل أن تتضح الصورة عن جميع أقسام الكلم، نرى من المفيد أن نوجز أهم ما يمكن الإطلاع عليه من أقوال النحاة في علامات الحرف.

حيث ذكر " ابن السراج" علامة لما لا يصلح أن يسمى كلاما تاما في مسار الجملة العربية، حين يستخدم الحرف، و هي علامة تحدد الفرق القائم بين الحرف و بين بقية: أقسام الكلم : فالحرف لا يأتلف منه مع حرف كلام لو قلت: " أمن" تريد ألف الاستفهام و "من"التي يجر بها لم يكن كلاما،و كذاك لو قلت :التي للعطف و "قد"التى تدخل على الفعل لم يكن كلاما، و لا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت :" أيقوم"، ولم تجد ذكر أحد و لم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان، لم يكن كلاما.

---

[1] ابن مالك، متن الألفية، ص03

[2] الأشموني، شرح الأشموني لألفية بن مالك، ص44-48

و لا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام، لو قلت: " أزيدا كان كلاما غير تام[1]. أما " ابن فارس" فقد أورد أن "الأخفش"ذكر للحرف بعض العلامات التي يمتاز بها عن قسيميه، فقال " ما لم يحسن له الفعل و لا الصفة و لا التثنية و لا الجمع و لم يجز أن يتصرف فهو حرف[2].

و الحقيقة أن غالبية هذه العلامات تنطبق على الفعل أيضا، فهناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالا ولكنها لا تخضع لجدول تصريفي، و يبين الدكتور مصطفى فاضل الساقي أن هذا نموذج آخر عن عجز النحاة في معالجة " تقسيم الكلم" وفق أسس واضحة تضع حدا لفوضى التقسيم، و تتحرر من قيوده التي فرضوها على أنفسهم، دون أن يفرضها عليهم أحد[3].

و يرى " السيوطي" أن الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم، و لا من خواص الفعل[4].

و أكد "الأشموني" أن علامة الحرف هي ألا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء، و لا شيئا من علامات الأفعال[5]. و بهذا يمكن استخدام العلامة العدمية و الاستعانة بها في التفريق بين أقسام الكلم.

<u>مدى حجية مقياس العلامات</u>

من المتعارف عليه بين البشر تمييز الأشياء بعضها من بعض بعلامات فارقة تخص الجزء لا الكل: فتؤدي إلى توزيع الظاهرة الكلية على ظواهر فرعية جزئية لكل منها علامة أو أكثر تميزها من غيرها من غير أن تفقدها انتماءها إلى الظاهرة الكلية، و بما أن العلامة أمارة على سمة ما فإن اتخاذها فيصلا في فرز المادة اللغوية المستقراة مسلك علمي سليم في البحث و لموقع العلامة ثلاثة احتمالات : أولها أن تقع العلامة في أول الكلمة و ثانيها أن تقع في درجها و ثالثها أن تقع في آخرها[6].

فإذا كان الاسم يعرف بعلامات كامتناع قد وسوف من الدخول عليه فإن هذا ليس خاصا بالاسم فقط[7]، و لكن قد يمتنع سوف و قد من الدخول على الحروف و من الدخول على فعل الأمر و النهي إذا كان بغير لام نحو: اضرب و اقتل و لا يجوز أن تقول قد اضرب الرجل و لا سوف اقتل الأسد، و قد أخذ على المـبـرد

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ص41
[2] ا بن فارس، الصاحبي ، ص87
[3] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي ، ص85
[4] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص27
[5] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ج1، ص48
[6] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص117-118
[7] ابن السراج، الأصول، ص38

أيضا في حد قوله، ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم و ما امتنع منه فليس باسم، و قيل: إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو: كيف، وصه، و مه و ما أشبه ذلك[1].

كما أن هناك كلمات اعتبرها أسماء و هي لا تصغر و لا تنون مثل: من و ما و جير و أيمن ا ، وأن هناك كلمات أدخلها النحاة في عداد الأسماء و لا تدخل عليها الآف و اللام و لا توصف مثل: أسماء الإشارة و المضمرات و أسماء الأفعال[2]. لذلك يستوجب إخراجها من طائفة الأسماء، لأن وجود تلك الكلمات التي،اعتبرها النحاة أسماء، لكنها لا تنّون و لا تضاف و لا يضاف إليها و لا يدخلها الألف و اللام مثل: كيف و أين مما يسوغ إخراج ما لم تنطبق عليه من حيز الأسماء إلى أقسام أخر[3]

و ما يمكننا أن نخلص إليه بعد الذي عرضناه أنه قد تعددت علامات الاسم لأن الأسماء متعددة الأنواع، فالعلامة قد تصلح لبعض منها، كالجر فإنه يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء، و لكنه لا يصلح علامة لضمائر الرفع كالتاء و الكثير من الأسماء الأخرى مثل: كيف و قط، لأنه لا يدخل عليها. و كالتنوين فإنه يصلح علامة لكثير من الأسماء المعربة المتصرفة، و لا يصلح لكثير من الأسماء المبنية مثل: هذا وكيف و أين و متى لعدم دخوله عليها. و كالنّداء فإنه لا يدخل على كل الأسماء. وهناك من النحاة من يرى أن الفعل ما حسنت فيه تاء التأنيث، و قد رد هذا القول بأن هناك من الأفعال مالا يقبل هذه التاء مثل أفعال التعجب[4]. و إذا كان دخول التاء علامة شكلية تدل على فعلية الكلمة فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال[5].

و إذا كان الفعل ما أمتنع من التثنية و الجمع، فإن الرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلّها ممتنعة من التثنية و الجمع و ليست أفعالا. و قال قوم: الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت، و هذا عندنا غلط لأنا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه[6]، و في هذا الصدد يقول الأشموني: إنما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، فإن كان لعارض فلا، وذلك كما في أفعل التعجب، و ماعدا و ماخلا، وحاشا في الاستثناء، و حبذا في المدح، فإنها لا تقبل إحـدى التاءين مـع أنـهـّا أفعال ماضية لأن عدم قبولها

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،ص53
[2] عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث و المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة (1987)، ص158
[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص45
[4] عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث و المعاصرة، ص 159
[5] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص74
[6] المرجع نفسه ، ص71

التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب و الاستثناء و المدح بخلاف أسماء الأفعال، فإنها غير قابلة للتاء لذاتها[1].

كما أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء، و هي لا تثني و لا تجمع كالضمائر و غالب الإشارات والموصولات و (كيف، و أين، و إذا، ومتى)[2]. وهذا الحديث مشجع لإخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال و الأسماء.

و عليه فإنه يتجسد لدينا اضطراب النحاة و حيرتهم في مسألة تقسيم الكلم و تحديد علامات كل قسم، و ما ذكرناه لخير دليل على ذلك، لأن دليل العلامات هو أيضا لم يف بغرضهم مادامت كثير من الأسماء لا تدخل عليها، فكان لابد أن يوضع دليل آخر،و مقياس غير مقياس العلامات لتيسير تصنيف الكلم وضبطها.

و كنتيجة لكلّ ما قد مناه من علامات للأقسام الثلاثة يمكننا القول أنه رغم اعتبار مقياس العلامـات أدق بالنظر إلى المقياس السابق – المعنى في الكلمة- لتمييز أقسام الكلم عن بعضها بعضا و بيان علامات كل منها، إلا أنّه لا يمكن الاعتماد عليه ذلك لأن بعض الكلمات لا ينطبق عليها علامات الاسم بالرغم من أنّها أسماء، و كذلك بالنسبة للأفعال و الحروف.

فهل سيفي المقياس التالي بالغرض يا ترى؟

<u>ثالثا:مقياس الإسناد</u>

لقد رأينا فيما سبق أن مقياس العلامات لن يكون المعول عليه الوحيد في مسألة تقسيم الكلم، ذلك أن النحاة وجدوا بعض المصاعب في اتخاذه مميزا بين الأقسام الثلاثة، و بيان علامات كل منها. لذلك جاء النحاة بمقياس ثالث أدق و هو "مقياس الإسناد" فمن الغريب جدا أن نجد النحاة لا يولون اهتماما كبيرا بمسألة الإسناد خصوصا و أن الكلام أو الجملة تتقوم من عنصري المسند و المسند إليه على غرار ما نجد عند علماء علم المعاني فقد أعطوه أهمية كبرى فقد تم حصر الحديث عن الإسناد في باب الحديث عن أقسام الكلام, و في ضوء التعريف النحوي للكلام عرفت المعاجم اللغوية الإسناد بما يلي:

مفهوم الإسناد لغة: إضافة الشيء إلى الشيء[3]، و هو في اصطلاح النحاة: ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة، و قال بعضهم: الإسناد قسمان: عام و خاص،

---

[1] الأشموني، شرح الألفية، ص28
[2] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص72
[3] الشريف على بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، ص23

فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى و الخاص هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث يصح السكوت عليها . وقد قيل أيضا "الإسناد" نسبة أحد الجزئين إلى الآخر أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أولا"[1]. و في المعجم الوسيط: الإسناد عند علماء العربية ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد معنى تاما[2]. و أصل الإسناد أن يكون في الإخبار، و قد ذكروا في تعريف الإسناد الخبري: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، و صدقه مطابقته للواقع و كذبه عدمها[3].

فظاهرة " الإسناد" أساسية في نظام الجملة التي تقوم على ركنين هما:المسند إليه و المسند، إذ يعتبر الإسناد الثنائي أصغر تعبير عن فكرة و لا تستغني الجملة عن أي ركن منه، لأن حذف أحد ركنيه يعيق تشكل الفكرة، يقول الرضى الإسترابادي: " و التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة أشياء، أعني الاسم و الفعل و الحرف، لا يعدو ستة أقسام، الاسمان، و الاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان، فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا و الآخر مسندا إليه و كذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا و الاسم مسندا إليه، و لو جعلته مسندا إليه، فلا مسند و الفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه و أما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما و لا مسند إليه[4].

و إذا كانت ظاهرة الإسناد تتكون من عنصرين هما: المسند و المسند إليه فإن لهما بالضرورة الرياضية شكلين لا غيرهما:

1- المسند + المسند إليه نحو : حضر زيد

2- المسند إليه + المسند نحو: زيد رجل[5]

كما أن اعتماد الإسناد على ثنائية المسند و المسند إليه منهج علمي سليم إذ لا تدل الكلمة المفردة على فكرة – كما أشرنا من قبل- بل تدل على المعنى فلا نفهم من كلمة " الكاتب" أكثر من دلالتها من غير إسناد شيء لها، و كذلك فإن الاعتماد على ثلاثية العناصر أو أكثر منهج غير علمي لأن الجـملـة بمفهوم الفكرة النواة يمكن أن تتحقق بعنصرين فقط لهذا كان الاعتماد على ثنائية المسند و المسند إليه منهجا علميا سليما، فإذا

---

[1] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي،- ص43

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،إعداد ابراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، دار الدعوة، ج1 ،مادة (سند)،ص454

[3] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص23

[4] الاسترابادي ،شرح الرضي على الكافية، ج1، ص32

[5] حسين خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص137

لم يجدوا أحد الركنين قدروه و أولوه[1]، قال الرضي الإستراباذي:" وجزء الكلام يكونان ملفوظين: كزيد قائم، وقام زيد، و مقدرين كنعم في جواب من قال: أزيد قائم؟ أو أ قام زيد؟ أو أحدهما مقدرا دون الآخر وهو إما الفعل ... أو الخبر[2].

ومما لا شك فيه اختلاف النحاة في تعيين المسند و المسند إليه في الجملة، فأبو حيان يذكر في شرح التسهيل أن في المسند و المسند إليه أقوالا: أحدها أن المسند هو المحكوم به و المسند إليه هو المحكوم عليه ، و هو الأصح . و ثانيها أن كلا منها مسند و المسند إليه و ثالثها أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، و المسند إليه الثاني، فـ(قام) من (قام زيد) و (زيد) من (زيد قام)مسند، و الأخير منها مسند إليه، و رابعها عكس هذا[3]. و ما يمكن الإشارة إليه أن جمهور النحاة قد حسموا هذا الاختلاف بانحصاره على القول الأول.

و تبرز إشكالية تعدد المقاييس لكل صنف من أصناف الكلم الثلاث بخواص ينماز بها عن غيره من الأقسام.

أ- __الاسم:__

ذكر "سيبويه" في باب المسند و المسند إليه: أنهما لا يغني واحد منهما عن الآخر، و لا يجد المـتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه، و هو قولك:" عبد ا أخوك" و " هذا أخوك"، و مثال ذلك: " يذهب عبد ا "

فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، و مما يكون بمنزلة الابتداء قولك :" كان عبد ا منطلقا و ليت زيدا منطلق" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده.

و اعـلـم أن الاسـم الأول { أحواله} الابتداء، و إنما يدخل الناصب و الرافع سوى الابتداء و الجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، و لا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه، و ذلك أنك إذا قلت: " عبد ا منطلق" إن شئت أدخلت " رأيت" عليه، فقلت:" رأيت عبد ا منطلقا" أو قلت:" كان عبد ا منطلقا" أو " مررت بعبد ا منطلقا"، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، و النكرة قبل المعرفة[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 136-137
[2] الإستراباذي الرضي، شرح الكافية، ج1، ص30
[3] السيوطي جلال الدين، الأشباه و النظائر في النحو، ،ج 2، ص10
[4] سيبويه، الكتاب، ص24

و نستشف من قول" سيبويه" أن الإسناد ركنان: مسند و مسند إليه، فأما المسند فهو ما يخبر به كالخبر و الفعل، و أما المسند إليه فهو ما يخبر عنه نحو المبتدأ أو الفاعل، و قد ذكر سيبويه أمثلة عن ذلك:

1- عبد ا / أخوك

فالأول مسند إليه و الثاني مسند (خبر)

2- يذهب/ عبد ا

فالأول مسند و الثاني مسند إليه (فاعل)

أما "ابن السراج" فذكر أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطـلـق و قـام بكـر[1] و يحصر " الفارسي" تعريف الاسم بما جاز الإخبار عنه من هذه الكلام فهو اسم، و مثال الإخبار عنه:عبد ا مقبل، قام بكر، فمقبل خبر عبد ا ، و قام خبر عن بكر[2].

غير أن " ابن الأنباري" حدد الاسم في مجال آخر بأنّه ما يخبربه و يخبر عنه[3]. حيث جعله كعلامة من علامات الاسم أي جواز الإسناد إليه.

و يرى "ابن يعيش" أن من خواص الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم، إذا كان ذلك مختصا به، لأن الفعل و الحرف لا يكون منهما إسناد ، و بين ذلك بالشرح لأن الفعل خبر، و إذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، نحو:" قام زيد" و " قعد بكر"، و الفعل نكرة، لأنه موضوع للخبر، و حقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد. و لو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة، لأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، و لا يصح أن يسند إلى الحرف أيضا شيء لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يفد الإسناد إليه ، و لا إسناد إلى غيره، فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده[4].

و قد جعل" ابن هشام" الإسناد علامة، فذكر أن الإسناد إلى الاسم هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة، سواء كان المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كـ"قام زيد"، فقام: فعل مسند، و زيد: اسم مسند إليه، و الاسم نحو"

---

[1] ابن السراج، الأصول، ج1، ص37

[2] الجرجاني عبد القاهر ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر (1986)، المجلد 1، ص69

[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص29

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1،ص86

زيد أخوك" فالأخ : مسند، وزيد: اسم مسند إليه و الجملة نحو:" أنا قمت" فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام و التاء جملة مسندة إلى أنا.

و قد اعتبر " ابن هشام" الإسناد من أنفع علامات الاسم فقال: " و هذه العلامة هي أنفع علامات للاسم، و بها تعرف اسمية ما في قوله تعالى:" قُلْ ما عِنْد ا خير مِن اللهوِ و مِن التِجارة"[1]، "ما عِنْدكُم ينْفَد، و ما عِنْد ا باقٍ"[2] ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية في الآية الأولى،و النفاذ في الآية الثانية ، و البقاء في الآية الثالثة، لهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي"[3].

أما "السيوطي" فقد تطرق إلى فائدة الإسناد في الأسماء، فذكر أنها أربعة أقسام: قسم يسند، و قسم يسند إليه و هو الغالب، و قسم لا يسند و لا يسند إليه كأسماء الأفعال, وقسم يسند ولا يسند إليه كالتاء من " ضربـ ت" و الـ يـ اء من " افعلي"، و الألف من " اضرابا"، و الواو من "اضربوا"، و النون من " اضربن"، وأيمن و لعمرك.

و في فائدة الأقوال " المسند و المسند إليه" ذكر أبو حيان في شرح التسهيل في المسند و المسند إليه أقوالا.

أحدها: أن المسند المحكوم به، و المسند إليه المحكوم عليه و هو الأصح.

و ثانيها: أن كلاهما مسند و مسند إليه.

و ثالثها: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أم غيره، و المسند هو الثاني، فزيد من قام زيد، و زيد من زيد قائم مسند إليه، و كل من قام و قائم مسند.

و رابعها: عكس هذا فزيد و قام في التركيبين مسند، و الأول من التركيبين مسند إليه.

و لهذه المسألة نظائر، أحدهما المضاف و المضاف إليه، و فيها أقوال أصحها أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه، و هو قول" سيبويه"، و الثاني عكسه و الثالث يجوز في كل منهما[4].

و فائدة الإسناد أعم من الإخبار، ذكر "العكبري" في اللباب: أن الإسناد أعم من الأخبار إذا كان يقع على الاستفهام و الأمر و غيرهما، و ليس الأخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب،

---

[1] من سورة الجمعة، الأية11
[2] من سورة النحل، الأية 96
[3] ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ص21
[4] السيوطي ، الأشباه و النظائر، ج1 ،ص10

فـكـل إخـبار إسناد و ليس كل إسناد اخبار[1]. و قد جعل كل من " الأشموني" و " ابن ناظم" الإسناد علامة خامسة، و أن هذه العلامة ميزت الاسم عن قسيميه، لأن المسند إليه لا يكون إلا اسما[2]، أما " ابن الناظم" فذكر أن الإسناد إليه هو أن تنسب إلى اللفظ باعتبار معناه ما تتم به الفائدة كقولك:" زيد قائم و عمرو منطلق" و هو من خواص الأسماء، فالموضوع بالنسبة إليه باعتبار مسماه هو الاسم لا غير[3].

ب - الفعل:

يرى "ابن السراج" أن الفعل ما كان خبرا و لا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: " أخوك يقوم"، و "قام أخوك"، فيكون حديثا عن الأخ و لا يجوز أن تقول: " تذهب يقوم، و لا يقوم يجلس"[4].

و قد اتخذ " الفارسي" مقياس الإسناد كمحور هام لتحديد الفعل فذكر أن الفعل ما كان مستندا إلى شيء و لم يسند إليه شيء، مثال ذلك " خرج عبد ا ، و ينطلق بكر"[5]، وراح يبين أنه لو أسند إلى الفعل شيء، فقيل" ضحك خرج" أو كتب ينطلق" و ما أشبه ذلك لم يكن كلاما.

و ذكر "الأنباري" أن الفعل ما أسند إلى شيء، و لم يسند إليه شيء[6] و هو بذلك اعتبر الإسناد مميزا بين الفعل و غيره من أقسام الكلم.

ج – الحرف:

أما فيما يخص الحرف فهو لا يكون مسندا و لا مسندا إليه، و ذلك ما عبر عنه" ابن السراج": إن الحروف مالا يجوز أن يخبر عنها و لا يجوز أن تكون خبرا نحو: "من و إلى"[7]، أي لا يجوز أن نخبر عن الحرف كما نخبر عن الاسم، فلا نقول:" إلى منطلق" كما نقول:" الرجل منطلق".

و لا يجوز أن يكون الحرف خبرا كما يكون غيره، فلا تقول: عمرو إلى و لا بكر عن"، فقد انتفت في الحرف صلة أثبتت لغيره من الأقسام و هي أن الحرف لا يخبر به.

و عليه نخلص إلى أن الإسناد هو الضم على وجه الإفادة ، و لا يكون إلا بمسند و مسند إليه، و لا يستغني أحدهما عن الآخر.

---

4 أبو البقاء العكبري، اللباب

2 الصبان،حاشية الصبان على شرح الأشموني،ج1،ص64

3 ابن الناظم ،شرح ألفية ابن مالك،ص25 -26

4 ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص37

5 الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد1، ص76

6 ابن الأنباري، أسرار العربية، ص11-12

7 ابن السراج، الأصول في النحو ج1، ص37

فالمسند إليه هو ما يخبر عنه نحو: جلس الطفل

مسند إليه　　مسند

و المسند هو ما يخبر به

و عن مواضع المسند إليه نذكر :　　- الفاعل- كتب الأستاذ الدرس

- المبتدأ- الطقس حار
- نائب الفاعل – علم محمد الخبر- عٍلِم الخَبَر
- أسماء النواسخ – إن النجاح مشروط بالعمل

أما عن مواضع المسند فنذكر:　　- الفعل- فتح الهدية

- الخبر – البحر عميق
- خبر النواسخ – كان الطقس باردا

"فكان" فعل ماض ناقص لم تدل على حدث و إنما برودة الطقس وصفت

- اسم الفعل – صه

ف"صه" كالفعل و المسند إليها يكون مستتراً

و خلاف العمدة (مسند + مسند إليه) الفضلة و هي ما أمكن الاستغناء عنه و تتمثل في المفعولات، الحال، التمييز و كذا التوابع التي تكون بحسب المتبوع أي تابعة لمسند إليه أو لمسند أو لفضلة نحو: كلّمت رجلاً عالما.

فـ"عالم" تابع للفضلة فهو فضلة

- الرجل العالم كلمته.

فـ" العالم" تابع لعمدة الرجل (مسند إليه)

و تابع المسند إليه أو المسند هو بسط لهما و تابع الفضلة هو بسط لها وفضلة مثلها، و ما كان مضافا إلى الفضلة فهو جزء الفضلة و الفضلة من حيث البعد التركيبي هي كل عنصر يلحق بالنواة الاسنادية: (العمدة)، و الفضلة نوعان:

1- **فضلة متفرعة:** و هي التي لا تقوم بنفس الوظيفة التركيبية للعنصر السابق لها مفعول نحو" " غفر ا ذنوبنا"، و كالصفة نحو: و قَالَ الملِكُ إِنِي أَرى سبع بقَراتٍ سِمانٍ يأكُلُهن سبع عِجافٌ سبع سنبلاتٍ خُضرٍ"[1] و كالحال نحو: " و جاءوا أباهم عِشَاء يبكُون" [2]

2- **الفضلة المعطوفة:** و هي التي لها نفس الوظيفة التركيبية للعنصر السابق لها نحو: حضر الطالب و الأستاذ، فالأستاذ يمكن أن يقوم بنفس الوظيفة التركيبية للطالب.

فوجود علاقة إسنادية بين اسمين أو اسم و فعل يدل على مصطلح الملة عند النحاة.

- مدى حجية مقياس الإسناد:

إن الإسناد إذن مقياس يمكن أن نميز بواسطته بين الآقسام الثلاثة (الاسم و الفعل و الحرف)، فالاسم يكون مسندا إليه و الفعل يكون مسندا دائما و الحرف لا يكون مسندا و لا مسند إليه، فعن طريقه أثبتنا اسمية كثير من الكلمات التي لم تقبل العلامات السابقة للاسم، كالضمائر مثلا.

و قال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني و ضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ، و فساد هذا الحدّ بين لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف، وأين و متى و أنّى و إيان لا يجوز الإخبار عن شيء منها[3].

فبالرغم من أنه كان أدق من المقياسين السابقين إلاّ أننا وجدنا بعض المصاعب في اتخاذ مميزا لهذه الأقسام، فمثلا كلمة" إذا " هي ليست مسندا و لا مسندا إليه، و رغم ذلك فهي اسم.

و مثل ذلك أيضا كان و أخواتها، فرغم أنّها أفعال فهي لا تعتبر مسندا، و يبقى اسمها هو المسند إليه، و ذلك مثل قولنا:" كان زيد منطلقا"، فزيد مسند إليه (اسم كان)، و منطلقا مسند (خبر كان).

و نتساءل إن كان هناك مقياس آخر يغطي هذه النقائص، فهذا ما سنعرفه مع مقياس الوظيفة.

---

[1] سورة يوسف، الآية 43
[2] سورة يوسف، الآية 16
[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص49

رابعا:مقياس الوظيفة

إن صياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالبا إلاّ بعد نضوج العلم و وضع أسس صياغة التعريفات[1].

حيث تعني الوظيفة لغويا، المنصب الذي يسند إلى شخص ليؤديه طبقا لاختصاصات معينة[2].

و عليه:

فيم تتجلى الوظائف في اللغة العربية؟

تجدر بنا الإشارة إلى أن الوظائف في اللغة العربية تنقسم إلى قسمين:

- وظائف صرفية: و هي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم.
- و الوظائف النحوية التي تعرف بأنها المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي فإن المقصود بالوظائف النحوية في اعتقاد الدكتور" فاضل الساقي" هي التي سماها العلامة " الجرجاني" بمعاني النحو[3].

كما يعتقد أن النحاة لو تنبهوا إلى ما تنبه إليه" الجرجاني" لكان لهم موقف غير ما ألفناه لهم من مواقف و لتغيرت معالم الدراسات اللغوية و النحوية عمّا آلت به إلينا، و يرجع سبب ذلك إلى آراءه الذكية و دراساته و أفكاره في مجال فهم أساليب التراكيب اللغوية تعتبر قفزة نوعية في عالم اللغة[4].

كما أشاد الأستاذ " إبراهيم مصطفى" بفضل " الجرجاني" و موقفه من اللغة العربية " و لقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا، و أن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من العقول ما أفاق لِحظةِ من التفكير و التحرر، و أن الحس اللغوي أخذ ينتعش و يتذوق الأساليب، و يزنها بقدرتها على رسم المعاني و التأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية و سئم زخارفها"[5].

و هناك من النحويين من أشار إلى مقياس الوظيفة من خلال تقسيماتهم للكلام، و رأوا أن الوظيفة الصرفية للأسماء هي الدلالة على المسمى و معنى ذلك أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية و هـو لا يـدل على زمن البـتة، و أن الوظيفة الصرفية للأفعال بشكل عام هي الدلالة على الحدث و الزمن معا، و أن الدور الوظيفي للحرف يتمثل في إفادته لمعنى التعليق و الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة.

---

[1] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 142

[2] المعجم العربي الميسر، ص 806

[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص203-209

[4] المرجع نفسه، ص95

[5] ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة(1959)، ص20

و من الذين اعتمدوا على مقياس الوظيفة للاسم نذكر " المبرد"، الذي نقل عنه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا[1] أي يؤدي وظيفة الفاعلية، و يعترض على أقواله أن بعض الكلمات التي اعتبرها هو و أمثاله من النحاة أسماء كـ:" عند و حيث و كيف و أين"لا تصلح أن تكون فاعلة و لا يؤدي وظيفة الفاعل، فلا يجوز لها الفـعـل، و لا يجوز أن تقول:(جاء كيف)و (ذهب عند) و (رجع أين)، و عليه فلا بد أن تخرج هذه الكلمات و أمثالها عن حد الاسم ليستقيم قول " المبرد".

إلا أن " ابن السراج" يرى في وظيفة الاسم دلالته على المسمى مجرد من الزمن و أن ما يميز الاسم من الفعل هو صلاحية الاسم لأن يكون موصوفا في الكلام و عدم صلاحية الفعل لذلك في قوله:" و الاسم أيضا ينعت و الفعل لا ينعت، و كذلك الحرف لا ينعت تقول: مررت برجل عاقل، و لا تقول: يضرب عاقل فيكون: العاقل صفة ليضرب[2].

و نقل " ابن فارس" عن " الكيسائي" قوله:" الاسم ما وصف"[3] و هذا أيضا معارض بوجود كلمات، هي أسماء في عرف النحاة و لكنها لا توصف مثل: كيف، و أين.

و ما يراه " الزجاجي" في حد الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به، و قد أضاف أن هذا الحد داخل في مقاييس النحو و أوضاعه، و ليس يخرج عنه اسم البتة، و لا يدخل فيه ما ليس باسم، و إنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد و عليه نتكلم ، و لأن المنطقيين و بعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو[4].

و ذكر " الزمخشري": "الاسم ما دل على مسمى"[5]، و هو بذلك يرى أن الوظيفة الصرفية للاسم تتمثل في دلالته على التسمية التي تميزه عن غيره، إلاّ أنه يمكننا أن نعتبر قول " الزمخشري" وصفا للاسم لا حداً له ، و تجدر بنا الإشارة إلى مقياس الوظيفة أنه يصلح للاسم و ينطبق عليه كثيرا، أما الفعل و الحرف فبإمكاننا معرفتهما بتطبيق المقاييس الآخرى كالمعنى و العلامات و الإسناد.

و مادام مقياس الوظيفة يصلح لتحديد الاسم أكثر من قسيميه الفعل و الحرف، فإننا سندرس مقياس الوظيفة لمعرفة الاسم و تمييزه عن بقية الآقسام.

---

[1] المبرد، المقتضب، ج1، ص51
[2] ابن السراج، الأصول ج1، ص38
[3] ا بن فارس، الصاحبي، ص83
[4] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص48
[5] الزمخشري، المفصل، ص6

أ- مقياس الوظيفة في النحو:

و ذلك لأن الاسم يرى فاعلا و مفعولاً (مفعول به، مفعول فيه، مفعول معه، مفعول لأجله، مفعول مطلق)، مبتدأ و خبرا و حالا و تمييزا و صفة، و هي وظائف نحوية و إن الأسماء هي التي تقع عليها هذه الوظائف.

حيث أننا عندما نريد أن نجعل الحرف فاعلا أو مفعولا مثلا فإننا لا نستطيع و بالتالي ليس بمقدورنا أن نقول عنه أنه اسم، و نكون قد تمكنا من معرفة أنه حرف أو فعل، فمقياس الوظيفة النحوية يصلح لمعرفة الكلمة إن كانت اسما أو ليست باسم.

إذ تتمثل الوظائف النحوية في الوظائف الفاعلية التي يؤديها الفاعل و المفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال، و وظيفة التفسير التي يؤديها التمييز...

و للتفريق بين أقسام الكلام الثلاثة يمكن أن نقول مثلا: أن الأسماء هي التي تصلح أن تكون فاعلا، أما بقية أقسام الكلام كالأفعال و الحروف فلا تصلح لأن تؤدي وظيفة الفاعلية.

و من هنا نستطيع أن نستخدم الوظيفة النحوية في التفريق بين أقسام الكلام، لكن لا يمكن الاعتماد عليه لتمييزها جميعا.

ب- مقياس الوظيفة في الصرف

يتمتع الاسم بصيغ معينة لا يشاركه فيها الحرف و لا الفعل، حيث أن بعض الصيغ تدل على الاسم ولا تكـون إلا للأسماء، كصيغ المشتقات مثل: اسم الفاعل و اسم المفعول ، و صيغ المبالغة و الصفة المشبهة و أكثر صيغ الجمع مثلا: جمع التكسير كصيغة أفعال و صيغة أفاعيل.

و كذا التصغير، ففي صيغة –فعيل- فإنّها تدل على معنى الشيء و معنى التصغير، و هناك بعض الصيغ لا تكون دالـة على الأفعال، حيث قسم النحاة الفعل على أساس تقسيم الزمان إلى ماض و حاضر ومستقبل، فخصوا كل زمن بصيغة معينة على أن هؤلاء النحاة حين يقررون أن الفعل المضارع يخاص للمستقبل أيضـا إذا دخلت عليه " أن" الحقيقة فإنهم بهذا يجانبون الدقة، ذلك أن (أن و الفعل) لا يدلان على زمن، لأنهما تركيب مصدري، و المصدر لا زمن له[1].

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص231

و ذكر " ابن يعيش" في تقسيم الفعل: " لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، و الزمن من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، و تنعدم عند عدمه، انقسمت بانقسام الزمان، و لما كانت للزمان ثلاثة أقسام: مـاض وحـاضر و مستقبل، و ذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، و منها حركة لم تأت بـعـد، و منها حركة تفصل بين الماضية و الآتية كانت الأفعال كذلك: ماض، و مستقبل، و حاضر"[1]، " فابن يعيش" يذكر تقسيمات الفعل بناءاً على حركة الفلك، و هو بذلك يجعل الفكرة الفلسفية أساسا لتقسيم الفعل إلى ماض، و حاضر، و مستقبل.

إذ يرى مصطفى فاضل الساقي" أن أهم ما ينبغي ذكره مما له علاقة بمسألة الزمن في اللغة العربية يتلخص بأن الزمن في الفعل وظيفة صرفية، و هو زمن صرفي، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل و هي مفردة خارج السياق.

و الزمن الصرفي في الفعل ناتج من كونه يدل على حدث و زمن. و يتضح في دلالة كل صيغة من صيغ الفعل على المعنى الزمني، فصيغة (فَعَلَ) و نحوها تدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وصيغة (يفعل) و نحـوها تـفـيـد وقوع الحدث في زمن الحال أو الاستقبال، أما صيغة (أفـعـل) ونحوها ففي اعتقاده أنها صيغة تفيد الطلب المحض تستعمل لإحداث مضمون فورا، و لا تدل على زمن البتة[2].

و حد بعض النحويين الفعل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك هذا رجل يقوم، فيقوم صفة لرجل، و لا يجوز أن تصف يقوم بشيء، قيل له فإن الظروف* قد تكون صفات للأسماء، و لا توصف هي، فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال، فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها، و ليس ما قاله بشيء، لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا: مكانا طيبا، و مكانا حسنا، و جلسنا مجلسا واسعا، و ما أشبه ذلك[3].

فللفعل صيغ صرفية مبنية للمعلوم و مبنية لما لم يسم فاعله تشاركه فيها الحروف و ذلك لأن الحروف لا صيغة لها، فأما الأسماء فتشاركها فيها أحيانا و لذلك لا يمكن الاعتداد بصيغ الأفعال لتحديدها وتمييزها عن بقية الأقسام الأخرى في جميع الأحوال.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد4، ص207

[2] فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص236

* يشير أن في الأصل " فإن الظرف"

* يشير في الأصل"فإن الظرف"

[3] الزجاجي، الإيضاح، ص53

- مدى حجية مقياس الوظيفة

يصعب اعتبار مقياس الوظيفة وحده محورا أساسيا في تقسيم الكلم ما لم يعتمد النحاة على مقاييس أخرى كالمعنى و العلامات و الإسناد بدليل أن هناك من يرى أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا إذ يؤدي وظيفة الفاعلية، و إن كـان ذلك كذلك، فيم نفسر اعتبار النحاة لبعض الكلمات أسماء، و هي لا تصلح أن تكون فاعلة و لا تؤدي وظيفة الفاعل مثل: كيف، حيث، عند و أين، فلا يصلح لها الفعل كما ذكرنا سابقا فلا يجوز أن نقول: جاء كيف، و رجع أين.

و أيضا فإن هناك كلمات هي أسماء في نظر النحاة و لكنها لا تجيء فاعلا و لا تؤدي معنى الفاعلية، كأسماء الشرط و أسماء الاستفهام و لعمري و أيمن ا و نحو ذلك[1] فيم نفسر وجود أسماء تكون فاعلة ومفعولة و مجرورة و لكنها لا تصغّر و لا تنون نحو " من و ما".

و إذا كان النحويون يتفقون و لا يختلفون في أن الفعل يدل على حدث مقترن بزمن فإنه بناء على ذلك يجب أن تخرج كان الناقصة و أخواتها من جنس الفعل و ذلك لأنّها في معناها الوظيفي و في واقعها الاستعمالي خالية من الدلالة على الحدث[2].

و هذا نموذج عن قصور المقياس في معالجة مسألة تقسيم الكلم.

و بناء على ما سبق ذكره، فقد أحس " البطليوسي" أن من و جبه كباحث في اللغة و دارس لمسائلها أن يتصدى لآراء علماء النحو يستفيد منها و يفيد مؤكدا أن النقد عملية مشروعة، و أن محاولة الوصول إلى الحقيقة ينبغي ألا يقف دونها رأي ضعيف و لا يصدها نظر قاصر، و اعترافا بفضل " البطليوسي" في اكتشاف بعض مواطن الخلل في أقوال النحاة نسوق جانبا من نقده لبعضهم، في مجال تحديد الاسم، لما لذلك من فائدة في إغناء البحث بأفكار لعلها تفيده فقال:" فما يفسد به تحديد أبي العباس و تحديد الأخفش،   والكسائي و الفارسي، و الفراء، و هشام، هو ما ذكرناه في قول أبي القاسم الزجاجي، لأنّا نجد من الأسماء – كما تقدم- ما لا يكون فاعلا و لا مفعولا ، و لا يدخل عليه حرف جر، و لا يكون مخبرا عنه، و لا خبرا،   ونجد منها ما لا يجوز أن يثنى و لا يجمع، و لا يصغّر، و لا يوصف، نحو الأسماء التي تستـعمـل في القسم كـ(جير)، و (عوض)، و (أيمن ا)، و الأسماء التي تنوب مناب ألف الاستفهام*، و مناب حرف الشرط،   والأسماء التي سميت بها

---

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص41

[2] عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث و المعاصرة، ص159

* مثال أين و متى

الأفعال، و نجد ما يخبر عنه، و يكون خبراً، و يكون مفعولا، و مجرورا، و لكنه لا يصغر، و لا ينون، نحو: (من و ما) فينتقض بهذا حد من حـدد الاسـم بأنـه مـا جاز أن يثنى و يجمع، و ينون و ينتقض قول من حدده بأنه: ما جاز أن يضاف أو تدخله الألف و اللام بأسماء الإشارة، و بالضمائر وبأسماء الأفعال نحو: (صه و مه)[1].

و هـذا دلـيل عن عجز النحاة في تقسيم الكلام وفق أسس واضحة تضع حداً لفوضى التقسيم، و ا من وراء القصد و ا وحده العلي العظيم ولي التوفيق.

[1]الطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص15-16

الفصل الثا :

مسائل ا لاف أقسام الكلم و أسبابه

ا بحث الأول : ما يرجح أنــه اسم

ا بحث الثا : ما يرجح أنــه فعل

ا بحث الثالث: ما يرجح أنــه حرف

الفصل الثاني:

مسائل الخلاف في أقسام الكلام و أسبابه

البحث في مسألة التصنيف بحث مضن لصعوبة الجزم بالفصل في صنف الكلمة، و لاسيما أن النحاة القدماء ارتضوا القسمة الثلاثية، حتى بدت أمرا عرفيا متعارفا عليه، فحصر التقسيم في ثلاث من أهم الأسباب التي أدت إلى مشكلة الخلاف نفسه، و مما يزيد من الصعوبة أننا نجد كلمة تحتمل تصنيفين أو أكثر(اسم أو فعل)، (اسم أو حرف)، (اسم أو فعل أو حرف)، يتحدد بحسب وجهة النظر إليه فهما و تحليلا، و لهذا اجتهدنا في تحديد التصنيف اجتهاد مؤسسا على مقاييس يمكن أن يتسرب إليها احتمال آخر، لأن الاختلاف لا يقتصر على المقاييس المستعملة فحسب، بل يتعدى إلى مسالك الاستدلال و حصرها، مع الإشارة إلى عدم وجود مقياس قاطع، فكل مقياس قاصر على تصنيف جميع الأقسام، مما يستوجب تظافر المقاييس، و ما تعددها إلا دليل عن عدم قدرة المقياس الواحد على التصنيف، لأنها مقاييس متدرجة في قدرتها على التصنيف، و أن فيها مفاضلة و لكن يمكنها أن تحقق لنا قدرا من التصنيف.

فالنحاة الأوائل أدركوا ظاهرة التصنيف لكنهم اعتمدوا في خطتهم على جعل كل مجموعة باباً مستقلاً، مما يجعلنا نجد بين النحويين بعض المسائل الخلافية التي تدل على اتفاق في التقسيم و اختلاف في التعليل و التفسير.

و تمييزا لتصنيف الكلمة عن قسيميها كان النحاة يتوسعون في المقاييس التي ترسموها في دراساتهم النحوية، و مادام للتصنيف تمثيلا قديما لدى النحويين، فإلى أي مدى يمكن الذهاب بتقسيم الكلام بعيدا عن الخلافات؟

و ليست الإجابة عن هذه الإشكالية إلاّ انعكاسا لصورة يمكن وصفها بالتحليل و محاولة المقاربة بين الآراء المختلفة، فقد نرجح رأيا يسند إلى حجج – إن لم تتعارض مع سنن العربية- باتخاذ مقاييس تقاس بها الاجتهادات.

إذ يرى " الدكتور حسن الملخ" أن الدراسات اللغوية تكون المادة المستقراة أشبه بجيش ضخم العدد لكنه مبعثر و متفرق، لهذا يأتي التصنيف في مقدمة الإجراءات التحليلية للمادة المستقراة، و بنية التصنيف هرمية تبدأ من العام الكبير لتنتهي بالخاص الصغير، و هذا ما يفسر جعل النحاة أقسام الكلمة المدخل الأول للنحو العربي، و

راح يوضح أن نحاة العربية انتقلوا بشكل هرمي من تصنيف الكلمة إلى تصنيف الاسم والفعل، حتى إذا ما اطمأنوا إلى التصنيفات الأولى انتقلوا إلى تصنيف الجملة و هلم جرا، مشيرا إلى أن التصنيف لا يكون عشوائيا، بل يتبع مبدأ علميا، و هو ضرورة الاشتراك في صفة ما تجمع ما ائتلف و تفرق ما اختلف. و عليه فالتصنيف يجب أن يكون فرزا قائما على الاتفاق لا الافتراق، فلا يمكن أن تجمع صفة الاسمية بين الكلمات: زيد، جاء، إن، لكنها بالضرورة تجمع بين الكلمات: زيد، كتاب، ورقة، النحو[1].

و الشبهة التي تثار في هذا التصنيف تتجلى في الاختلاف بين أقسام الكلم، يقول الكفوي في هذا الصدد:" كل لفظ فله معنى لغوي، و هو ما يفهم من مادة تركيبه و معنى صيغي، و هو ما يفهم من هيئته أي حركاته و سكناته، و ترتيب حروفه، لأن الصيغة اسم من الصوغ الذي يدل على التصرف في الهيئة لا في المادة، فالمفهوم من حروف (ضرب) استعمال آلة التأديب في محل قابل له، و من هيئة وقوع ذلك الفعل في الزمن الماضي، و توحيد المسند إليه و تذكيره و غير ذلك، و لهذا يختلف كل معنى باختلاف ما يدل عليه، إلاّ أنّه في بعض الألفاظ تختص الهيئة بمادة، فلا تدل على المعنى في غير تلك المادة، كما في (رجل) مثلا: فإن المفهوم من حروف اللفظ أنّه ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ، و من هيئته أنّه مكبر غير مصغّر، وواحد غير جمع و غير ذلك، و لا تدل هذه الهيئة في مثل (أسد) و (نمر) على شيء، و في بعضها تدل كلتاهما على معنى واحد، و هي الحروف ك "من، و عن، و في"[2]

و لأن التصنيف هو دراسة جادة لمسألة من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحويون، فقد انقسمت الآراء إلى أقسام عدة، فجاء هذا الفصل ليعرض تلك الآراء و يناقشها نقاشا علميا، مع ترجيح ما نراه صوابا، و ا أعلم.

---

[1] حسن الملخ، التفكير العلمي، ص22-23

[2] الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ،تحقيق :عدنان درويشر، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ط2 (1993) ،ص944

المبحث الأول:

ما يرجح أنه اسم

ارتضى جمهور النحاة – كما مر في التحليل النحوي- أن القسمة الثلاثية للكلمة: الاسم و الفعل والحرف، هي قسمة عامة فيها تعميم يستدعي تفسيرا مناسبا، ففي باب الاسم جاءت الأسماء العربية و غير العربية و أسماء الإشارة و الوصل و الضمائر و غيرها، و في باب الفعل لم يرتض جمهور النحاة عد الاسم المشتق العامل كاسم الفاعل و المفعول فعلا. كما لم يرتضوا عد (لكن) ذات الأحرف الخمسة اسما أو فعلا في الوقت الذي بنوا فيه الاسم و الفعل عدديا على النظرية الثلاثية في الأحرف مع جواز أن يكون الخبر رباعيا، و صانوا هذه القسمة بتفسير صرفي و نحوي [1].

و إن ارتضى جمهور النحاة القسمة الثلاثية، إلا أن إشكالية التصنيف تبقى دليلا على تجسيد حيرة النحاة و اضطرابهم من قوله:" و لأجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة، و قلة تثقيفهم للكلام فيها، قال أبو الحسن الأشعري، و هو يفتخر بعلم الجدل، و يعيب صناعة النحو – كما عاب غيرها من العلوم- أنّه شاهد نحويا و هو يقرأ عليه الكلام ينقسم ثلاثة أقسام: اسم و فعل، و حرف، جاء لمعنى قال: فقلت له: أليس الاسم و الفعل جاء لمعنى كالحرف, فما اختصاصك بذلك الحرف دونها؟ قال أبو الحسن : فقال لي إنما أعني بذلك : جاء لمعنى في غيره,لأن الاسم و الفعل جاءا لمعنى في أنفسهما والحرف ليس كذلك. لأنه لا معنى له إلا باسم أو فعل, ينضم إليه, أرأيت لو قلنا:(زيد) تدل على شخص ما غير محدود, ولو قلنا: (ضرب) لدل على ضرب كان في الزمن الماضي, إلا أنه غير منسوب إلى موضوع, و لو قلنا:(من) لم يدل على شيء حتى يقترن به (موضوع), فدل هذا على أن قوله: جاء لمعنى إنما يعني به (في غيره) لا في نفسه, وإن كان ليس في الكتاب كذلك, قال أبو الحسن:فقلت له: إن إخراج الأشياء عن ظواهرها و صرفها عما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص أحد هما دون الآخر, و الظاهر من هذا الكلام: جاء لمعنى, و ليس في الكتاب, (في غيره), فما الدليل على تأويلك دون الأول، قال: إنما أعني بذلك: جاءت لمعنى وأراد الأشياء الثلاثة, و عبر بالواحد عن الجميع, و هذا شائع في كلام العرب, قال تعالى: "هم العدو فاحذرهم "[2] فعبر عن الجماعة بالعدو و العدو اسم مفرد لا اسم مجموع. قال أبو الحسن: ثم قلت: ألسنا نجد في الأسماء مالا يدل على معنى في نفسه,

---

[1] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 169

[2] سورة المنافقون، الآية 4

كوجوده في الحروف؟ فالواجب عليك أن تلحقه بالحروف دون الأسماء, قال: فقال لي: إن ذلك لا يوجد في الأسماء البتة بوجه من الوجوه, فإن كنت تدعي ذلك فهاته . قال أبو الحسن: فقلت له: (أي) اسم هو عندك أم حرف. فقال: هو اسم. فقلت له :أرأيت إن قلنا (أي) أليست كقولك (من) لا تدل على شيء إلا باقترانها بموضوع؟ قال: فقال لي: (أي) يدخله الإعراب, و(من) لا يدخله الإعراب, فلما دخله الإعراب كان اسما, قال أبو الحسن: فقلت له: إن الشيء يبين بأبين منه, و لا أغمض منه, و نحن لم نسألك عن العلة التي من أجلها قيل: إن الإعراب للأسماء, و الإنسان إنما يجب أن يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه, ثم قال قلت له: أرأيت إن كان التنوين في (أي) هو المانع له من أن يكون حرفا فالواجب أن يكون الفعل حرفا، إذ لا تنوين ، فقال لي: الفعل يتصرف. و الحرف لا يتصرف. قال: فقلت له: إن كان التصرف هو المميز للفعل عن الحرف فالواجب أن يكون (ليس) حرفا. و كذلك عسى, ونعم, و بئس , و كذلك الأسماء كلها ينبغي أن تكون حروفا, لأنها لا تتصرف, قال: "فعميت عنه الأنباء وانقطع"[1]

و تبقى إشكالية التصنيف قائمة, حيث" تظهر المواصفة النظرية المثالية للاسم أنه يتكون من ثلاثة أحرف فأكثر, و يتمتع بدلالة مستقلة قبل دخوله في التركيب. وينأى عن سمة الاقتران بالزمن فلا يعمل عمل الأفعال المقترنة بالزمن, و قد خرج عن هذه المواصفة المثالية أسماء جاء تصنيفها في باب الاسم لكنها فارقته في شيء أو أشياء من مواصفة الاسم في نحو العربية الموروث, مما استدعى تفسيرا علميا يعيد إلى هذه الأسماء انسجامها مع المواصفة العامة للاسم في العربية أو أكثر من أساليب التفسير"[2] .

و تتجسد معالم الاختلاف في التصنيف بوضوح حين يتعرض النحاة لما سموه **بأسماء الأفعال**:" فمنهم من اعتبرها أسماء حقيقية، و أعطى الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم، و أبرزها التنوين، و أنها لا تقبل علامات الفعل، و منهم من اعتبرها أفعالا حقيقية، و نسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين، محتجين بأنها إنّما كانت أفعالا لدلالتها على الحدث و الزمن و لرفعها الفاعل، و نصبها المفعول و لتأديتها معاني الفعل من أمر و نهي، و منهم من يقول إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، و منهم من يقول إنها منزلة بين الأسماء و الأفعال، و منهم من يقول إنها قسم رابع من أقسام الكلم، قسيم للاسم و الفعل و الحرف، ومنهم من فصل بين مفرداتها فاعتبر ما استعمل منها ظرفا، أو مصدرا باقيا على اسميته، و اعتبر قسما منها

---

[1] البطليوسي، إصلاح الخلل ، ص31-32
[2] حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو، ص176-177

أسماء أصوات كـ (أف و أوه)، و القسم الآخر مصادر، كـ(فرطك وحذرك)، و قسما ثالثـا أسـماء أفعـال كـ"صه" [1].

و عليه فالسؤال المطروح عن أسماء الأفعال، هل هي أسماء لألفاظ الأفعال، أو لمعانيها مـن الأحـداث والأزمنة، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، أو هي أفعال؟

أقوال قال بالأول جمهور البصريين، و بالثاني صاحب البسيط، و نسبة إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة، و بالثالث جماعة من البصريين، و بالرابع الكوفيون، و على القول: إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش و طائفة، و اختاره ابن مالك. و أما على القول إنها أسماء لمعاني الأفعال، موضعها رفع بالابتداء و أغنى مرفوعها عن الخبر، و هو مذهب بعض النحويين، على القـول إنهـا أسـماء للمصادر النائبة عن الأفعال، موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، و هو قول المازني و طائفة، و الصحيح أن كلا منها اسم لفعل، و أنه لا موضع لها من الإعراب.[2]

قال" ابن الحـاجـب": أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويـد زيـدا أي أمهلـه و هيهات ذاك أي: بعد "[3]. حيث يذكر " الرضي" في شرحه." اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعـال لمـشابهتها مبنـي الأصل، و هو فعل الماضي و الأمر، و لا تقول إن " صه" اسم لـ " لا تتكلم" و " مه"، اسم لـ" لا تفعل"، إذ لو كانا كذلك، لكانا معربين، بل هما بمعنى:" اسكت"، و " اكفف". و كذا لا نقول أن " أف" بمعنى: " أتـضجر"، و " أوه" بمعنى:" أتوجع"، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى، " تضجرت" و " توجعت" الإنشائيين.[4]

و يضيف جواز أن يقال: إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، و هو مطلق الفعل، سـواء بقي على ذاك الأصل كالماضي و الأمر، أو خرج عنه كالمضارع، فعلى هذا لا يحتاج إلى العـذر المـذكور، ملخصا الحجة أن الذي حملهم على القول:" إن هذه الكلمات و أمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معـاني الأفعـال: أمر لفظي، و هو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، و أنها لا تتصرف تصرفها، و تدخل اللام* على بعضها، و التنوين في بعض، و ظاهر كون بعضها ظرفا، و بعضها جارا و مجروراً".[5]

---

[1] فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص34-35
[2] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،(2000) ، م2،ص281
[3] ابن الحاجب، الكافية في النحو،ج 02، ص67
[4] الإسترباذي الرضي، شرح الكافية،م 03، ص165
* أي أداة التعريف " ال"، النجاءك، أي أنج النجاء
[5] الاسترباذي الرضي، شرح الكافية، ص165

كما أن العرب وضعت للفعل أسماء، و أكثر ذلك في الأمر نحو قولهم:" بلْه زيدا، بمعنـى دع زيـداً، ورويد عمراً، بمعنى: أمهله، و تيد مثلها، و نزال بمعنى: انزلْ، و تراك عمراً بمعنى: اتركه، و حـذار الـشر بمعنى احذر الشـر، و قرقار و عرعار، بمعنى: قرقِر و عرعِر، و مه بمعنى: اكفـف، و صـه بمـعـ ـنى اسكـت، وأيها، أي: كـف، و هيتَ بكسر الهاء و فتحها، أي: أسرع، و هيك مثلها، و قطْك أي: اكفف، وقـدك مثلها، و دع أي انتعش، و دعا لك، و دعدعاً مثلها، و آمين، بقصر الألف و مدها، أي: استجب، و هَلُم، أي: أقبل أو أحضر، و حي، أي: أقبل، و هلا، أي: قِر, و حيهل بفتح اللام و تسكينها, أي: أقبل, و هاء وها و هاك, أي خذ[1]. فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل و غيره مما ينوب عن الفعل, فكون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين, و قال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت اسـتعمال الأسـماء, و ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة, و على الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمـان بـل تدل على ما يدل على الحدث و الزمان, و قيل: إنها تدل على الحدث و الزمان كالفعل لكن بالوضـع لا بأصـل الصيغة, و لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا, و من قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف و تنكير, فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين, و علامة تنكير النكرة منها استعماله منونا و لما كـان مـن الأسـماء الـمـحضـة ما يلازم التعريف كالمضمرات و أسماء الإشارات و ما يلازم التنكير كأحـد و عريـ ـ ـ ـب و ديار, و ما يعرف وقتا و ينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضا التعريف كنزال وبلـه وآمين, وألزموا بعضا التنكير كـ "واها و ويها ", و استعملوا بعضا بوجهين فنـون مقـصودا تنكيـره وجـرد مقصودا تعريفه كـ "صه وصه وأف و أف "[2].

و الغرض منها الإيجاز و الاختصار, ونوع من المبالغة, ولولا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها, أولى بموضعها ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد و الواحدة. و التثنية و الجمع بلفـظ واحـد وصـورة واحدة, ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد:" صه يا زيد"، و في الاثنين "صه يا زيدان "، وفي الجماعة:"صه يـا زيدون", و في الواحدة:"صه يا هند" و"صه يا هندان" و"صه يا هندات ". و لو جئت بمسمى هذه اللفظـة, وهـو "اسكت", و "اسكتا" للاثنين "واسكتوا" للجماعة, و"اسكتي" للواحدة المخاطبة, و"اسكتن" لجماعة المؤنث؟.

---

[1] ابن عصفور، المقرب، ص198

[2] الصبان ،حاشية الصبان، ج03، ص 1251-1252

فتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية و الجمع, مع أن في كل واحد من هذه الأسـماء ضـميرا للمـأمور, والمنهي بحكم مشابهة الفعل, و نيابته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار, و أما المبالغة فـإن قولنا:"صه" أبلغ في المعنى من "اسكت"وكذلك البواقي, مع العلم أن هذه الأسماء, وإن كان فيها ضمير تستقل به, فليس ذلك على حده في الفعل, ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة, وليست هذه الأسماء كذلك, بـل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل, واسم المفعول و الظرف؟ والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها- كما لاحظنا في مقياس الإسناد-" هذا القانون اللغوي الذي ينطبق على كل اللغات وهو قانون الإسناد. فلابد في كل لغة من توافر ركنين أساسيين حتـى يكـون الكـلام كلامـا صحيحا",[1] يقول زهير:

و لنعم حشْو الدرع أَنْتَ إذا دعِيتْ نَزال ولُج فِي الدعر

فلو كانت " نزال" بما فيها من الضمير جملة, لما جاز إسناد " دعِيتْ" إليها من حيث كانت الجملة لا يصح كـون شيء منها فاعـلا, وإنـمـا لم يـصح أن تكون الجملة فاعلا, لأن الفاعل يصح إضماره, و الجملة لا يـصح إضمارها, لأن المضمر لا يكون إلا معرفة, و الجمل مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة, و لو كانت معرفة لم تكن مستفادة فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا, لم يجتمعا.[2]

و الدليل على اسمية هذه الألفاظ, جواز كونها فاعلة و مفعولة, فمن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل إليهـا في قوله:" إذا دعيت نزال" و الفعل لا يسند إلا إلى اسم محض كما أن حكاية بنائه إذا نقل إلى العلمية, وسـمي به, و في آخره الراء, فإنه يجتمع القبيلان: بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه, نحو قولك:" حضار" و"سفَار", فحالُه بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه,لأنه اسم نقل فبقي على بنائه, ولم يعرب , ولو كان فعلا, لوجب إذا نقل إلى العلمية أن يعرب, نحو:" كعسب" و"تَغْلِب"و" اضرب" فإن قيل: فهلا كان إعراب بني تميم مـن ذلـك فـي التسمية ما لم يكن آخره راء,نحو "نَزال" و" دراكِ" دليلا على أنه فعل, قيل: لا يدل ذلك على كونه فعلا,لأنهـم أجروا ذلك مجرى "أين" و"كيف" و"كم" إذا سمي به, وإجماعهم مع الحجازيين على بناء ما كان آخـره راء بعـد التسمية به دلالة على أنه اسم عندهم و الدليل الآخر كما سبق وأشرنا أنه ينون فرقا بين المعرفة و النكرة و ذلك إذا قلت:"صه" كان نكرة, و التعريف من خصائص الأسماء, ويؤيد ما قلناه جمودها و عدم تصرفها.[3]

---

[1] عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ط1 و 2 (1980-1988)، ص32
[2] ابن يعيش، شرح المفصل،ج 3، ص 04
[3] المرجع السابق، الجزء3، ص07

وإن قيل: هذه تعمل عمل الأفعال, و تفيد فائدة الأفعال من الأمر و النهي و الزمان الخاص، ألا تـراك إذا قلت:"هيهات ", فهمت البعد في زمان ماض, وهذه دلالة الفعل, فهلا قلت: إنها أفعال, و تكون من قبيل الألفـاظ المترادفة. ف" صه" و"اسكت"بمنزلة:" ذهب" و"مضى"و" قعد"و" جلس", قيل:قد تقدمت الدلالة على اسمية هذه الكلم بما فيه مقنع, وأما إعمالها عمل الأفعال, فللشبه الواقع بينها و بين الأفعال وأما دلالتها على ما تدل عليه الأفعال من الأمر و النهي و الزمان الخاص, فإنما استفيد من مدلولها لا مـن نفـسها، فـإذا قلـت:"صـه", دلّ ذلـك على"اسكت"، والأمر مفهوم منه، أي: من المسمى الذي هو اسكت وهيهات" اسم, ومسماه لفظ آخر, وهـو بعـد, فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم.[1] مما يرجحه لأن يصنف ضمن طائفة الأسماء.

و الحديث عن" اسم الفعل" يجعلنا نرى أن الاسم يعطى حكمين: حكما من جهة الشكل, وحكمـا مـن جهـة المعنى, و هذان الحكمان يخرجان من بنية واحدة على شكل خطين متوازيين فلا يتقاطعان, إذ ينتج عن تقاطعهما التناقض. و من ذلك عمل المصادر و المشتقات عمل أفعالها, ففي جملة – "ما قارئ زيد كتاب ". يقع تـصنيف كلمة قارئ، في خانـة الاسـم لاشتـمـالها على علامة التنوين في آخرها، و لكونها علـى صـيغة صـرفية اسمية و هي اسم الفاعل، و لكنها في الوقت نفسه تحمل دلالة الفعل المضارع بدليل جواز الاستبدال فيـصح أن نقول: ما يقرأ زيد الكتاب، و تحويل الاسم إلى فعل لم يؤثر على العلامة الإعرابية للكلمتين التاليتين لـه, ممـا يجعل احتمال بقائها على الإعراب نفسه في نفسه في الحالتين قويا. إذن فكلمة (قارئ) شكلها شكل الأسـماء, و معناها و تصرفها تصرف الأفعال, وهذا تناقض في الاستعداد لا تناقض في الذات. فالإنسان يحمل أحيانا صفتين متناقضين الخير و الشر, فهو مهيأ لكل واحد منهما, لكنه عندما يعمل عملا ما فإن عمله يصنف بالضرورة فـي خانة الخير أو الشر, و إذا اختلف الناس في التصنيف, فإنهم لا يمكن أن يجعلوا عمله في وقت واحـد خيـرا و شرا, لهذا ليس من التناقض العلمي أن تكون الكلمة على جهتين متناقضتين, لكن التناقض أن تخرج الجهتان من سمة واحدة في الكلمة, لهذا يرى جمهور نحاة العربية أن اسم الفاعل كما في المثال السابق يعمل بشكله بل يعمل بمعناه, وهذه الرؤية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى, وهذا الفصل أحد المعايير الرياضية, ومن مسائل الفصل بين الشكل و المعنى عمل اسم الفعل, فعنوان" اسم الفعل" يدل على اجتماع سطحي لـضدين: الاسـم و الفعل[2] قال الرضي الاستراباذي عـن تقنين النحاة لأسماء الأفعال:" و الذي حملهم علـى أن يقولـوا: إن هـذه

---

[1] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها
[2] حسن الملخ، التفكير العلمي، ص177-178

الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال, أمر لفظي, و هو أن صيغها مخالفة لـصيغ الأفعـال, وأنها لا تتصرف تصرفها, وتدخل اللام – يعني أداة التعريف- على بعضها, و التنوين في بعض, وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا.[1]

فقد تبين الرضي الاستراباذي و جمهور النحاة أن معنى أسماء الأفعال لا يتساوق مع لفظها ففصلوا بينهمـا وأعطوها حكمين يجعلانها ضمن الأسماء, وهما إجراء العمل على المعنى و تحصين الاسم على المبنى.[2] وقـد استدل "أبو علي الفارسي" على اسمية أسماء الأفعال بثلاث جهات: الأولى: نفي صفة الحرف عنها لأنها تـسند إلى ضمائر الرفع, و تنصب المفعول أحيانا, و ليس الحرف كذلك, و الثانية: عدا أنه وجد فيها ما يختص بالاسم كتنوين التنكير. و مثلما كان الخلاف قائما حول تصنيف" اسم الفعل" كذلك هو الأمر بالنسبة لاسم الفاعل, فقد قال المبرد:" كان الفراء يناقض, يقول:" قائم" فعل, وهو اسم لدخول التنوين عليه, فإن كان فعلا لم يكـن اسـما, وإن كان اسما فلا ينبغي أن نسميه فعلا. فالمبرد استدل على اسمية اسم الفاعل العامل عمل فعله بقبوله التنوين أولا, و بالتعريف بالضد ثانيا, فالاسم ضد الفعل, فلا يجتمعان في كلمة واحدة".[3]

و كذلك هو الأمر بالنسبة لأسماء الأصوات التي تعني كل لفظ حكى إلى آخره, أي الأصوات ألفاظ الأسماء حكى بها عن أصوات نحو غاق, حكاية الغراب, أو صوت به للبهائم. نحو: نخ لإناخة البعير, وقاع لزجر الغنم, وإنما بنيت لعدم موجود الإعراب, وهو التركيب الذي يقصد فيه إجراء المركب اللفظ.[4] و يبقى الإشـكال قائمـا فيما يخص تصنيف بعض الكلمات كالدليل على اسمية " **كيف**":

فإن قيل:" كيف" اسم أو فعل أو حرف؟ قيل اسم و الدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه قد جاء عن بعض العرب: على كيف تبيع الأحمرين*. و دخول حرف الجر عليها يدل علـى أنهـا اسم, إلا أن هذا الوجه ضعيف, لأن دخول حرف الجر عليها إنما جاء شذوذا.

و الوجه الثاني: وهو الصحيح, وهو أنا نقول لا تخلو." كيف" من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا, بطل أن يقال حرف لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة, و كيف تفيد مع كلمة واحدة, ألا ترى أنك تقول: كيف زيد؟ فيكـون كلاما مفيدا, فبطل أن يكون حرفا. وبطل أيضا أن يكون فعلا، لأنه لا يخلوا إمـا أن يكـون فعـلا ماضـيا أو

---

[1] الرضي، شرح الكافية، ج 03، ص165
[2] حسن الملخ، التفكير العلمي، ص179
[3] ابن فلاح اليمني تقي الدين منصور، المغنى في النحو، تحقيق عبد الرزاق أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (1999)، ج1، ص176
[4] ركن الدين محمد بن شرف العلوي الاستراباذي، الوافية في شرح الكافية، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي(1983)، ص 203-204
* المقصود بالأحمرين اللحم و الخمر

مضارعا أو أمرا بطل أن يكون فعلا ماضيا لأن أمثلة الفعل الماضـي لا تخلـو إمـا أن تكـون علـى وزن " فَعَلَ"كضرب أو على وزن "فَعِلَ" كمكُثَ أو عـلى فـَعِلَ كسمِع و عَلِم, و كيف على وزن" فَعَلَ" فبطل أن يكون فعلا ماضيا, وبطل أن يكون فعلا مضارعا لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهـي: الهمزة, النون, و التاء والياء, و"كيف" ليس في أوله إحدى هذه الزوائد الأربع, فبطل أن يكون فعلا مضارعا, و بطل أن يكون أمرا, لأنه يفيد الاستفهام، وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام, فبطل أن يكون أمرا, وإذا بطل أن يكـون فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا. بطل أن يكون فعلا و الذي يدل على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل فـي نحو: كيف تفعل كذا؟ و لو كان فعلا لما دخل على الفعل, لأن الفعل لا يدخل على الفعل وإذا بطل أن يكون فعلا أو حرفا وجب أن يكون اسما.[1]

و بناء على تلك الأدلة يمكن اعتبار "كيف" اسما بلا خلاف, وإنما ذكرناها هاهنا لخفاء الدليل علـى كونهـا اسما من خمسة أشياء.[2]

أحدها: أنها داخلة تحت الاسم, و ذلك أنها تدل على معنى في نفسها, و لا تدل على زمان ذلك المعنى.

و الثاني:أنها تجاب بالاسم, و الجواب على وفق السؤال. و ذلك قولهم: كيف زيد؟ فيقال: صحيح أو مـريض أو غني أو فقير, و ذلك إنها سؤال عن الحال. فجوابها ما يكون حالا.

و الثالث:أنك تبدل منها الاسم. فنقول:كيف زيد أ صحيح أم مريض ؟ و البدل هاهنا مع همزة الاسـتفهام نائـب عن قولك: أصحيح زيد أم مريض؟ و البدل يساوي المبدل منه في جنسه.

و الرابع:أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر, قال بعضهم: أنظر إلى كيـف يـصنع, وهـذا شـاذ فـي الاستعمال, و لكنه يدل على الاسمية.

و الخامس:إن دليل السبر و التقسيم أوجب كونها اسما, وذلك أن يقال: لا تخلو كيف من أن تكون اسما أو فعـلا وحرفا, فكونـهـا حـرفـا باطل. لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك: كيف زيد؟. و الحرف لا ينعقد به وبالاسم جملة مفيدة.

وكونها فعلا, باطل أيضا لوجهين: أحدهما: أنها لا تدل على حدث وزمـان, و لا علـى الزمـان وحـده, والثاني أن الفعل يليها بلا فصل, كقولك: كيف صنعت؟ و لا يكون ذلك في الأفعال ألا أن يكون في الفعل الأول

---

[1] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 37-39
[2] أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، ط1، (1992)، ص55-57

ضمير, كقولك: أقبل يسرع. أي أقبل زيد أو رحل, وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسما لأن الأسماء هي الأصول وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل.[1]

و على هذه التأسيسات فلـ "كيف" من الأدلة ما يرجحها أن تصنف ضمن طائفة الأسماء.

- مسألة مذ ومنذ:

يعدهما بعض النحاة ضمن قسم حروف الجر نحو:"ما رأيته مذ يومين" أو" منذ يومين" مع الاشتراط في مجرورهما أن يكون وقتا, وأن يكون معينا لا مبهما, ماضيا أو حاضرا, و ألاّ يكون مستقبلا, تقول: "ما رأيته منذ أو من يوم الجمعة أو يومنا"، و لا يقال: "مذ يوم"ولا" أراه مذ غدا و منذ غد "[2], كما يشترط أن يكون الوقت متصرفا, فلا يجوز: "ما رأيته مذ أو منذ سحر" تريد سحر يوم بعينه"[3]

وللنحاة في مجيء الاسم بعدها مجرورا مذهبان:[4]

الأول: أنها حرف جر, و لا يجران إلا الزمان, فإن كان معرفة ماضيا, فهما بمعنى (من) لابتداء الغاية, مثل: " ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة"، أي:من يوم الجمعة"، وان كان معرفة دالا على الحال فهما بمعنى (في)، نحو:"ما رأيته مذ أو منذ يومنا "أي في يومنا و يكونان بمعنى (من) و (إلى) جميعا إن كان الزمان معدوما, أي: نكرة نحو: " ما رأيته مذ أو منذ أربعة أيام"، فهما يدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه.

و الثاني: أنهما ظرفان مضافان, وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما, و على هذا فهما اسمان في كل موضع.

و عليه نستشف أن" مذ و منذ" اسمين سواء جاء بعدهما الاسم مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا, أو جاء بعدهما جملة اسمية أم فعلية, وهما مضافان لما بعدهما, و بذلك يجريان على سنن واحدة, و هي الاسمية ولا داعي لعدهما من حروف الجر.[5] و لتصنف "مذ و منذ" ضمن طائفة الأسماء و ا أعلم.

- مسألة " مع" :

ذهب بعض النحاة إلى أن" مع" حرف جر, و الدليل على حرفيتها سكون عينها.[6] و كذا دخول التنوين عليها نحو:جئنا معا ودخول حرف الجر عليها- وهي من علامات الاسم كما سبق ذكره في مقياس العلامات -

---

[1] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها
[2] أنظر شرح الأشموني، ج2، ص207
[3] الصبان، حاشية الصبان، ج2، ص773
[4] خليل إبراهيم السامرائي، حروف الجر و تعلقها ، مجلة الأحمدية، العدد 7، الإمارات العربية المتحدة،(2001)، ص305
[5] المرجع نفسه و الصفحة نفسها
[6] ابن فلاح اليمني،مغني اللبيب، ج1،ص333

وقد ذكر سيبويه" و ذهب من معه "[1] و لما كان الجر و التنوين من خصائص الأسماء. حـق ل" مـع" تـصنيفها ضمن قسم الأسماء.

---

[1] سيبويه ،الكتاب ، الجزء 1، ص420

المبحث الثاني :

- ما يرجح أنه فعل:

من المؤكد أن النحاة في دراساتهم اللغوية بصفة عامة و تصنيفهم لأقسام الكلام بصفة خاصة, وقفـوا عنـد حدود المشكلة القائمة على التصنيف إذ" لم يغب عن ذهن النحاة، و هم يحللون مواد العربية أن فيها كلمات تدل بمعناها المعجمي على الزمن مثل: غد و الأمس و اليوم و الآن" و غيرها, لكن هذه الدلالة غير مرتبطة بالمبنى, فكلمة "البارحة" بمعنى اليوم السابق على وزن اسم الفاعل نحو الحاضرة, لكن الأولى أن يرتبط معناها بـالزمن من حين تتحال الثانية من الدلالة المطّردة على الزمن, فبحث النحاة عن المبنى الملازم للاقتران بالزمن, ووجدوا بغيتهم في وزن "فَعل" و تصاريفها مع مراعاة حركة الفاء و العين التبديلية ".[1]

و من بداءة الأمور عند المشتغلين بالدرس اللغوي, القسمة العقلية لزمن الفعل عند النحاة الأوائل, يقول ابن يعيش:"لما كانت الأفعال مساوقـة للزمان, و الزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده, و تنعدم عند عدمه, انقسمت بأقسام الزمان, و لما كان الزمان ثلاثة: ماض و حاضر و مستقبل, و ذلك من قبل أن الأزمنة حركـات الفلك. فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد, و منها حركة تفصل بين الماضية و الآتية, كانـت الأفعـال كذلك, ماض و مستقبل و حاضر, فالماضي ما عدِم بعد وجوده, فيقع الإخبار عنه في زمـان وجـوده, و أمـا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي, فيكون زمان الإخبار عنه هـو زمـان وجـوده, و المستقبل ما لم يكن له وجود بعد, بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده".[2] حيث يوضح الأقسام الثلاثـة للزمن: قسم في الماضي وقسم في الحاضر وقسم في المستقبل.

إذ أن الخاصية المميزة للأفعال في اللغة العربية خاصية صرفية, ذلك أن الأفعال العربية تتميز بدرجة عالية جدا من الاطراد المنتظم الذي حدا إلى وصفها بالجبرية تعبيرا عن شدة انقياد كلماتها انقيادا منتظما لما أصـبح فيها يعد قانون وقاعدة".[3]

فكل ما نهدف إليه هو محاولة إيجاد تفسير يوضح كيفية تصنيف الكلمة بناء على المقاييس السابقة الذكر من خلال التطرق إلى بعض المسائل:

- مسألة نعم وبئس:

---

[1] حسن الملخ ،التفكير العلمي، ص112

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، م4، ص207

[3] نبيل على بخدة، " اللغة العربية و الحاسوب"، دار تعريب، ط1،(1988) ،ص63

من المسائل التى اختلف في تصنيفها مسألة القول في نعم و بئس أ فعلان أم اسمان؟.

وهما لإنشاء المدح و الذم على سبيل المبالغة. ولكيفية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان:

إحداهما: أنهما فعلان عند جميع البصريين و الكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب, و في الحديث:" من تَوضأَ يوم الجمعةِ فَبِها ونِعمتْ, ومن اغْتَسلَ فَالغُسلُ أَفْضل", واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشِّر ببنت:" و الله ما هِي بِنِعم الولَدَ نصرها بكاء و بِرها سرِقةٌ".

و الطريقة الثانية هي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة. فقال: " لم يختلف أحد من البصريين و الكوفيين أن نعم و بئس فعلان, وإنما الخلاف بين البصريين و الكوفيين فيهما بعد إسناد هما إلى الفاعل".[1]

و قيل لا خلاف في أنهما فعلان وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل. فالبصريون يقولون: نعم الرجل, و بئس الرجل جملتان فعليتان و غيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن أصلهما, و سمى بهما المدح و الذم كتأبط شرا و نحوه.[2]

فقد شجر اختلاف بين رأي الكوفيين و البصريين, إذ ذهب الكوفيون إلى أن " نعم و بئس" اسمان مبتدآن واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما, فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: "ما زيد بِنِعم الرجلُ". قال حسان بن ثابت:

أَلستُ بِنِعم الجار يؤْلِفُ بيتَه أَخَا قِلّةٌ أَو معدِم المال مصرما[3]

فالاستشهاد بالبيت في قوله:" بنعم الجار" فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهر هذه العبارة, فزعموا أن"نعم" اسم بمعنى الممدوح, بدليل دخول حرف الجر عليه, وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء-كما لاحظنا في مقياس العلامات- وحكِي عن بعض فصحاء العرب أنه قال:" نعم السير على بئس العير" فأدخلوا عليهما حرف الخفض, ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان. لأنّه من خصائص الأسماء.

ومن الحجج التي استند إليها الكوفيون لتمسكهم باسمية" نعم و بئس". دخول حرف النداء على نعم. و الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول:" يا نِعم المولى ويا نِعم النصِير" فنداؤهم "نعم "يدل على الاسمية, لأن النداء من خصائص الأسماء و لو كان فعلا لما توجه نحوه النداء ".[1]

---

[1] الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح، المجلد 2، ص 75-76
[2] السيوطي، " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"،ج3، ص27
[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، الجزء الأول، ص97

و من الكوفيين من تمسك بأن قال:" الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كـسائر الأفعال. ألا ترى أنك لا تقول:"نِعم الرجلُ أَمسِ" ولا "نِعم الرجلُ غَدا " و كذلك أيضا لا تقول:" بئس الرجـل أمس" ولا" بئس الرجل غدا ", فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علِم أنّهما ليسا بفعلين " [2]

ومن الحجج التي استدلّ بها الكوفيون عن اسميتهما, و" الدليل علـى أنهمـا ليـسا بفعلـين أنهمـا غيـر متصرفين.لأن التصرف من خصائص الأفعال, فلما لم يتصرفا دلّ على أنّهما ليسا بفعلين".[3]

واحتج الكوفيون بأن قالوا باسمية نعم و بئس " و الدليل على أنّهما ليسا بفعلين أنّه قد جاء عن العـرب، " نَعِـيم الرجلُ زيد " و ليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ البتة, فدلّ على أنّهما اسمان و ليسا بفعلين".[4]

أما البصريون فلهم رأي آخر يقول بفعلية " نعم و بئس ", واحتجوا بأن قالوا:" الدليل علـى أنّهمـا فعـلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف فإنه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا:"نِعما رجلين " و"نِعموا رجالا " و حكى ذلك الكسائي, وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو:" نعـم الرجـل" و بـئس الغـلام" والمضمر في نحو: نعم رجلا زيد، و"بئس غلاما عمرو " فدلّ على أنّهما فعلان, " كما استندوا إلى دليـل آخـر يتجلى في اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوهـا فـي نحـو رحمة, وسنة وشجرة, و ذاك قولهم" نعمت المرأة, وبئست الجارية" لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضـي لا تتعداه, فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.[5]

وقد انتقد الكوفيون رأي البصريين, واعترضوا على هذا بأن قالوا: قولكم " إن هذه التاء يختص بها الفعـل" ليس بصحيح وراحوا يحتجون على ذلك بأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم "ربتَ, وثُمـتَ, ولاَتَ" فـي قولـه تعالى:" فَنَادوا و لات حين مناصٍ"، حيث اقترنت تاء التأنيث برب, وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال, وقد اتفق فريقان على أن"رب" ليست فعلا, فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل و بالحرف فيما مضى من الشواهد, ونظير اقتران تاء التأنيث برب في هذا البيت اقترانها بها في قول ابن منظور:

وربتَ سائل عني حفه　　　　أعارت عينه أم لم تعارا.

---

[1] المصدر السابق ، ص99
[2] المصدر نفسه، ص 104
[3] المصدر نفسه و الصفحة نفسها
[4] المصدر نفسه ،ص104
[5] المصدر نفسه و الصفحة نفسها

فبعض الكوفيين ينشد هذه الأبيات ونحوها لنقض دليل البصريين الذي استدلوا به على أن نعـم و بـئس فعلان. فيقولون: أنتم تستدلون على أن نعم و بئس فعلان باقتران كل واحدة من هاتين الكلمتين بتـاء التأنيـث, وتزعمون أن تاء التأنيث مختصة بالدخول على الأفعال, ولكنّا لا نسلم أن كل ما تدخل عليه تاء التأنيث يكـون فعلا, بدليل أن هذه التاء قد دخلت على "ثم" هو حرف عطف بالإجماع. كما دخلت على" لا" و هو حـرف نفـي بالإجماع, و دخلت على "رب" و نحن متفقون على أنّه ليس فعلا, فيكون هذا نظير ما نقضهم به مذهبنا حيـث قلتم: إن دخول حرف الجر على الكلمة لا يكون دليلا قاطعا على اسمية الكلمة, لأن حرف الجر قد دخـل فـي اللفظ على الفعل و على الحرف المتفق على حرفيته. و إذن فلم يتم دليلكم كما لم يتم دليلنا, فما المرجح لمذهبكم على مذهبنا ؟[1]

و من خلال التدرج في الموضوع يبدوا الكلام في ظاهره صحيح, ولكنّه عند البحث و التحقيق لا ينهض ولا يستقيم. وبيان ذلك من ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: أن تاء التأنيث التي تلحق الفعل و التي هي خاصة من خصائصه ساكنة تقول: قامت, و قعـدت وأقامت و سافرت. فتجد تاء التأنيث اللاحقة لهذه الأفعال الساكنة. بخلاف تاء التأنيث في ثمت و في ربت وفـي لات, فإنها متحركة مفتوحة. فلما اختلفت التاء في هذه الكلمات عن التاء اللاحقة للأفعال دل على أنها ليست هي التاء التي نجعلها خاصة من خصائص الأفعال بدليل أننا نقول: إن تاء التأنيث المختصة بالأفعال هي تاء التأنيث الساكنة – كما سبق ذكره في مقياس العلامات-.

- **الوجه الثاني:** أن تاء التأنيث اللاحقة للأفعال و التي هي خاصة من خصائص الفعل الماضي إنما تلحق الفعل لتدل على أن فاعله مؤنث, فأنت تقول: قامت هند وقعدت فاطمة, وأقامت سلمى, وسافرت سعدى, فتـأتي بهـذه التاء البتة مع الفاعل المؤنث للفرق بين الفعل المذكر و الفعل المؤنث لأن بعض الأسماء يشترك في التسمية بها المذكر و المؤنث فلا يكفي ذكر هذه الأسماء من غير تأنيث الفعل للدلالة على أن المراد بها مؤنث. أمـا التـاء اللاحقة لرب وثم ولا فليست بهذه المنزلة, بل المراد بها تأنيث اللفظ فلتكن التاء التي هي من خصائص الأفعـال هي التاء الدالة على تأنيث الفاعل الذي يسند الفعل المقترن بها إليه.

---

[1] المصدر السابق ، ج1، ص105

و الوجه الثالث: أن لحاق هذه التاء لهذه الحروف شاذ عن القيـاس بالإجمـاع منـا ومـنكم و الحكـم فيمـا عدا هذه الكلمات المحفوظة المعروفة باق على أصله لا ينقصه شيء.[1]

و نواصل القول في اعتراض الكوفيين على رأي البصريين, فيذكرون أن لحاقها – التاء- بالحرف يبطـل مـا ادعاه البصريون من اختصاص الفعل بها, وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم و بئس اسمين لحقتهما هـذه التاء كما لحقت ربت, و ثمت, هذا على أن نعم و بئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعـال ألا ترى أن قولك: " قام المرأة. وقعد الجارية:" لا يجوز في سعة الكلام ؟" فبان الفرق بينهما .

و هذا الاعتراض الذي ذكروه ساقط. و أما التاء التي اتصلت بربت و ثمت وإن كانت للتأنيث إلا أنهـا ليـست التاء التي في نعمت و بئست, و الدليل على ذلك من وجهين.

أحدهما: أن التاء في: "نعمت المرأة. وبئست الجارية." لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل. و التـاء في" ربت و ثمت" لحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شيء آخر. ألا ترى أنك تقول:" رَبَتَ رجـل أهنْـتُ ". كمـا تقول:" ربت امرأة أكرمت" و لو كانت كالتاء في نعمت و بئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجـوز أن تثبت مع المذكر في قولك:" نعمت الرجل. وبئست الغلام". فلما جاز أن تثبت التاء في ربتَ مع المذكر دلّ على الفرق بينهما,

و الوجه الآخر: أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة, و هذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة, فبان الفرق بينهما, وأما " لاَتَ" فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها. بل هي كلمة على حيالها, وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه: وجهان ذكرناهما في ربت و ثمت ووجهان نذكرهما الآن:

أحدهما: أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء. فاحتج بأنه سأل أبا قفْعس الأسدي عنها فقال:" ولاه " فإذاً لا تكـون بمنزلة التاء ربتَ و ثُمتَ و لا بمنزلة التاء في نعمت و بئست

و الوجه الثاني: أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بحين، لا بلا، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سـلام, و حكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان و الآن فيقولون: " فعلت هذا تحين كذا. و تأوان كذا و تألآن كـذا, أي: حين كذا و اوان كذا و الآن كذا .[2]

---

[1] المصدر السابق، ص106

[2] المصدر السابق، ص 107-108

و من البصريين من تمسك بأن قال:" الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح. و لو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه. إذ لا علّة هاهنا توجب بناءهما, وهذا تمسك باستصحاب الحال. وهو من أضـعف الأدلة و المعتمد عليه ما قدمناه.[1]

و رداً عن رأي الكوفيين وحججهم للدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله:

ألستُ بِنعم الجار يؤْلِفُ بيتَه

و قول بعض العرب: نعم السير على بئس العير. فيرى البصريون أن دخول حرف الجر عليهما ليس لهـم فيه حجة لأن الحكاية فيه مقدرة, و حرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته لقول الراجز:

و ا ِ ما لَيلى بِنَام صاحِبه   و لا مخَالِطَ اللّيان جانِبه

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله" بنام" حيث دخل حرف الجر-وهو الباء- على الفعل في اللفظ. وقـد علـم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء, فلزم تقدير اسم يكون معمولاً لحرف الجر, و تقدير الكلام: ما ليلـي بليل مقول فيه نام صاحبه وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن نعم و بئس اسـمان بدليل دخول حرف الجر عليهما, ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة مـا أن تكون هذه الكلمة اسما لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل" نام" فـي هـذا البيت.

لذاك لو كان الأمر كما زعم الكوفيون لوجب أن يحكم لـ" نام " بالاسمية لدخول الباء عليه, وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم "النعم و بئس" بالاسمية لدخول حـرف الجـر عليهما لتقدير الحكاية. و التقدير في قولك:" أَ لَستُ بِنِعم الجار يُؤْلِفُ بيتَه".أَلَستُ بِجارٍ مقُولٍ فيه نعـم الجـار. و كذلك التقدير في قول بعض العرب:" نعم السير على بئس العير".نعم السير على عير مقول فيه بئس العير,[2] مما يدل على أن ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها, و لا يعتمد عليها .

وأما في قول الكوفيين أن العرب تقول: " يا نعم المولى, ويا نعم النـصير", فنقـول المقـصود بالنـداء محذوف للعلم به. و التقدير فيه: " يا ا نعم المولى و نعم النصير أنت".[3] وأما قولهم:" إن المنادى إنمـا يقـدر محذوفاً إذا ولي حرفُ النداء فعل أمر", فليس بصحيح لأنه لا فرق بين الفعل الأمري و الخبـري فـي امتنـاع

[1] المصدر نفسه، ص111-112
[2] أنظر المصدر السابق، ص113
[3] المصدر نفسه، ص117

مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء. إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه. و الذي يدل على أنّه لا فـرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النـداء بتقدير حذف المنادى.

قال الشاعر: يا لَعنَةُ ا و الأقْوامِ كُلِّهِم و الصالِحِين علَى سِمعان مِن جارِ

أراد: يا هؤلاء لعنة ا على سمعان.

و قال الآخر: لعباد بن أرحم الشكري احد شعراء الجاهلية.

يا لَعن ا ُ بنى السعلاتِ عمر و بن ميمون شِرار°النَاتِ(الناس)[1]

و محل الاستشهاد بالبيت هاهنا قوله:" يا لعن ا " حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية, وقد اتفق كـل مـن البصريين و الكوفيين على أن المنادى لا يكون جملة. فلزمهما جميعا أن يقدرا اسما مفردا ليكون هـو المنـادى بهذا الحرف. و أصل الكلام " يا قوم لعن ا أو يا هؤلاء قبح ا و ما أشبه ذلك".

و هذا أحد توجيهين في هذا البيت و نحوه, و الثاني: أن "يا" هاهنا حرف تنبيه لا حرف نداء, وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية.

" فالجملة الخبرية" دلت على أنّه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية و الخبرية, فوجب أن يكون المنادى محذوفا في قولهم: يا نِعم المولى و يا نِعم النصير"

و الذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى, وأجمعنا على أن " نِعم الرجـلُ" جملة, و إن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ؟

و إذا امتنع للإجماع قولنا: " يا زيد منطلق " فكذلك يجب أن يمتنع " يا نعم الرجل" إلاّ على تقدير حذف المنادى على ما بيناّ ".[2]

وأما قولهم: إنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يقال: نعم الرجل أمس و لا بئس الغـ ـلام غـداً و لا يجوز تصرفهما, فيرد البصريون. " إنّما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي, و ما جاء التـصرف لأن" نعـم" موضوع لغاية المدح و" بئس" موضوع لغاية الذم, فجعل دلالتهما مقصورة على الآن, لأنك إنما تمدح وتذم بمـا هو موجود في الممدوح أو المذموم, و أما قولهم: إنّه جاء عن العرب نعيم الرجل", فهذا مما ينفرد بروايته أبـو

---

[1] المصدر نفسه، ص118
[2] المصدر السابق، ص120

علي قطرب, و هي رواية شاذة و لئن صحت فيها حجة. لأن "نِعم" أصله "نَعِم" على وزن فَعِلَ و الذي يدل على أن أصل "نِعمَ" أنّه يجوز فيها أربع لغات: نَعِم ونَعم ونِعِم ونعم, فلما جاز فيها هذه الأربع لغات دل على أن أصلها نَعِم على وزن فَعِلَ لأن كان على وزن فَعِلَ من الاسم و الفعل و عينه حرف من حروف الحلق فإنّه يجوز فيه أربع لغات: فالاسم نحو: فَخِذ و فِخِذ و فَخذ وفِخْذ و الفعل نحو: قد شَهد و شِهد وشَهد وشِهد على ما بينا في نعم, وإذا ثبت أن الأصل في نِعم ونَعِيم كانت الياء في نَعِيم الرجلُ" إشباعهاً فلا يكون فيه دليل على الاسمية فدلّ على أنّهما فعلان لا اسمان.[1]

و تتجلى الأربع لغات في كسر النون و تسكين العين, و هو الأكثر, و فتحهما و تسكين العين و فتح النون و كسر العين, و كسرهما معاً, و في بئس لغتان: كسر الباء و فتحها[2] وعليه فإن" نعم و بئس" فعلان ماضيان." فنعم " للمدح العام" و بئس " للذم العام, و الذي يدل على أنّهما فعلان. أنك تضمر فيهما, و ذلك أنّه إذا قلت: " نعم رجلاً زيد ". و" نعم غلاماً غلامك" لا تضمر إلا في الفعل, و ربما برز ذلك الضمير و اتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال, قالوا:" نعما رجلين " و" نعموا رجالاً" كما تقول:" ضربا و ضربوا "، حكى ذلك الكسائي عن العرب ومن ذلك أن تلحقها تاء التأنيث الساكنة. وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال نحو: نعمتِ الجاريةُ هند, و بئست الجارية جاريتُك" كما تقول:" قامت هند " و" قعدت", و أيضاً فإن آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما, كما تكون الأفعال الماضية كذلك. إلا أنّهما لا يتصرفان, فلا يكون منهما مضارع و لا اسم فاعل. و العلّة في ذلك أنّهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل, و ذلك أنّهما نُقلا من الخبر إلى المدح و الذم و الأصل في إفادة المعاني إنّما هي الحروف. فلما أفادت إفادة الحروف, خرجت عن بابها و منعت التصرف ك: ليس وعسى "[3]

وبناء على تحليلنا نستخلص مدى فعلية " نعم و بئس" و انطلاقاً من قول" ابن الحاجب" :" أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم فمنها نعم و بئس "[4] فقوله أفعال و ليس أسماء تأكيد مدى ترجيحها وتصنيفها ضمن طائفة الأفعال.

- أفعل " في" التعجب اسم هو أو فعل:

---

[1] المصدر نفسه، ص126

[2] ابن عصفور ، المقرب ، ص100

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل،م4 ،ص389

[4] ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج2،ص311

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها. وخرج بها المتعجب منه عـن نظـائره, أو أقـلّ نظيره, فقولنا: استعظام, لأن التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام, و لذلك لا يجـوز أن يـرد التعجب من ا تعالى, فإن ورد ما ظاهره ذلك, صرف إلى المخاطب. نحو قوله تعالى: "فَما أَصبرهم على النار "[البقرة 175] أي: هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم, و قولنا: زيادة, أكثر التعجب لا يكون إلا ممن يزيـد و ينقص [1]

ومن المسائل التي شب حولها الخلاف صيغة التعجب " أفعل". حيث ذهب الكوفيون إلى أن " أفعل " في التعجب نحو " ما أحسن زيداً " اسم, و ذهب البصريون إلى أنّه فعل ماض, وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين,

واحتج الكوفيون بأن قالوا: الدليل على أنّه اسم أنّه جامد لا يتصرف و لو كان فعلاً لوجب أن يتصرف لأن التصرف من خصائص الأفعال. فلما لم يتصرف و كان جامداً, وجب أن يلحق بالأسماء.[2]

وجه ثان من أوجه الاستدلال على اسمية " أفعل " لدى الكوفيين أنه يدخله التصغير و التصغير من خـصائص الأسماء, قال الشاعر:

يا ما أُميلح غِزلانًا شَدن لَنَا مِن هاؤُلَيا ئِكُن الضال و السمر.[3]

فأميلح تصغير أملح, وأصل التصغير من خصائص الأسماء, و لهذا قال الكوفيون, إن صيغة " أفعل " فـي التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت، و البصريون لا يرتضون ذلك, و يقولون إن تصغير" أملح" في هذا البيت شاذ, ألا ترى هذا الشاعر قد صغّر " هؤلاء" في نفس البيت مع أننا متفقـون علـى التـصغير مـن خصائص الأسماء المعربة, فهذا وجه, و منهم من يسلك في الرد مسلكا آخر, فيقول: إن صـيغة التعجـب لمـا أشبهت صيغة التفضيل في الوزن و كان فعل التعجب – مع ذلك – جامداً أعطوا فعـل التعجـب حكـم اسـم التفضيل, فأجازوا تصغيره. و لنا في هذا تفصيل إن شاء.

ومن الكوفيين من تمسك بأن قال: الدليل على اسمية" أفعل" أنّه تصح عينه نحو:" ما أقومه, ولأبيعـه " كمـا تصح العين في الاسم في نحو: " هذا أقوم منك, وأبيع منك" و لو أنّه فعل كما زعمتم- البصريون- لوجـب أن

[1] ابن عصفور، المقرب، ص108
[2] ابن الأنباري ،الإنصاف ، ص126
[3] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص117

تُعل عينه بقلبها ألفاً, كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع, و أقام وأباع في قولهم:أبعت الـشيء" إذا عرضـته للبيع, وإذا كان قد أجري مجرى الأسماء في التصحيح و ما دخله من الجمود و التصغير وجب أن يكون اسماً.[1]

و الذي يدلّ على أنّه ليس بفعل, وأنّه ليس التقدير فيه: شيء أحسن زيداً قولهم: "ما أعظم ا " ولـو كـان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم ا , وا تعالى عظيم لا بجعل جاعل, و قال الشاعر:

ما أَقْدر ا َ أن يدنِي على شَحطٍ من داره الحزن مِمن داره صولُ

و لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه. شيء أَقْدر الله و الله تعالى قادر بجعل جاعل.[2]

و ذهب البصريون إلى أن " أفعل " فعل ماض, واستدلوا على ذلك. انطلاقا من الحجج الآتية:

- الدليل على أنّه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير, فإن نون الوقاية تصحبه نحو: ما أحسنني, و ما أشـبه ذلـك, وهذه النون إنّما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصة, لتقيه من الكسر, ألا ترى أنك تقول:أكرمني وأعطاني, و ما أشبه ذلك. و لو قلت في نحو: " غلامي و صاحبي " غلامني و صاحبني لم يجز ذلك, فلما دخلت هذه النـون عليه دلت على أنه فعل".[3]

إلاّ أن الكوفيين اعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحـو:" قـدني وقطنـي" أي حسبي, قال الشاعر:

امتَلأ الحوض وقَالَ: قَطْنِي مهلاً, رويداً قَدْ ملأْتَ بطْنِي

و لا يدلّ ذلك على الفعلية.

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح. لأن قدني وقطني من الشاذ الذي لا يعرج عليه, فهو في الشذوذ بمنزلـة مِني وعنِي, وإنما حسن دخول هذه النون على قد و قط لأنك تقول:" قدك من كذا, و قطك من كذا " أي اكتف به, فتأمر بهما كما تأمر بالفعل, فلذاك حسن دخول هذه النون عليهما.[4]

واعتمد البصريون دليلا آخر, احتجوا من خلاله على فعلية " أفعل " بقولهم: " الدليل على أن "أَفْعلَ" فـي التعجب فعلٌ أنّه ينصب المعارف و النكرات, وأفعلُ إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة علـى التمييـز, نحو قولك:" زيد أكبر منك سناً, وأكثر منك علما ؟ و لو قلت:" زيد أكبر منك السن,أو أكثر منك العلم".لم يجـز,

---

[1] ابن الأنباري ، الإنصاف، ص128
[2] المصدر نفسه، ص 128- 129
[3] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص115-116
[4] ابن الأنباري ، الإنصاف، ص 131

ولما جاز أن يقال: ما أكبر السن له, و ما أكثر العلم له" دل على أنه فعل[1] واعترض الكوفيون على هـذا بـأن قالوا : قد ادعيتم أن" أ فعل" إذا كان اسماً لا ينصب إلاّ النكرة, و قد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة.[2]

و الوجه الآخر الذي استند إليه البصريون للدليل على أن "أفعل " فعل ماض أنّا وجدناه مفتوح الآخـر و لولا أنّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه. لأنّه لو كان اسماً لارتفع لكونه لـ"ما" على كلا المذهبين, فلما لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماض.[3]

و تأسيسا على ما سبق ذكره نرجح رأي البصريين, وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد أما قولهم: إنـه لا يتصرف, فلا حجة فيه لأنا أجمعنا على أن عسى و ليس فعلان و مع هذا لا يتصرفان.

أما قولهم إنه يدخله التصغير, و هو من خصائص الأسماء، فالجواب على ثلاثة أوجه:

فالأول:أن التصغير هنا لفظي, و المراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل, لأن هذا الفعل منع من التصرف, و الفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر صغّروه بتصغير فعله, لأنه يقوم مقامه و يدل عليه, فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل,

و الوجه الثاني: أن التصغير إنما حسن في فعل التعجب, لأنه لما لزم طريقة واحدة, أشبه الأسماء, فدخله بعض أحكامها و الشيء إذا أشبه شيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله.

و الوجه الثالث: أنه إنما دخله التصغير حملا على باب" أفعل" الذي للتفضيل و المبالغة لاشتراك اللفظـين فـي ذلك.[4]

أما قولهم: إنه يصح كما يصح الاسم, قلنا التصحيح حصل من حيث حصل للتصغير, و ذلك لحمله علـى باب" أفعل" الذي للمفاضلة ولأنّه أشبه الأسماء, لأنه لزم طريقة واحدة, فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين وجب أن يصح كما يصح الاسم, وشبهه للاسم من هذين الوجهين لا يخرجه عن كونه فعلا. [5]

وبناء على تلك التأسيسات يمكن ترجيحه ضمن طائفة الأفعال و ا أعلم.

<u>حبّذا و لا حبّذا:</u>

يقول ابن مالك في ألفيته:

---

[1] المصدر نفسه، ص132
[2] المصدر و الصفحة نفسهما
[3] المصدر نفسه، ص 136-137
[4]ابن الأنباري، أسرار العربية،ص118
[5] المصدر نفسه، ص119

ومِثْلُ نِعم حبذا الفَاعِلَ ذَا وإن تُرِد ذَماً فَقُلْ لاَ حبذَا[1]

فالحديث عن " حبذا و لا حبذا " شبيه بالحديث عن " نعم و بئس", وإن قال قائل: " ما الأصل في حبـذا ؟ قيل الأصل فيها: حبب ذا, إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهمـا متحـركين, فحذفوا حركة الحرف الأول وأدغموه في الثاني فصار حب, و ركبوه مـع ذا فـصار بمنزلـة كلمـة واحـدة. ومعناها المدح و تقريب الممدوح من القلب".[2] و لما كان أصل حب, حبب أي صار حبيباً فأدغم كغيره و ألـزم منع التصرف. كما ذكرنا في نعم و بئس, و مثل " نعم" في المعنى حب من(حبذا) و تزيد عليها بأنّها تشعر بأن الممدوح محبوب. و قريب من النفس, قال في شرح التسهيل: و الصحيح أن حـب فعـل يقـصد بـه المحبـة والمدح. و جعل فاعله ذا ليدلّ على الحضور في القلب, و قد أشار إلى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حـب هو لفظ ذا على المختار,[3] ومنها " حـبذا و فاعله ذا, أصل " حب " حبب كـ " ظَرفَ " أي صار حبيباً فـأدغم كغيره, أي ككل كلمة اجتمع فيها حرفان مثلا مستوفيان لشروط الإدغام. و ألزم منع التصرف,[4] كما ذكرنا فـي نعم و بئس (قوله لا يتغير) يعني لا يثنى ذا و لا يجمع و لا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان, و حبـذا الزيـدون, و حبذا هـنـد و لا يقال حب ذان و لا حب أولاء, و لا حب تا, لأنّه مبهم كالضمير في نعم و بئس. فألزم الإفراد مثله وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام, فحبذا بمعنى حب الشيء, و عند المبرد و ابن السراج أن تركيب حب مع ذا أزال, فعلية حب لأن الاسم أقوى فحبذا مبتدأ و المخصوص خبره أي المحبوب زيد, وقـال بعـضهم بـل التركيب أزال اسمية ذا لأن الفعل هو المقدم فالغلبة له و صار الفاعل كبعض حروف الفعـل, فحبـذا فعـل و المخصوص فاعله وإذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى؛[5] و ما يجري مجرى نعم و بئس في المعنى" حبـذا" فتقول إذا أردت المدح: " حبذا زيد", و إذا أردت الذم: " لا حبذا زيد".[6] ودخول " لا" في الذم علـى " حبـذا " لا يخلو من إشكال, لأن " لا " لا تدخل على فعل ماض جامد, و لا تعمل في اسم إذا لم يكن جنساً, و لا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس و هو ضعيف, ومذهب سيبويه أن" حـب" فعل ماض, و"ذا " فاعل. وإليه أشار الناظم بقوله:[7]

---

[1] ابن مالك ، متن الألفية، ص

[2] ابن الانباري ،أسرار العربية، ص111

[3] الصبان ،حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني ،ج3، ص1004

[4] الاستراباذي الرضي ، شرح الكافية، المجلد4، ص257

[5] ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج2، ص318

[6] ابن عصفور، المقرب، ص106

[7] الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح، المجلد2، ص88

وإن قيل, فما الغالب على "حبذا " الاسمية أو الفعلية ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك, فذهب أكثر النحويين إلـى أن الغالب عليها الاسمية, و ذلك لأن الاسم أقوى من الفعل, فلما ركّب أحدهما مع الآخر كان التغليـب للأقـوى الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل, و ذهب بعض النحويين إلى أن المغاب عليها الفعليـة وذلـك لأن الجزء الأول منها فعل فغاب عليها الفعلية لأن الـقـوة للجزء الأول, و ذهب آخرون إلى أنّها لا يغلـب عليهـا اسمية و لا فعلية, بل هي جملة مركبة من فعل ماض و اسم هو فاعل فلا يغلب أحدهما على الآخر.[1]

وأصل الخلاف قولان: التركيب و عدمه, وينشأ عن التركيب قولان: فعلية الجميع أو اسميته ولكل دليـل علـى مدعاه, فاستدل على مدعي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الإفراد و التذكير وبامتناع الفصل, ثم استدلّ مـدعي غلبة الفعلية وهو الأخفش و خطّاب, بتغليب الجزء الأول و تغـلـيـب الأكثر حروفاً, و سلامة مدعيها مما لزم مدعي الاسمية من شذوذ يخالف الخبر و المخبر عنه, ومن تمييزه ما ليس بمبهم و هو الممدوح، وبقـولهم لا تحبذه, فجاؤوا لها بمضارع, كما استدلّ مدعي غلبه الاسمية وهو المبرد في " مقتضبه", و ابـن الـسراج فـي أصوله, و السيرافي في " شرح الكتاب" بـان الاسم أشرف, و يستقلّ به الكلام, و يقع فيه التركيب كثيرا, و أما "تحبذه" فمضارع "حبذه " إذا قال له "حبذا "[2]

و إن قيل: لِم خُص "حب " بالتركيب مع " ذا " من بين سائر الأسماء؟ قيل: لأن " ذا " اسم مبهم ينعـت بالأجناس, و حكم " حب " هنا كحكم " نعم ", فركبوه مع " ذا " لينوب عن أسماء الأجناس, إذ لا ينعت إلاّ بهـا و النعت و المنعوت شيء واحد أيضا. فلما صار " حبذا " في الحكم كلمة واحدة, غلّب عليها بعـضهم جانـب الاسمية, و اعتقدوا أنه اسم له موضع من الإعراب, و موضعه هنا رفع بالابتداء و ما بعده من الاسم المرفـوع الخبر, و ليس في العربية فعل و فاعل جعلا في موضع مبتدأ إلا " حبذا " لا غير[3]

فإن قيل: و لم غلّب هؤلاء معنى الاسمية فيه؟ فجواب ذلك: أن الاسم أقوى من الفعل و الفعل أضـعف, فلما ركّبا, و جعلا شيئا واحدا, غلّب جانب الاسم لقوته و ضعف الفعل و استدلوا على اسميته بكثرة نحو قولهم: "يا حبذا "[4]

---

[1] ابن الأنباري ، أسرار العربية، ص112
[2] الأزهري ،شرح التصريح على التوضيح، المجلد2 ،ص90
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص408
[4] المصدر نفسه، و الصفحة نفسها

و منهم من غلّب جانب الفعل, و يجعل الاسم كالملغى, و يرفع الاسم بعده رفع الفاعل فإذا قلت: " حبـذا زيد", فحبذا فعلٌ, و " زيد " فاعل و " ذا " لغو, و حجتهم في تغليب جانب الفعل هنا, لأنه أسبق لفظا, ويـدل على ذلك أنهم قد صرفوه, فقالوا " لا يحبذه بما لا ينفعه ".

و منهم من لا يغلّب أحدهما على الآخر, و يجريهما على ظاهرهما, و هو المـذهب المـشهور, فيجريهمـا مجرى " نعم ", و " بئس ", و يكون " حب " فعلا ماضيا, و " ذا " فاعل في موضع رفـع,[1] و إذا أجريناهمـا مجرى نعم و بئس فإننا نقر ضمنياً أنهما فعلين, مما يجعلنا نرجح " حبذا و لا حبذا " ضمن طائفة الأفعال.

عسى و ليس:

" ليس" معناه نفي مضمون الجملة في الحال. تقول: " ليس زيد قائماً الآن", و لا تقول: " ليس زيد قائمـاً غداً", و الذي يصدق أنّه فعلٌ لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به, و أصله " لَيِس" كـ " صيِد البعِيـر"[2] فأمـا ليس:" فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست كمـا تقـول : ضـربت, لـستما كضربتما . و لسنا كضربنا, ولسن ولسنن كضربنن..."[3]

ومن أهم الحجج التي نعتمدها لإدراج " ليس" ضمن طائفة الأفعال نقول: أن " ليس" فعل يدخل على جملـة ابتدائية, فينفيها في الحال, و ذلك أنك إذا قلت: " زيد قائم ", ففيه إيجاب قيامه في الحال, وإذا قلت:" لـيس زيـد قائماً ", فقد نفيت هذا المعنى, و للإجابة عن السؤال القائل: فمن أين زعمتم أنها فعل, و ليس لها تصرف الأفعال بالمضارع. وإنّما هي بمنزلة "ما" في دلالتها على نفي الحاضر؟ قيل: الدليل عـلى أنـها فعل اتصال الـضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها ، على حد اتصاله بالأفعال، و هو الضمير المرفوع. نحو قولك: " لـستُ", و " لسنا" و"لستَ"و" لستما", و" لستم" و" لستِ" و" لستن " ولأن آخرها مفتوح كما أواخر الأفعال الماضية, و تلحقهـا تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً, نحو: ليستْ هند قائمةً ", فلما وجِد فيها ما لا يكون إلاّ في الأفعال دلّ على أنها فعلٌ.[4]

ومن أدلتهم على فعلية "ليس", الرد على من قال: الأفعال بابها التصرف, و"ليس" غير متصرفة, فهـلاّ دلكـم ذلك على كونها حرفاً ؟ و كان الجواب: عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعـلاً, إذ لـيس كـل الأفعـال

---

[1] المصدر نفسه، ص 409
[2] المصدر نفسه، م4، ص365
[3] ابن السراج، الأصول، ج1، ص92
[4] ابن يعيش، شرح المفصل، م4، ص366

متصرفة, و مرد ذلك إلى أن" نعم" و"بئس"و"عسى", وفعل التعجب كلها أفعال وإن لم تكن متصرفة ؟ أما كونهـا بمنزلة "ما" في النفي فلا يخرجها أيضاً عن كونها فعلاً, لأنه يدلّ على مشابهة بينهما, و هو الذي أوجب جمودها و عدم تصرفها, وأما أن يدلّ أنها حرف, فليس بصحيح. إذ الدلالة قامت على أنها فعل, ومما يدل على أنهـا فعل و ليست حرفاً, أنها تتحمل الضمير, كما أنه يتحمل الضمير' فتقول "زيد ليس قائما ", فيستكن في " ليس " ضمير من " زيد ", و لا يكون مثل ذلك في " ما ", فلا يقال: " زيد ما قائماً ". فيجعل في " ما " ضمير " زيد ".[1]

إضافة إلى ذلك فإن " ليس " لا يبطِل عملَها دخولُ " إلا " في خبرها, فتقول: " ليس زيد إلاّ قائمـاً ", و لا يكون مثل ذلك في " ما ", لا تقول: " ما زيد إلاّ قائماً ". كما أن مانع " ليس " من التصرف أنك تقول: " كان زيد ". فتفيد المضي, و تقول:" يكون زيد", فتفيد الاستقبال, وأما القول:"ليس زيد قائماً الآن," فقد أدت " لَيس" المعنـى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي, واستغنى عن زيادة حرف مضارعـة فيها. و قوله: " لا تقول ليس زيد قائماً غداً ", يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير, و لا ينفى بها في المستقبل".[2]

و مـنهم مـن يعترض على فعلية " ليس" بحجة أنها على وزن "فَعلَ" ساكن العين كـ" لَيتَ", و لـيس في الأفعال الماضية ما هو على هذه الزنة, فهلاّ دلكم ذلك على أنها حرف, فرد على من اعترض بأن قيل: لمـا منع التصرف ِلما ذكرناه, و لم يبن بناء الأفعال من بنات الباء, نحو:" باع " و"سار", منع ما للأفعال من الإعلال و التغيير, لأن الإعلال و التغيير ضرب من التصرف.

و الأصل في "لَيس": "لَيِس" على زنة " حرج " و" صعِد", وإنما قلنا ذلك لأنّه قد قامت الدلالـة علـى أنـه فعلٌ,[3] فحق لنا أن نرجحه ضمن طائفة الأفعال, و أكد ذلك " ابن هشام " في قوله: " لمـا كانـت مـن الأفعـال الماضية ما اختلف في فعليته نَصصتُ عليه, و نبهت على أن الأصح فعليته, و هو أربع كلمات: نِعـــم, و بِئْس, وعسى و لَيس, بـدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله عليه الصلاة و السلام: " مـن تَوضـأَ يـوم الجمعةِ فَبِها و نِعمتْ, و من اغتسل فالغسلُ أَفْضلُ ", و تقول: بئست المرأة حمالة الحطب, و ليست هند مفلحةٌ, و عست هند أن تزورنا " [4]

---
[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها
[2] المصدر السابق، و الصفحة نفسها
[3] المصدر نفسه، ص367
[4] ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص23-24

مسألـــة عســـى:

قال الله تعالى:" فَعسى الله أَن يَأْتِي بِالفَتْح"[1] و قال تعالى: "وعسى أَن تَكْرهوا شَيْئاً و هـو خَيْـر لكُـم "[2]

فـ"عسى" تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها, كما أن هذا الفعل دخل لإفادة معنى القرب في الخبر, فمن ذلك " عسى", و هو فعلٌ غير متصرف, ومعناه المقاربة على سبيل الترجي, قال سـيبويه[3]: معنـاه الطّمـع و الإشفاق, أي طمع فيما يستقبل, وإشفاق أن لا يكون, واعلم أن أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانـت منقسمة بأقسام الزمان, و لو لا ذلك, لأغنت المصادر عنها, و لهذا قال سيبويه فيما أشرنا في مقياس المعنى أن" الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء, و بنيت لما مضى و لما يكون و لما هو كائن لم ينقطع".[4]

أما " عسى " فقد خالفت غيرها من الأفعال, و منعت من التصرف, و ذلك لأمور منها: أنهـم أجروهـا مجرى

" ليس ", إذ كان لفظها لفظ الماضي, و معناها المستقبل, لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا فـي الماضـي. فصارت كـ " ليس" في أنّها بلفظ الماضي, وينفى بها الحال, فمنعت لذلك من التصرف كما منعت" ليس".[5]

و زعم " الزجاج أن " عسى" حرف لما رأى من عدم تصرفه و كونه بمعنى لعل "[6] و قـد استـضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل. قال: و أن شبه الحرف معنى مضعف للاسم لا للفعل, ألا ترى أن أكثر الأسـماء المبنية نحو" كم" و"من", إنما كان يشبه الحروف, فأما الفعل فإنه إذا أشبه بمعناه الحرف, فإنه لا يمنع التـصرف, و ذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال. ألا ترى أن " إلاّ " في الاستثناء نائبة عن "استثني" ؟ و الشيء إنما يعطى حكما بالشبه إذا أشبهه في معناه, وأما إذا أشبهه في معنى هو له, أو يساويه, فـلا.و لـو جاز أن يمنع التصرف " عسى", لأنها في معنى "لعلّ". لجاز أن يمنع " استثنى" التصرف لمشاركة "إلا", و الدليل الآخر أن " عسى"لما دلت على قُرب الفعل الواقع في خبرها, جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنـى فـي غيرها. إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها, لا في غيرها فجمدت لذلك جمود الحروف.[7] فما مدى حجية ذلـك ؟ أو ما الدليل على أنها أفعالٌ مع جمودها جمود الحروف, و عدم تصرفها؟

---

[1] سورة المائدة، الآية 52
[2] سورة البقرة، الآية 216
[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص233
[4] المصدر السابق، ج1، ص12
[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص372-373
[6] ابن الحاجب، الكافية في النحو،ج2، ص 302
[h]بن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 373

فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال, نحو قوله تعالى:" فَهلْ عسيتُم إن تَـوليتُم أَن تُفْسِدوا في الأرض وتُقَطعوا أَرحامكُم",[1] و نحو قولك: عسيتُ أَن أَفْعلَ كَـذَا؛ و" عـسيتُ" بالكـسر أيـضاً, والمؤنث " عستُ", فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلاً ووفقاً على ما يكون عليه الأفعال. [2]

وبناء على جملة التأسيسات السابقة الذكر فإن لـ"عسى" من الحجج ما يجعلها تصنف ضمن طائفة الأفعال, فهي فعل مطلقاً. لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعاب.[3]

و"إن قال قائل: ما عسى من الكلم ؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف و قد يحكى عن ابن السراج أنّه حرف, و هو قول شاذ لا يعرج عليه, و الصحيح أنه فعل, و الدليل على ذلك أنه يتـصل بـه تـاء الضمير وألفه وواوه: نحو: عسيت, عسيا, و عسو, فلما دخلت عليه هذه الضمائر كما تدخل على الفعـل نحـو: قمت, قاما وقاموا وقمتم, دلّ ذلك على أنه فعل, و كذلك أيضاً تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تخـتص بالفعـل, تقول: عست المرأة كما تقول. قامت وقعدت فدلّ على أنها فعل.(1[4])

---

[1] سورة محمد، الآية 22

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص373

[3] الدسوقي مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2000)، المجلد1، ص415

[4] ابن الشجري ، الأمالي ،ص125

المبحث الثالث:

ما يرجح أنه حرف :

لم يقتصر اهتمام العلماء على دراسة الأسماء و الأفعال, بـل تعـدى ذلـك الاهتمـام بدراسـة الأدوات والحروف في العربية, و خصوا لها اهتماماً و عناية كبيرين نتيجة إدراكهم الوظيفة التي تؤديها هذه الحروف في فهم كثير من الأساليب اللغوية المختلفة.إذ وجد خلاف كبير بين النحاة في تصنيف بعض الكلمات ضمن طائفـة الحروف.

فبعضهم يعدها قسماً من الأسماء, و بعضهم الآخر يخرجها من هذين القسمين ليجعلها ضمن طائفة الأفعـال, و يبدوا لنا سبب ذلك الخلاف أنه يعود إلى عدم الدقة في معرفة تطبيق مقاييس ثابتة و مطـردة لتحديـد صـنف الكلمة.

و استكمالاً لمتطلبات هذه الدراسة, نرى من الأهمية أن نقف لنبين معنى الحرف في اللغة والاصطلاح.

فالحرف معناه حد الشيء, فحرف كل شيء حده.[1] كالسيف وغيره, و يقال للناقة الضامر: حرف لأنهـا شـبهت بحرف السيف, و يقال أيضاً لجانب الجبل: حرف, و هناك معان أخرى للحرف منهـا الطـرق أو الطريقـة أو الوجه, قال تعالى: "وِمِن النّاس من يعبد الله علَى حرفٍ " [2] أي على وجه أو على طرف, وسمي الحرف حرفاً لضعفه, و ضعفه متأتٍ من كون معناه في غيره, فشبه بحرف الشيء الذي هو طرفه, لاعـتـماد الطرف على غيره, ولأن الحرف تنزل منزلة الجزء من الكلمة و ليس مستقلا بذاته, و قيل: إنما ضعف لأنه لم يتـألف منـه كلام تام. فشبه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان, واسم الناقة الضعيفة أو الضامر حرف كمـا مرّ بنا. قال أوس بن حجر:

حرف أخوها أبوها من مهجنة و عمها خالها وجناء مئشير.

وقال طرفة بن العبد:

وحرف كألواح الإران نَسأْتُها على لا حبٍ كأنّه ظهر برجد.[3]

أما في المعنى الإصلاحي فقد مر بنا تعريفه في مقياس المعنى, ولعل أقرب تعريف من المعنى اللغـوي هو ما دلّ على معنى في غيره.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، ص42
[2] سورة الحج، الآية 11
[3] خليل إبراهيم السامرائي، حروف الجر و تعلقها، ص296

حيث تختلف الحروف بين حروف النصب و حروف الجزم و حروف الخفض. هذه الأخيرة التي اختلف النحاة في تسميتها, فالكوفيون يسمونها حروف الإضافة.[1] و سبب تسميتها أنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء, أي توصلها إليها, " سيبويه" هو الآخر وقسم من البصريين يسمونها بحروف الإضافة, و قد ورد في الكتاب:" وإذا قلت: مررت بزيد, فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء. و كذلك: هذا لعبد ا , وإذا قلت: أنت كعبد ا , فقد أضفت إلى عبد ا الشبه بالكاف, و إذا قلت: أخذت من عبد ا , فقد أضفت الأخذ إلى عبد ا ب"من", وإذا قلت: مذ زمن, فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان ب"مذ", وإذا قلت: أنت في الدار. فقد أضفت كينونتك في دار إلى الدار بـ " في"....."[2], وورد في الكتاب أيضاً عند حديث " سيبويه" عن أقسام الكلم في العربية. "و أما ما جاء لمعنى و ليس باسم و لا فعل فنحو: ثم, و سوف, وواو القسم و لام الإضافة و نحوها".[3]

و سماها الكوفيون حروف الصفات, لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية و البعضية والاستعلاء و غيرها من الصفات.[4]

أما البصريون وكثير من المتأخرين. فيسمونها حروف الجر, و السبب أنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها.[5] و الملاحظ أنها سميت حروف جر لأنها تعمل إعراب الجر في الأسماء التي بعدها, كما سميت بعض الحروف حروف النصب و حروف الجزم.

ومن خلفية أخرى وبالاعتماد على مقياس الوظيفة. يرى ابن الحاجب أن الحروف سميت حروف الإضافة والجر باعتبار معناها إذ يقول:" سميت باعتبار معناها. كما قيل: حروف النفي وحروف الإضافة و حروف الجر, لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء,- أي توصله- و كذلك تجره, و يكون المراد به نفس الإعراب, فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها, كما يقال حروف النصب, و حروف الجزم, و كلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك و إن اختلفت معانيها "[6]

و من المسائل التي اختلف فيها مسألة " رب ":

[1] الاستربادي، شرح الكافية، ج2، ص 304
[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص421
[3] المصدر نفسه، ج1، ص12
[4] الاستربادي، شرح الكافية، ج2، ص354
[5] الصبان ، حاشية الصبان، ج2، ص768
[6] خليل إبراهيم السامرائي، حرف الجر و تعلقها، ص298

قال البصريون بحرفية " رب " نحو: " رب أخ لم تلده أمك ", و نحو: " رب عمل مفيد عملت ", أما عند الكوفيين فهي اسم [1] و استدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن   عاراً عليك و رب قتلٍ عار

فقد أخبر بـ"عار" عنها.

و نرجح رأي البصريين بدليل أن "رب" كبقية الحروف جاءت لمعنى في غيرها, و الاسم - كما سبق و أن عرفنا - يدل على معنى في نفسه, قال المرادي: " و دليل حرفيتها مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها, بخلاف أسماء الاستفهام و الشرط, فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها "[2] , و مما يدل على حرفيتها أيضاً بناؤها فلو كانت اسما لكان حقها الإعراب [3]

و من هـذا المـنـطلق يتـخرج " عار" في البيت المذكور آنفاً على أنه خبر مبتدأ محذوف, و التقدير "هو عار", أو على أنّه خبر عن مجرور " رب" الذي هو في موضع رفع بالابتداء, لأن "رب" حرف جر شـبيه بالزائد.

كما تجدر بنا الإشارة إلى عدم توفر الأدلة لدى الكوفيين على اسمية "رب", و تنفـرد "رب" مـن بـين حروف الجر بوجوب تصديرها و تنكير مجرورها[4], لذا حق لها أن توضع ضمن طائفة الحروف.

مسـألة: خـلا, عـدا, حـاشا:

قد يبدو غريباً ورود هذه المسألة تحت هذا المبحث, لكن الخلاف يجعل الأمر عادياً مادام لهذه الكلمـات استعمالات كما هو معروف لدى الدراسين. (فخلا و عدا) يستعملان فعلين* و حرفي جر فـإذا جـاء الاسـم بـعـدهما منصوباً فهما فعلان متعديان [5] - وهو الرأي المرجح - ناصبان للمستثنى, و إذا جاء بعدهما الاسـم مجـروراً فهما حرفا جر للمستثنى[6], نحو: " قام القوم ما خلا (و عدا) زيد ", و إذا جاء قبلهما (ما) المـصدرية

---

[1] ابن فلاح اليمني، مغني اللبيب، ج1، ص134
[2] المرادي حسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق" فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1992)، ص418
[3] المرجع نفسه و الصفحة نفسها
[4] ابن فلاح اليمني، مغني اللبيب،ج1، ص132

*خلا في الأصل فعل لازم ، وعدا فعل متعد
[5] ابن منظور، لسان العرب خلا و عدا.
[6] ابن فلاح اليمني، المغني، ج1، ص133- 142

تعين فعليتهما، مثل: قام القوم ماخلا (ماعدا) زيدا، لأن "ما"المصدرية لا توصل بحرف الجر, و إنما توصـل بالفعل, قال سيبويه: "و بعض العرب تقول : ما أتاني القوم خلا عبد ا , فيجعل "خلا" بمنزلة (حاشا), فإذا قلت: (ماخلا) فليس فيه إلا النصب, لأن (ما) اسم و لا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا[1]. فالنصب بها يبقيها على فعليتها, و الذي جر بها من العرب يجعلها تجري مجرى الحروف لجمودها, و لا يستبعد أن تكون الكلمة الواحدة مـرة فعلاً و مرة حرفاً, و لا مرة اسماً و مرة حرفاً: مثل على و عن)[2], و مثل"حاشا" فلها ثلاث استعمالات: اسـم و فعل و حرف ف"سيبويه" يرى أنها حرف جر يدل على الاستثناء كـ "إلا", و بذلك لا تستعمل إلا حرفـاً عنـد "سيبويه", جاء في الكتاب: " و أما (حاشا) فليس باسم, و لكنه حرف جر يجر ما بعده, كما تجر (حتى) ما بعدها و فيه معنى الاستثناء "[3] و من هنا تكون (حاشا) حرف جر, و هي حينئذ مثل (عدا) و (خلا) تستعمل مرة فعلا, و مرة حرف جر, و في كلا الحالتين تفيد التنزيه و ا أعلم[4]

و عليه نخلص أنه رغم محاولتنا تطبيق المقاييس قصد تصنيف بعض الكلمات ضمن قسم مـن أقـسام الكلم, إلا أننا نقتصر في نتائجنا على مبدأ الترجيح و الذي يخضع لقانون الخلاف بدء من البصريين و الكوفيين. إذ يقول ابن السراج: " واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة, و الفراء يسميـها محال, و يخلطون الأسماء بالحروف, فيقولون حروف الخفض أمام و قدام وخلف و قبل وبعـد وتلقـاء وتجـاه وحذاء وإزاء و وراء ممدودا, ومع عن وفي و على, ومن وإلى وبين و دون, وعند وتحت وفوق و قبالة وحيال وقبل وشطر وقرب ووسط ووسط و الباء الزائدة, و الكاف الزائدة, وحول وحوالي وأجـل وإجـل, واجـى مقصور, وجال وجلال في معناها وحذاء* ممدود ومقصور, ويدل و يدل و رئد وهو القرن, و مكان و قـراب ولدة وشبه وخذن وقرن ميدان وميتاء و المعنى واحد مـمـدود و منا مقصور بمنزلة حذاء ولـدى فيخلطـون الحروف بالأسماء و الشاذ بالشائع "[5]. لنتوصل إلى أن الاختلاف لم يكن حكرا على البصريين والكـوفيين أو بالأحرى النحاة القدامى ليتعدى ذلك حدود القسمة الثلاثية وآراء النحاة المحدثين في محـاولتهم إيجـاد حلـول لإشكالية التصنيف و عليه:

- هل بإمكاننا الخروج عن طوق القسمة الثلاثية ؟

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج 2، ص349- 350

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص277.

[3] سيبويه، الكتاب، ج 2، ص349- 350

[4] خليل ابراهيم السامرائي، مجلة الأحمدية ،ص308

*هذا اللفظ مكرر في النص ،إذ ورد ثامنا في هذا الموضع

[5] ابن السراج، الأصول، ص245-248

- و إذا أمكن ذلك فهل تحل إشكالية التصنيف ؟

هذا ما سنتعرض إليه في فصلنا اللاحق.إن شاء ا . بذكر آراء النحاة المحـدثين واجتهـاداتهم, مـع الإشارة إلى أي مدى تصل مصداقية القسمة الحديثة ؟

الفصل الثالث :

تقسيم الكلم آراء الباحث العرب ا دث

ا بحث الأول : آراء الأستاذ إبراهيم أنيس

ا بحث الثا : آراء الأستاذ مهدي ا خزومي

ا بحث الثالث: آراء الأستاذ ام حسان

الفصل الثالث:

تقسم الكلم في آراء الباحثين العرب المحدثين

لقد مرت بنا في الفصل الأول من هذا البحث الأسس (المقاييس) التي اعتمدها النحاة القـدماء للتفريـق بين أقسام الكلم، و كيف أن النحاة القدماء لم يستطيعوا الخروج من فلك التقسيم الثلاثي، هذا الأخير كـان سـببا لتوجيه جملة الانتقادات من لدن بعض اللغويين المحدثين- للنحاة القدماء- الأمر الذي أدى ببعضهم إلـى تقـديم تقسيمات جديدة لأقسام الكلم وفق معايير حددوها لذلك.

و انطلاقا من نتائج التقسيم المستخلصة من اضطراب أقوال النحاة، و بناء على التدرج المنطقـي لآراء الدكتور " فاضل مصطفى الساقي" الذي يرى أنه ورد ذكر الخالفة قسما رابعا من أقسام الكلم عند بعض النحـاة مع الإشارة إلى أنه رأي يميل إلى الأخذ به في التقسيم الذي نهدف إليه، كما ذكر أن بعض النحاة- كالزجاجي- يرون الظروف غير الأسماء و الحروف، و هذا رأي آخر نميل إلى الأخذ به في التقسيم الجديد، بالإضافة إلـى ذكر النحاة لعلامات شكلية للأسماء جعلتنا نلاحظ وجود ضمائر لا تقبل تلك العلامات، كما أنها لا تـدخل فـي مفهوم الاسم الذي حددوه، لذلك يميل إلى اعتبارها قسما قائما بذاته يعتبر عنوانا عاما يشمل ضمائر الشخص، و ضمائر الإشارة، و ضمائر الموصول لاتفاق بعضها مع بعض، فهي جميعا تتميز عن الأسماء بسمات تختلـف عن علامات الأسماء ثم إنها تستخدم في التراكيب اللّغويـة لتعبـر عن تكرار الاسـم الظـاهر، كمـا سـمى الكوفيون الحروف أدوات، و هذه التسمية أقرب إلى الدقة، يميل الأستاذ إلى الأخذ بها لتشمل حروف المعاني و بقية الأدوات التي تؤدي وظيفة التعليق، و هي قد خرجت عن مفهوم الاسم الذي حدده النحاة، و رافضا أن تقبل علاماته التي ذكروها مؤكدين أن إدراجها في قسم الأدوات هو الحل العملي العلمي الذي يضع حداً لحيرة النحاة في تقرير حكم سليم بشأنها، فهي ذات طابع متميز عن بقية أقسام الكلم، يسوغ إفرادها بقسم خاص.

و مما ورد في كتب الصرف أن الصفات غير الأسماء، و ذلك حين الحديث عن أبنية الأسماء، إذ يكون بعضها للاسم و بعض الآخر يكون للصفة، و قد يشترك الاثنان في صيغة واحدة، و بناء واحد.

و ذكرت كتب النحو أن الاسم ما دل على مسمى ليس الزمن جزءا منـه، و أن الـصفة مـا دل علـى موصوف بالحدث، لا يخلو من الدلالة الزمنية عند استعماله في الكلام، و للتفريق من حيث المعنى بين الأسـماء و الصفات يمـيـل إلى الأخـذ بهذا، جاعلا الصفات قسما قائما بذاته لها سماتها و معانيها التي تنفرد بها عـن

بقية أقسام الكلام، مع إمكانية اعتبار(الصفة) عنوانا عاما يشمل ما يسمى عند النحـاة: اسـم الفاعـل، و اسـم المفعول و صيغ المبالغة، و الصفة المشبهة و أفعل التفضيل، لأن كلاً منهـا يـدل علـى موصـوف بالحـدث ويخضع لظروف تختلف عن الأسماء و بقية أقسام الكلام، ليبقى الاسم قسما من أقسام الكلم عند النحاة، و هذا أمر معلوم، جاعلا إياه قسما قائما بذاته، متميزا عن غيره، شأنه شأن الفعل الذي ورد قسما من أقسام الكلم له سماته التي ينفرد بها عن بقية الأقسام.[1]

و بناء على جملة التأسيسات السابقة الذكر، نخلص إلى أن أقسام الكلم سبعة:

1- الخالفة، 2- الظرف، 3- الضمير، 4- الأداة، 5- الصفة، 6- الاسم، 7- الفعل.

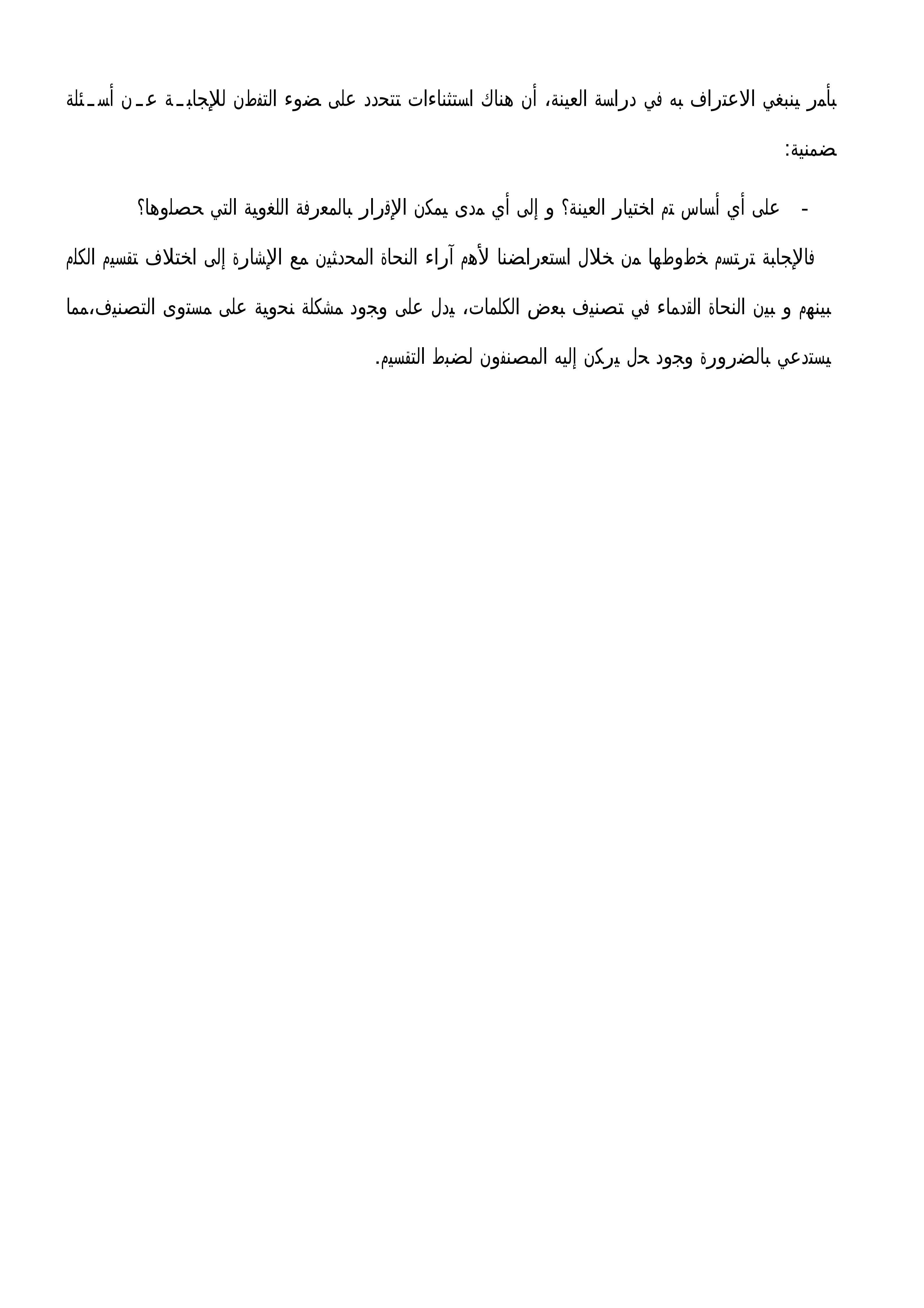
و فيما يلي دراسة تحليلية نقدية من الباحثين اللغويين، وفق معايير حددوها لذلك، منهم: إبراهيم أنيس، مهـدي المخزومي، تمام حسان. باعتبارهم يمثلون نوعا من القدرة على استيعاب الاتجاه الفكري في العـصر الحـديث، كما أن مكانتهم العلمية مهمة في البحث، إذ تعد مرجعية محترمة، فالأنتلجنسيا الفكرية تعتمد علـيهم لظهـورهم القوي في المجال الفكري المعاصر.

كما تعتبر وفرة المراجع قيمة للاستدلال و الارتكاز على الاستشهاد، فالتجديد لدى هذه العينة مـن البـاحثين مهم، حيث لم يعد البنويون يدورون في فلك القدامى، فاللغة العربية استفادت من الدراسات العلميـة، كالتحليـل النفسي و الاجتماعي و غيرهما. فليس من الغريب أن تكون الدراسات العربية مـسايرة لمختلـف التطـورات، الحضارية، فالعلماء الآن أكثر عمقا، و ارتكازا و اتكاء على الدراسات الحديثة التي حاولوا استثمارها بعبقريتهم، في وصل القديم بالحديث.

إن البصريين و الكوفيين لم يصلوا إلى كل شيئ، حيث مازالت هناك بعض الموضوعات النحوية في حاجـة إلى مزيد من البحث و الدقة على ضوء ما وصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة.

يختلف أفراد العينة – من الباحثين اللغويين المحدثين- بحسب أشخاصهم و ذواتهم فـي المـسرح العلمـي، باختلاف موقعهم في الدراسات الحديثة، و يظهر ذلك من خلال استعراضنا لأهم آرائهم النحوية في مجال تقسيم الكلام، لنقر أنه ليس من السهل اختيار العينة التي تتواءم و المشتغلين بالبحث اللغوي، و لكن علينـا أن نـصرح

[1] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 92-93



بأمر ينبغي الاعتراف به في دراسة العينة، أن هناك استثناءات تتحدد على ضوء التفطن للإجابـة عـن أسـئلة ضمنية:

- على أي أساس تم اختيار العينة؟ و إلى أي مدى يمكن الإقرار بالمعرفة اللغوية التي حصلوها؟

فالإجابة ترتسم خطوطها من خلال استعراضنا لأهم آراء النحاة المحدثين مع الإشارة إلى اختلاف تقسيم الكلم بينهم و بين النحاة القدماء في تصنيف بعض الكلمات، يدل على وجود مشكلة نحوية على مستوى التصنيف،مما يستدعي بالضرورة وجود حل يركن إليه المصنفون لضبط التقسيم.

المبحث الأول

آراء الأستاذ إبراهيم أنيس:

لقد اهتمت طائفة من النحاة بموضوع تقسيم الكلم، من بينهم إبراهيم أنيس" الذي يرى أن الكلمة ليست في الحقيقة إلا جزءا من الكلام، تتكون من مقطع واحد، أو عدة مقاطع وثيقة الاتصال بعضها ببعض، و لا تكاد تنفصم في أثناء النطق، بل تظل متميزة واضحة في السمع، و يساعد بلا شك على تمييز تلك المجاميع المقطعية معانيها المستقلة في كل اللغة، و اللغة العربية حين النطق بها تتميز فيها مجاميع من المقاطع، تتكون كل مجموعة من عدة مقاطع ينضم بعضها إلى بعض، و ينسجم بعضها مع بعض، فهي وثيقة الاتصال، و بذلك ينقسم الكلام العربي إلى تلك المجاميع من المقاطع، و كل مجموعة اصطلح على تسميتها بالكلمة".[1]

و لما كانت الكلمة موضوعا شغلت حيزا من دراسة "إبراهيم أنيس"و اهتمامه فإنه يؤكد- حين عرضه لتقسيم النحاة للكلم - أمورا منها:

- أن النحاة العرب حين قسموا الكلم إلى اسم وفعل و حرف، قد شابهوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان و المناطقة من أن أجزاء الكلام ثلاثة، و معنى ذلك أنهم أخضعوا اللغة إلى أحكام الفلسفة و لمنطق غير منطقها، و لقوانين لا تمت لها بأية صلة.[2]
- أن النحاة العرب اضطربوا في تقسيم الكلام، و في وضع مفهوم محدد للاسم و الفعل و الحرف، فهم قد اختلفوا في تعريفها و في بيان علاماتها. كما عمدوا إلى التحوير في التعريف، و وضعوا تفسيرا للأقسام ينسجم مع فهمهم للاسم أو الفعل أو الحرف، و في اعتقادي أنهم عمدوا إلى ذلك لدورانهم في فلك ذلك التقسيم الثلاثي دون مبرر.[3]

بعد أن قدم " إبراهيم أنيس" جملة من الانتقادات للنحاة في تقسيم الكلام، أورد الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام، فقد ذكر أنه يجب أن تأخذ ثلاثة أسس في تحديد أجزاء الكلام و تعريفها: هي المعنى و الصيغة، و وظيفة اللفظ في الكلام[4]، و يطرح وفق هذه الأسس تقسيما رباعيا أضاف فيه الضمير قسما

---

[1] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص161-162
[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، (1994)، ص279
[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص208
[4] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص281

رابعا. مشيرا إلى أهمية الأسس الثلاثة التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلام، فأكد وجوب اتحاد هذه الأسس لبيان أقسام الكلم بقوله:" و لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس و ذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل: قائل و سامع و مذيع أسماء وأفعالا في وقت واحد... و مراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال و بين تلك الأسماء و الصفات التي وردت في اللغة على وزن أحمد، و يثرب و يزيد و أخضر، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفى وحدها للتفرقة بين الاسم و الفعل، فقد نجد اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل:" النخيل نبات" ففي هذه الجملة استعملت كلمة" نبات" مسندا، أي كما تستعمل الأفعال و الأوصاف، فإذا روعِيت تلك الأسس الثلاثة معا أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام.[1]

بعد أن وقف عند الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلم. ذكر أن المحدثين وقفوا إلى تقسيم رباعي، اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، و أوضح أنهم بنوه على الأسس الثلاثة السابقة (المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلام)، و يشمل التقسيم ما يأتي:

أولا: الاسم: أدرج ضمنه ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى و الصيغة و الوظيفة، و هي:الاسم العام، العلم، الصفة.

1- **الاسم العام:** سماه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات، في هذه الأفراد مثل: شجرة، كتاب، و قد أوضح الأستاذ " أنيس" أن الاستعمال اللغوي قد يخصص مثل هذه الأسماء و يعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها، و لكن لا يكاد يتغير معناها أو وظيفتها أو صيغتها بمثل هذه الأداة على أن " ال" المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء، و مع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية، كأن تقول:" الرجل خير من المرأة " و لا تريد رجلا معيناً.[2]

2- **العلم:** ذكر الأستاذ " أنيس" أن العلم هو النوع الثاني من أنواع الأسماء، و يحلو للمناطقة و معظم النحاة أن يصنفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها. و أن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة، و ليس بين من يسمون بـ " أحمد" مثلا صفة أو مجموعة من الصفات المشتركة

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، ص282

من أجلها أطلق هذا العلم عليهم. و يرى الأستاذ " أنيس" أن الذين يقنعون من اللّغة بما يرد في معاجمهما من ألفاظ غير مدركين أن ألفاظ المعجمات ما هي إلا جثثا هامدة لا حياة فيها، و لا تكتسب الحياة إلا في أفواه الناس و على ألسنتهم، فالمتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يربط بينه و بين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة، و ليس استعماله لمثل هذا العلم كاستعمال الرموز الرياضية، و العلامات.[1]

كما يرى الأستاذ " أنيس":" أن العلم لما كان ذا مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات يشارك الأسماء العامة إلى حد كبير فاعتبره نوعا من أنواع الأسماء، شاركها في المعنى و الصيغة و الوظيفة، و أن الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يعدو أن يكون فرقاً في درجة المفهوم، و نسبة الشيوع.[2]

3- **الصفة:** اعتبرها الأستاذ " أنيس" النوع الثالث من أنواع الأسماء و مثل لها بأمثلة منها: كبير، أحمر... و قد أوضح الأستاذ " أنيس" أن الصفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة، فلا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر، إلا بالاستعمال اللّغوي.

و أورد لذلك المثالين التاليين:" الجنود التميميون على مسيرة الجيش" و التميميون الجنود في طليعة القبيلة يشقون الطريق لها"، فقد استعملت كلمة" الجنود" في المثال الأول" اسما" و في المثال الثاني" صفة".

حيث بقيت الكلمة على حالها فلم تتغير لا في صيغتها أو معناها، ثم ذكر الأستاذ " أنيس" أن بعض الاستعمالات اللغوية تيسر التمييز بين الاسم و الصفة، كوضع الصفة بالنسبة للموصوف، فالصفة لا تتقدم على موصوفها، و ميل اللّغة إلى تمييز التذكير و التأنيث في الصفات، ليختم الأستاذ " أنيس" حديثه عن الصفة قائلا:" بهذا و غيره من ظواهر اللّغة نرى أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم، و لكنها مع ذلك تتميز ببعض السمات الخاصة".[3]

ثانيا: الضمير:

ذكر أن " الضمير" هو القسم الثاني من أقسام الكلام، و يتضمن ألفاظ معنية في كل لغة منها ما تركب من مقطع واحد، و منها ما تركب من أكثر من هذا، و لكنها على العموم ألفاظ:"صغيرة البنية، و تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، و على هذا الأساس فهو يرى أنه يمكن إدراجها تحت هذا القسم و هي :

---

[1] المرجع نفسه، ص283
[2] المرجع السابق، ص285
[3] المرجع نفسه ، ص290

1- **الضمائر:**

هي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحو بهذا الاسم، سواء كانت متصلة أو منفصلة و شرط استعمالها أن تكون واضحـة في ذهن السامع، و ذلك بأن تسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كل من المتكلم و السامع.

و قد آخذ الأستاذ النحاة على قولهم " بأن الضمائر أعرف المعارف"

أما ضمائر الغيبية: فذكر أنها ألفاظ مبهمة توقع في اللبس، و لا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة، و ذكر أن استعمالات اللغة دلت على أن ضمائر المتكلم لا تكاد تزيد وضوحا عن غيرها من الأسـماء الأخرى، و استعار لذلك بدليل ما سماه النحاة بالتخصيص في العبارات، " نحن العرب، نحن المعلمـين" بيانـا للضمير و توضيحا له عن طريق اسم ظاهر... و ذكر أنيس أن النحاة أنفسهم قـد قـرروا أن مـن أغـراض استعمال الضمائر في اللّغة الرغبة في التعمية و الإبهام.[1]

2- **ألفاظ الإشارة:**

مثل: هذا، تلك، هؤلاء،... يرى الأستاذ " أنيس" أنها من أنواع الضمير و ذكر أنه يستعاض بمثل هذه الألفاظ عن تكرار، أسماء ظاهرة، في كثير من الأحيان، و الغرض من استعمال ألفاظ الإشارة، هو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماما.

ففي قـولـنا" هذا الكتاب" إنما نبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظا آخر يفيده أيضا و يقوم مقامه، و هو ما يسمى باسم الإشارة، فكأننا قلنا" الكتاب الكتاب"[2]

3- **الموصولات:**

ذكر الأستاذ " أنيس" أنها النوع الثالث من أنواع الضمير، و هي مثل: الذي، التي، الذين...إلخ.

و قال عنها أنها ألفاظ تربط بين الجمل و يستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة، ثـم أورد مثالا لذلك، إنك لو قلت لصديقك " اشتريت البيت الذي رأيناه في الأسبوع الماضي، و قارنت مثل هذه الجملة بما قد يجري على ألسنة الناس باللغة العامية المصرية " اشتريت البيت، البيت إياه شفناه و يا بعض" لاتـضح مـا

[1] المرجع السابق ، ص291
[2] المرجع نفسه ، ص292

نعنيه من الاستعاضة بأسماء الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة من مقارنة هذين الكلامين رغم أن للألفـاظ الموصولة استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.[1]

4- **المصدر:**

ذكر الأستاذ " أنيس" أن ألفاظ العدد مثل ثلاثة، أربعة...إلخ، هي النوع الرابع من قسم الضميـر، و أوضح أنها ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، و إن لها استقلالها في الاستعمال اللغوي، فقولنـا " ثلاثـة رجال" يغني عن قولنا " رجل و رجل و رجل"، ثم ختم كلامه عن أنواع الضمير بقوله: "فما يسمى بالضمائر و ألفاظ الإشارة و الموصولات و الأعداد، ليست في الحقيقة إلا رموزا لغوية يستعاض بها عن تكـرار الأسـماء الظاهرة و إن كان لكل منها استعماله الخاص، و هي من العناصر اللغوية القديمة التي يستعين بها اللغوي فـي مقارناته، و يستدل بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية، لأنها في غالب الأحيـان عـصية علـى التطور و التغير".[2]

ثالثا : الفعل:

ذكر الأستاذ" أنيس" أن الفعل هو القسم الثالث من أقسام الكلم بعد أن ذكر الاسم و الضمير، و قال عنه إنّـه ركن أساسي في معظم لغات البشر، أما وظيفته في الجملة فقد اعتبرها وظيفـة الإسـناد، و قـال:" أن الـصفة تشاركه أحيانا هذه الوظيفة في قوله تعالى "لا هنَ حِلٌ لهم، و لا هم يحلّون لهن "،[3] وقال أيضاُ "أما معناه فكمـا يقال عادة هو إفادة الحدث في زمن معين، و قد رأى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكـاد يبـرره الاسـتعمال اللغوي".[4]

رابعا: الأداة:

قد اعتبرها الأستاذ" أنيس" القسم الرابع و الأخير لأجزاء الكلام، و قد ضمن هذا القسم كل ما بقي من ألفاظ اللغة، و منها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجـر كمـا يقولـون، أو للنفـي، أو للاسـتفهام، أو التعـجب، و منـها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية، مثل: فوق، تحت، قبل، و بعد، و غير ذلك.[5]

---

[1] المرجع نفسه و الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، ص293
[3] الآية .... من سورة
[4] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص293
[5] المرجع نفسه، ص294

و يتضح من خلال دراسة الأستاذ " إبراهيم أنيس" لأقسام الكلام أنّه قد ارتضى التقسيم الذي أورده، مع أنّـه لم ينسبه إلى نفسه، بعد أن ذكر أن اللغويين العرب القدامى قد قنعوا بالتقسيم الثلاثي للكلام العربي متبعين في ذلك ما جرى عليه فلاسفة اليونان، حين جعلوا أجزاء الكلام ثلاثة، أشار وجوب اتخاذ ثلاثة أسس في تحديـد أقـسام الكلام هي: المعنى، الصيغة، و وظيفة اللفظ في الكلام حيث طرح وفق هذه الأسس تقسيما رباعيا أضاف فيـه الضمير قسما رابعا.

و قد أشار " إبراهيم أنيس" إلى دقة التقسيم السابق مقارنة بتقسيم القدامى، دون أن يحدد الأسس العلمية التي بنى عليها هذا التقسيم، و كيف يكون هذا التقسيم دقيقا في وجود عدة تقسيمات أوردهـا باحثـون محـدثون عاصروا " إبـراهيم أنـيـس" فكثرة التقسيمات، دليل بين على قصور أي تقسيم، و محدوديته في تحديد أقسام الكلام.

كما أشار " إبراهيم أنيس" إلى أن النحاة قد اقتبسوا التقسيم الثلاثي من لدن اليونان، أي أن هناك تأثرا للنحـو العربي بالنحو اليوناني – في رأيه- و العكس ما أثبته البحث اللغوي من أن النحو العربي أصيل أصالة أهله.

- قال " إبراهيم أنيس" بصورة صريحة:" أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي لأقسام الكلم، كمـا اعتبـره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين"، و يتلخص هذا التقسيم في ما يلي:[1]

أولا: الاسم: و قد أدرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنـواع تشترك إلى حـد كبير في المعنى و الصيغة و الوظيفة و هذه الأنواع هي:

1- الاسم العام
2- العلم
3- الصفة

ثانيا: الضمير: و يندرج تحت هذا العنوان:

1- الضمائر
2- ألفاظ الإشارة

[1] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام، 121

3- الموصولات

4- العدد: مثل: أربعة ، خمسة،... إلخ.

ثالثا: الفعل

رابعا: الأداة: و تضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة.

و قد أوخذ " إبراهيم أنيس" على هذا التقسيم و وجهت إليه جملة من الانتقادات منها:

- حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات -كما هو واضح من أمثلته-، و لم يتطرق إلى اسم الحدث الـذي يصدق على المصدر و اسم المصدر و اسم الهيئة، و هي جميعا ذات طابع واحد فـي دلالتـها عـلى الـحدث أو عدده أو نوعه، و أهمل أيضا أسماء الزمان و المكان و أسماء الآلة، و أهمل كثيرا مما ينـدرج تحت عنوان الاسم، و كان الأجدر أن يحدد طوائف الكلمات التي يشملها مفهوم الاسمية.

- أنه جعل الصفة نوعا من أنواع الاسم، و إذا عرفنا أن الاسم ما يدل على مطلق المسمى فإن الـصفة تـدل على الموصوف بالحدث.[1]

- جعل الأستاذ" أنيـس" الضمـيـر قسما قائما بذاته إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كاثنين و ثلاثة و أربعـة تحت عنوان الضمير، و هذا أمر ليس له ما يبرره، ذلك أن هذه الكلمـات و إن اتفقـت مـع الـضمائر والإشارات و الموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر، إلا أن الضمائر لا تتصف بهـا ألفاظ العدد و أهمها:

أ- أن الضمائر كلها مبنية، و ألفاظ العدد معربة، إلا إذا بنيت لسبب عارض هو وقوعها أسـماء (لا) النافيـة للجنس، كالعدد المركب مثلا: أحد عشرة، تسعة عشرة...

ب- إن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية، و ألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول و صياغة (فاعل) من الأعداد توضح ذلك: مثل: واحد، و الأسماء المشتقة من العدد على وزن فاعل مثل: ثالث، رابع، خـامس... و الدالة على الترتيب.

---

[1] المرجع السابق ، ص122

ج- إن الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات، كالتعريف، الواحد، و الجر: بواحد...إلخ.

د- إن الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع مثلا: قوله تعالى:"سيقُولُون ثَلاَثَةٌ رابِعهـمَ كلْبهم ويقُولُون خَمسةٌ سادِسهم كلْبهم رجما بِالغَيبِ و يقُولُون سبعة و ثَامِنُهم كلْبهم قُلْ ربي أَعلَم بِعِدتِهم ما يعلَمهم إِلا قَلِيلٌ فَلاَ تُمار فِيهم إِلاَ مِراء ظَاهِرا ولاَ تَستَفْتِ فِيهم مِنْهم أَحدا"[1]

هـ- أن الأعداد في العربية وردت على نمط التفرقة بين المذكر و المؤنث، أي أنّه إذا ذكـر العـدد أؤنـث المعدود مثل: " أربـع نسـوة"، أو إذا أؤنـث العدد، ذكّر المعدود كأن تقول مثلا: أربعة رجال.-و ذلـك مـن ثلاث إلى تسع- عكس بعض الضمائر التي لا يمكن من خلالها التفرقة بين ما ذكر أو أؤنث، و يظهر ذلك جليا في بعض الضمائر الدالة على مطلق الجمع مثلا: "هم"، "أنتم" ضمائر تطلق للمذكر و المؤنث، بينما"هـي" مـثلا تطلق للمؤنث فقط.

و لم يتطرق الأستاذ" أنيس" إلى السمات الشكلية و الوظيفة التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم، بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل.[2]

و بهذا يكون قد حكم على نفسه بالتناقض، فهو يرى أن تكون الأسس مجتمعة – التي كان قد حددها- للتفرقة بين أقسام الكلم، و يأتي حين درس القسم الثالث (الفعل) يركز على وظيفة (الإسناد)، و كما أشرنا إليـه فـي اصطلاح النحويين أنه ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعها استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك.[3]

إذ تنبه " سيبويه" في هذا الوقت المبكر إلى هذا القانون اللغوي ينطبق على كل اللغات وهو قانون " الإسـناد" فلا بد في كل لغة من توافر ركنين أساسيين حتى يكون الكلام كلاما، صحيح أن مصطلح المسند و المسند إليـه انتقل بعد ذلك إلى البلاغة لكنه ظل معيار فهم الجملة عند النحاة.[4]

و لما كان الكلام يقتضي الإسناد على ما ذكرنا في تعريفه، و الإسناد يقتضي المسند و المـسند إليـه لكـون الإسناد نسبة بين المسند و المسند إليه، و وجوب تحقق المنتسبين عند تحقيق النسبة، فـالكلام يقتـضي المـسند

---

[1] سورة الكهف، الآية22

[2] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص124

[3] أبو حيان الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح التسهيل تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (1997)،ج1، ص32

[4] عبده الراجحي،دروس في المذاهب النحوية، ص32

والمسند إليه، و هما موجودان في المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم مسندا و مسندا إليه، و كذلك المركب من فعل و اسم لجواز وقوع الفعل منه، و الاسم يسند إليه، و هما غير موجودين في البواقي، لانتفاء كليهما أو واحد منهما، أما في المركب من فعلين فلا انتقاء المسند إليه، و أما في المركب من حرفين فلا انتفاء كل واحد من المسند و المسند إليه، و أما في المركب من الاسم و الحرف فلا انتقاء المسند أو المسند إليه، لأن الاسم الواحد لا يكون إلا أحدهما، و أما في المركب من الفعل و الحرف فلا انتفاء المسند إليه، لأن الفعل يقع مسندا و الحرف لا يقع مسندا و لا مسندا إليه.[1]

- جعل الأستاذ " أنيس" الأداة عنوانا عاما يشمل الكل ما عدا الاسم و العلم و الصفة و الفعل، و الضمير وأقسامه، و مع ما في هذا من إطلاق و حكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوي. كما أنه لم يتطرق إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة، و بالتالي فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها... و إن عدم تطرقه إليها يحملنا على الاعتقاد بأنه يرتضي ما قاله النحاة الأقدمون فيها.[2]

و في الأخير يبقى التقسيم الذي قدمه " إبراهيم أنيس" قاصرا على تحديد أقسام الكلام، باعترافه، " أمكن إلى حد كبير بين أجزاء الكلام"، فالتعبير يوحي بصعوبة التفرقة بين أقسام الكلام، إذا ما رعينا هذا التقسيم، و ربما يرجع قصوره أيضا إلى طبيعة المنهج الذي سار عليه، فهو قد اكتفى بالوصف في غالب الأحيان، كما لم يقدم المعايير التي اعتمدها لتحديد أقسام الكلام، و هذا الأخير قد آخذ" أنيس" النحاة الأقدمين عليه، و نحن لا نشاطره الرأي، لأن اختلاف منهج الدراسة يؤدي لا محالة إلى الاختلاف في النتائج.

و على كل فإن علماءنا سواء كانوا قدماء أو محدثين،قد بذلوا جهودا مضنية قي دراسة هذه القضية لكن تبقى هذه القضية من أعقد القضايا اللّغوية لذلك صعبت دراستها، مما يستوجب أن تتكاثف الجهود و إن اختلفت المواطن لتذليل صعوباتها، لنتمكن من تحديد أقسام الكلام في اللغة العربية.

---

[1] الإسترابادي ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي، الوافية في شرح الكافية ،ص05

[2] فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلام العربي،ص125

المبحث الثاني:

آراء الأستاذ مهدي المخزومي في تقسيم الكلام:

سار" مهدي المخزومي"على خطا"إبراهيم أنيس" نفسها في مسيرة بحثه محاولا تحديد أقسام الكلام العربي, فكانت عنده أربعة على حد قوله: الفعل, الاسم, الأداة, الكنايات,يقول:" فجدير بنا أن نقسم الكلمة إلى أربع أقسام بدلا من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديما و حديثا وهي الفعل, الاسم, الأداة, الكنايات"[1]

يبدو جليا أن" مهدي المخزومي" ارتضى التقسيم الرباعي- الذي حدده- للكلام العربي، وقد تكلم عن الفعل فذكر أنه أحد أقسام الكلمة الرئيسية التي يتألف منها الكلام, وهو كذلك عند النحاة القدماء والمحدثين, ولكن القدماء يعنون بالفعل من جانب ضيق محدود, ويشير إلى الجانب الذي عني القدماء بمعالجته هو ما للفعل من عمل فيما يليه من فاعل أو مفعول أو ظرف أو غيرهما , وهو عندهم أقوى العوامل بحيث يعمل متقدما ومتأخرا ويعمل مذكورا أو محذوفا، أو رفعا أو نصبا, وهو من القوة بحيث أعار القدرة على العمل أسماء وحروفا, لأنها تضمنت معناه كاسم الفاعل واسم المفعول و الصفة المشبهة باسم الفاعل أو أفعل التفضيل,أو أشبهته في اللفظ كـ:"إن وأن وكأن و ليت و لعل"

والفعل مهم عند النحاة المحدثين،.حيث تقوم أهميته على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب, فالفعل مصدر الاشتقاق وهو يعبر عن الأحداث وأزمانها, كما أنه أهم مقومات الجملة لأن الإسناد مستمد منه, ولأنه شائع الاستعمال في اللغة العربية وموضع اهتمام المتكلمين,

وأقسام الفعل مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، فأقسامه عند البصريين ثلاثة: الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر, وأقسامه عند الكوفيين ثلاثة أيضا وهي: الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم.

وكانت تسمية الفعل الماضي بهذا الاسم مبنية على مقالتهم بدلالته على الزمان الماضي, أما الفعل المضارع فتسميته لا تشعر بالزمان, ولكنها تشعر بأنه معرب لأنه ضارع الأسماء في حركاته وسكناته, ويعنون بالأسماء أسماء الفاعلين, وذلك لمشابهة المضارع اسم الفاعل في تحرك أوله وسكون ثانيه وتحرك ثالثه, ولأنه يقوم مقام

---

[1] مهدي المخزومي،في النحو العربي قواعد و تطبيق ،ص

الاسم في الإعراب بوقوعه خبرا أوحالا أو نعتا أو غير ذلك, وهي تسمية متكلفة لا سند لها, وقـد أدى شـبهه بالاسم إلى جعله معربا دون قسيميه الآخرين, لأنهما لا يضارعان الاسم,فوجب لهما البناء.

وقد كانت العربية في قديمها لا تجد للتعبير عن الأزمنة إلا صيغتين اثنتين هما: صيغة (فعل) وصيغة (يفعل), ولكنها لم تكتف بهما ولم تجمد عليهما, فقد أخذت تطور أساليبها وأبنيتها ومركباتها, فاستحدثت صيغا جديدة، لـم تكن معهودة من قبل في العربية القديمة, وطفقت تخصص صيغة (فعل) بالدلالة على وقوع حدث في الماضـي, وتطرد صيغة(يفعل) في أكثر استعمالاتها إلى الحاضر أو المستقبل, واستعانت ببعض الأفعال والأدوات, تلحقهـا بصيغي "فعل" و"يفعل" لتدلا على ما لحقهما أرادت العربية إلى التعبير عنه في بناء مركـب اتـصلت أجـزاؤه, وتعاونت على إبراز مثل هذه الدلالة الجديدة، و وجدت صيغ مركبة شاعت في الاسـتعمال, ورددتهـا ألـسنة المتكلمين, وحفظتها النصوص التي انحدرت إلينا منهم أمثال:"قد يفعل, وكان قد يفعل, وكان فعل".

((فالنحاة إذن كانوا قد بنوا تقسيمهم الفعل, واختلاف صيغه على أقسام الزمان, وخصوا كل صـيغة بزمـان معين, فإذا حاولوا تطبيق صيغ الفعل على أقسام الزمان، واجهتهم أمثلة لا تقع تحت حـصر تستعـصي علـى التطبيق, فاضطروا إلى التأويل والاعتذار عن هذا الاستعمال, أو ذاك, بإجابات تنطوي على كثير مـن التمحـل والتكلف, والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة)).[1]

كما أن الفعل الماضي أو بناء (فعل) لا يقتصر على الدلالة على الزمان (الماضي), كما يفهم مـن تقـسيمهم الفعل, وأن الفعل المضارع ليس خالصا للمستقبل أو الحاضر، فقد يدل الفعل الماضي على وقوع حدث في غير الزمان الماضي أو لا يدل على زمان حقيقي كالفعل الماضي بعد "إذا" ولو في الشرط, نحو قوله تعالى: "إِذَا جاء نَصر ا ِ والفتح" وقولنا:"لو كان الأمر كذا لكان كذا وكذا", وقد يدل على أن الحدث الذي يعبر به عن وقوعه لا يقع في زمان بعينه, ولكنه مؤهل للوقوع في جميع الأزمان: الماضي والمضارع والمـستقبل, كمـا أن الفعـل المضارع لا يقتصر على الدلالة على الحال أو الاستقبال, ولكنه يدل على الماضي إذا سبقته "لـم" أو"لمـا" فـي النهي, وهو في كثير من الاستعمالات لا يدل على زمان البتة, وكل ما يدل عليه هو أن الحـدث الـذي يعبـر

[1] مهدي المخزومي ،في النحو العربي نقد وتوجيه ،منشورات المكتبة العصرية،صيدا ،بيروت،ط1،(1964) ،ص144

بالمضارع عنه لم ينته, أو لم يتم كل ذلك,لأنهم لم ينهجوا النحو منهجا لغويا ولكنها تستنبط من الدرس النحـوي نفسه، ومن الاستعمالات التي توجه النحو توجيها لغويا لا ينبني على منطق العقل كما يقول "مهدي المخزومي".[1]

وفي حديثه عن الفعل رأى أنه في العربية أربعة أقسام:

الأول: ما كان على وزن (فعل) وهو ما يسمى بالفعل الماضي وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقـوع الحدث في الزمان الماضي, وقال عنه إن له دلالات زمنية مختلفة,

الثاني: ما كان على وزن (يفعل) وهو ما يسمى بالفعل المضارع, وهو الذي يدل في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التكلم، وذكر عنه أن له دلالات زمنية معينة ,

الثالث: ما كان على وزن (فاعل), وقال عنه إنه هو الذي يسميه البصريون (اسم الفاعـل) ويـسميه الكوفيـون (الفعل الدائم), وقال عنه فعل حقيقة في معناه وفي استعماله إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه ثم تحدث عن الدلالات الزمنية لهذه الصيغة,

الرابع: أبنية أخرى وهي التي تدل على طلب إحداث الفعل، وقصد بذلك فعل الأمر و بين أن له بناءين:

1- بناء "أ فعل" و ما على مثاله نحو:" اقرأ يا هذا"، أكرم ضيفك ... إلخ.

2- بناء " فَعال" نحو: تراك *[2]هذا، أي اترك هذا، و حذار أن تفعل ... إلخ، و أوضح " المخزومي" أن هذا الفعل ببناءيه لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان و لكنه طلب محض، يواجه به المخاطب لأحـداث مضمونه فورا، و كلا البناءين مطرد صوغه، إلا أن البناء الأول (أفعل) يصاغ من الثلاثي و من الرباعي، و من المجرد و من المزيد و أن البناء (فعال)، إنما يصاغ من الثلاثي المجرد في أغلب استعمالاته[3]

تحدث الأستاذ " المخزومي " عن الاسم و أحـوالـه المختلفة من بناء و إعراب وتعريف و تنكير و تذكير، و تأنيث و إفراد و تثنية و جمع، و قد جعـل التـعريـف و التنكـير و التذكير و التأنيث و الإفراد و التثنيـة والجمع أمورا خاصة بالأسماء دون غيرها من أقسام الكلم، و قد اعتبر الضمائر و الإشارات والموصولات في مجموعة واحدة سماها الإشارات اللغوية عندما تعرض للحديث عن طرق تعريف النكرة.[4]

---

[1] المرجع نفسه ،ص153

[2]* هذا وإضرابه من الأمثلة لأسماء الأفعال المحولة،يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد (التام التصرف) و يسمى باسم الفعل المعدول عن الأمر، وقد شذّ مجيئه من مزيد الثلاثي نحو :"دَرَاكِ"بمعنى أدرك،و" بَدَارِ"بمعنى "بادر"

[3] مهدي المحزومي، في النحو العربي، قواعد و تطبيق، ص21-25

[4] المرجع نفسه ، ص31

ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن الأداة فذكر أن الأدوات كلمات, إذا أخذت مفردة غير مؤلفة، فليس لهـا دلالـة على معنى، و لا تدل على معانيها إلاّ في أثناء الجملة، و مثل لذلك، ثم خاص إلى القول بـأن هـذه الأدوات و أضرابهن أدوات لا تدل على معانيها دلالة الأسماء و الأفعال على معانيها، لأنها خلو من المعـاني إذا كانـت مفردة.

ثم أوضح" أن الأدوات في العربية كثيرة، دخلت الاستعمال على صورة مجموعات، كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات، تشترك في دلالة عامة، و تختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصة"[1] و بعد أن أتمّ الحديث عـن أقسام الكلم الثلاثة، تناول نقد النحاة القدامى في تقسيم الكلم فقال:" الفعل و الاسم و الأداة إذن هي الأقسام التـي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، و ليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الـدرس، و لكـنهم لـم يفعلوا، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية، أو النحوية، و لا صلة لها بها و هم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة، لم يتناولوها، إلا على أساس نظرية العامل، و إذا كانت الأسماء هـي التـي تتحمـل المعـاني الإعرابية كان اهتمامهم منصبا عليها، لأنها (معمولات) يبدو أثر العامل فيها واضـحا، لأنـها ترفـع و تنصـب و تخفـض، و الرفع و النصب و الخفض مظاهر لتأثير العامل، و الحركات الدالة عليها من ضمة و فتحة و كسرة آثار للعوامل تتركها في معمولاتها، أما الفعل و الأداة، فلم يوفوهما حقهمـا، و لـم يتناولوهمـا بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعمل و العامل، و إلا بمقـدار مالهما من تأثير فـي الأسـماء: رفعـا و نصبا، و خفضا، و مهما يكن من أمر فقد كانوا متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي حتى بدا و كأنه تقسيم أملاه العقل عليهم، و لكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسـماء، و لا تعريـف الأفعال، و لا تعريف الأدوات، و لم يعرض لها " سيبويه" أو يشر إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيلـه لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، و لا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه، و (امرأة) على إنسانة أنثى لا بعينها، و (شجرة) على نبته ذات ساق إلى غير ذلك، و لم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات، أو كنايـات، لأنها تشير إلى كل ذلك و يكنى بها عن كل ذلك، و إذا كان الأمر كذلك، فجدير بنا أن نقسم الكلمة إلى أربعـة أقسام بدلا من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديما و حديثا و هي:

---

[1] المرجع نفسه، ص48

1- الفعل 2- الاسم 3- الأداة 4- الكنايات[1]

و هنا يتبادر إلى أذهاننا سؤال جوهري: كيف يعرف الدكتور " مهدي المخزومي" الكنايات التي جعلها قسما رابعا من أقسام الكلم؟.

يقول الدكتور المخزومي:" الكنايات أو الإشارات في العربية طوائف, تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص, لأهميتها في الكلام, ولم يتناولها النحاة القدامى إلا في إطار ضيق من خلال ما كانوا يتوهمون لها من عمل، وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال, فالكنايات في العربية تتجمع في مجموعات, ويندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة"[2] وراح يقسمها بحسب وظائفها كالآتي:

1- **الضمائر:** ذكر أنها كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين وهي قسمان: متصلة ومنفصلة وتحدث عن أشكالها ووظائفها.

2- **الإشارة:** وذكر أن الغرض منها أو وظيفتها اللغوية هو الإشارة كما تدل عليه التسمية وإنما يتعين المشار إليه، بها بواسطة إشارة حسية تصحبها ثم عدد ألفاظها وبين ظروف استعمالها في اللغة بتعدد معانيها الوظيفية.

3- **الموصول بجملة:** ذكر أنه كناية موصول بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم و السامع واعتبرها إشارات أيضا إلا أنها إشارات غير الحضور في أغلب استعمالاتها.

وإنما تعتمد في تبيين المشار إليه في جملة موصولة بها معهودة المضمون عند المتكلم والسامع, ثم ذكر "المخزومي" الموصولات, وضرب لها أمثلة في مجالات الاستعمال المختلفة المبنية على أساس تعدد معانيها الوظيفية وألفاظ هذا النوع : الذي, التي, اللذان, اللتان, الذين, اللائي, اللاتي, اللواتي, ما, من, وأي.

4- **المستفهم به:** ذكر عنه أنه كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام, فحملت عليها واستعملت استعمالها, وتشمل الألفاظ: من, ما, أي, كيف, أنى, متى, أيان, أين, كم, وذكر أن الأصل في الاستفهام أن يكون بـ هل و الهمزة, وهما أداتا الاستفهام, الأصليتان أما غيرهما من كنايات فمحمول عليهما, وأورد لكل الأمثلة المتقدمة أمثلة تصور واقع الاستعمال وتحدد وظائفها في الجملة.

---

[1] المرجع السابق، ص 45-46
[2] المرجع نفسه، ص 47

5- **كلمات الشرط:** ذكر عنها أنها كنايات تضمنت "إن" في الشرط فحملت عليها واستعملت استعمالها وهي: ما, مهما, من, أي, أين, متى, أيان, كيف, أنى, حيثما, وذكر بهذا الشأن أن الأدوات الأصلية للشرط في العربية هي: "إن" و"إذا" و"لو", مشيرا إلى أن غيرها محمول عليها, كتلك الكنايات التي مر ذكرها والتي تضمنت معنى "إن" فاصطنعت طريقها في الاستعمال.[1]

فهـذه هي أقسام الكلم العربي عند "مهدي المخزومي" والظاهر أنها أربعة أقسام: فعل, اسم, أداة, و كنايـة, ألا أن "مهدي المخزومي" هو أيضا لم يسلم من النقد كسابقه.

يبدو أن "الدكتور المخزومي" أخذ بالتقسيم الكوفي للفعل, فالكوفيون يرون أن الفعل ينقـسم ثلاثـة أقـسام: المضارع, الماضي, والدائم, وجعلوا فعل الأمر مقتطعا من المضارع,وذكروا له بناءين (أفعل, فعـال) ولـذلك كانت صيغة "أفعل" عندهم معربة بالجزم وليست مبنية على السكون".[2]

و لم يحدد الدكتور "المخزومي" الأسس التي اعتمدها للتفريق بين أقسام الكلم, وقـد اكتفـى بـذكر بعـض علامات الاسم والفعل, ولم يذكر علامات الأداة, كما أنه لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم اسـم بينما تحدث بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية متأثرا بالمذهب الكوفي الذي ساقه إلى إهمال طائفة مـن الكلمات لها سمات شكلية ووظيفية تنفرد بها عن الأسماء والأفعال هي طائفة الصفات.[3]

حين تعرض الدكتور"المخزومي" لتحديد أقسام الكلم وقع في بعض الخلط من تقسيماته, ففي كتابه "مدرسـة الكوفة" اعتبر الإشارات والموصولات أسماء وضمنها تحت عنوان "أسماء الإشارة والأسماء الموصولة",[4] أي أنه أدرج هذه الأخيرة تحت قسم الاسم, في حين يعتبرها في مكان آخر من كتابه " النحو العربي قواعـد وتطبيـق" كنايات، أي أنه أدرجها تحت قسم الكناية.

لم يتطرق "الدكتور المخزومي" في تقسيمه للكلام إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة, وبالتالي فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها, فما موقع صيغ المدح والذم والتعجب وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال, وكان وأخواتها مثلا بين أقسام الكلام ؟

---

[1] المرجع السابق ،46 - 62-.
7 ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف ،, المسألة 72-ج2-ص524
[3] فاضل مصطفى الساقي-أقسام الكلام العربي ،ص133
[4] مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو, دار الرائد العربي, بيروت, لبنان, ط3(1986). ص197-

كان على الدكتور" المخزومي" وقد قدم لنا آراءه في تقسيم الكلام ألا يغفل "الخالفة", وما يندرج تحت عنوانهـا من كلمات, والمعلوم أن ذكرها ورد على لسان بعض أئمة المذهب الكوفي الذي تأثر كثيرا بآرائه.[1]

حاول "مهدي المخزومي" من خلال دراسته التي عرضنا لجزء يسير منها أن يحدد أقسام الكلام العربي, وقد كانت عنده أربعة, وبعد حديثه عن أقسام الكلام الثلاثة تناول نقد النحاة في التقسيم, ودورانهم فـي فلـك التقـسيم الثلاثي, إلا أن الشيء الملاحظ على تقسيم "الدكتور المخزومي" هو بقاؤه قاصرا في أن يحـدد أقـسام الكـلام العربي, وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المنهج الذي انتهجه, فكان في غالب مواضع دراسته وصفيا ، هذا من جهـة, وكذا تأثره الشديد بآراء المذهب الكوفي من جهة ثانية.

وبعد هذه الوقفة العلمية مع "الأستاذين "إبراهيم أنيس" و "مهدي المخزومي" في مسألة تقـسيم الكلـم, وقـد خصصا جانبا هاما من دراستهما لها, فبعد هذا كله نرى أن نعرض لأحد الباحثين الذي لا شك أنه عانى الكثير من آراء النحاة في تقسيم الكلم, وهو الأستاذ "تمام حسان" الذي لم يشأ إلا أن يمارس نقدهم فـي هـذه المـسألة المهمة, حيث لم يكتف بممارسة النقد- كما فعل غيره من النحاة القدماء والمحدثين- بل وضع بنظراته العلميـة الحلول التي رأى أنها البديل العلمي الذي يضع حدا لاضطراب التقسيم عند النحاة.

---

[1] فاضل مصطفى الساقي – أقسام الكلام العربي، ص135

المبحث الثالث :

آراء الدكتور "تمام حسان" في تقسيم الكلام العربي:

كان للدكتور " تمام حسان" نشاطه الواضح في ميدان النحو العربي، و أول ما أثار انتباهه في ذلك ظاهرة تقسيم الكلم و التعرض لتقييم آراء نحاتنا القدماء، حيث قبل تعرضه للحديث عن أقسام الكلام، تناول الحديث عن منهج النحو بعد أن حدد مفهوما للنحو بقوله:"النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص" [1]

وقد آخذ النحاة القدماء على توظيفهم الخاطئ لمقولتهم الشهيرة (الإعراب فرع المعنى)، لأن النحاة القدماء في نظره قد صرفوا كلمة (المعنى) إلى المعنى المعجمي حيناً, و إلى الدلالي حينا آخر, و الصواب عنده أن تصرف للمعنى الوظيفي, و أشار إلى" أن النحو هو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السياقية"[2], ليخلص في النهاية إلى أن الدراسات اللغوية تتجه إلى تحديد المعنى, حاصراً المعنى في مدلول العلامات اللغوية سواء كانت أصواتا أو كلمات أو جملا, راسماً المنهج الذي يوصل إلى هذا المعنى, و هو المنهج الشكلي في نظره, لينتقل بعد ذلك للحديث عن أقسام الكلام, ناقداً ما جاء به القدماء من تقسيم بقوله: "و لقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا و إنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم و فعل و حرف"[3]

و أورد بعد ذلك الأستاذ "تمام حسان" أسساً رأى أنه يمكن أن ينبني عليها تقسيم الكلمات, و شرح تطبيق كل منها على التقسيم, فالشكل الإملائي, و التوزيع الصرفي و الأسس السياقية, و معنى الوظيفة أسس صالحة لأن تكون منطلقا لتقسيم الكلمات في اللغة العربية, و توضيح حقيقتها.

و لقد ذكر الأستاذ "تمام حسان" أسسا أخرى في مجال آخر, فأبقى على بعض الأسس التي شرحها في كتابه "مناهج البحث في اللغة" و أضاف أسسا أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" مؤكدا في كل مرة أن أمثل الطرق التي يتم من خلالها التفريق بين أقسام الكلم هي قيامه على اعتبارين مجتمعين أساس المعنى و أساس المبنى, متحدين, و عليه هل يمكننا أن نعتبر هذين الأساسين مقابل

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة،ص192

[2] المرجع نفسه،ص195 .

[3] المرجع نفسه،ص196.

المقاييس التي اعتمدها النحاة القدماء في تقسيم الكلام, و هل هذان الأساسان هما الحل للغز الـذي يعـد مـسألة اضطراب النحاة و حيرتهم, أم أنّها مجرد محاولة جادة تنطلق من أرضية خصبة تسمى القسمة الثلاثية؟

فاعتمادا على محطتي المعنى و المبنى كان التقسيم عند "تمام حسان" سباعياً بعدما كان في أول الأمر ثلاثياً, و من هنا نجد المحدثين من علماء اللّغة لا يرتضون التقسيم التقليدي للكلمة, و يشرعون في البحث عن تقـسيم جديد يقوم على ملاحظة الواقع اللغوي, و يكتفي بوصف الحقائق اللغوية, و لا يتجاوز ذلك إلـى البحـث فـي ميتافيزيقا اللغة, و بادئ ذي بدء نراهم يؤثرون تسمية هذا المبحث باسم "فصائل الكلمة" إذ يرونها أوفـق مـن التسمية التقليدية "أجزاء الكلام", و هم يصنفون الكلمات تصنيفا علمياً يقوم على أساس من الصيغة و الوظيفة أو المبنى و المعنى معاً.[1]

و بناء على الأسس نفسها التي اعتمدها الأستاذ "إبراهيم أنيس" و قد طرح وفقها تقسيما رباعياً أضاف فيـه الضمير قسما رابعاً[2], كما أن من النحاة من أضاف إلى هذه القسمة الثلاثية قسماً رابعاً سماه الخالفة, و يقصد به أسماء الأفعال, قال أبو حيان: "و ذهب بعض المتأخرين إلى أنها (يعني أسماء الأفعال) ليست أسماء و لا أفعالاً و لا حروفاً, فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة, و يسميها الخالفة فهي قسم رابع من قسم الكلمة"[3] ،إذ تشير بعض المصادر النحوية أنه لم يخرج عن التقسيم الثلاثي إلاّ أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي إلى تقسيم رباعي, ليضيف الدكتور "محمود السعران" قسماً خامساً و هو "الصفة" ،فيصير التقسيم به خماسيا عنده،أي أضاف إلـى الأربعة "الصفة" قسما خامسا "[4], كما أن الدكتور أنيس فريحة لا يكتفي بهذا التقسيم و يصل بالكلم إلى ستة أقسام, حيث جعل " الظرف" قسماً سادساً[5].

ليخلص "تمام حسان" في نهاية المطاف إلى أن أقسام الكلم العربي سبعة, و هي عنده: الاسم, الصفة, الفعـل, الضمير, الخالفة, الظرف, و الأداة, ليكون "تمام حسان" في مقدمة نحاة العرب المحدثين الذين استرعوا الانتباه.

و ليحترز على ما قدمه من نقد للنحاة القدماء حين قدموا التقسيم دون أسس اعتمدوها في ذلك ،ذكر الأقـسام السبعة،وأعقبها بأسس التقسيم الذي ارتضاه،فكانت المباني عنده مشتملة على الأسس التالية :

---

[1] عاطف مدكور،علم اللغة بين التراث و المعاصرة، ص154- 155
[2] إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة،ص279- 294
[3] السيوطي،الأشباه والنظائر،ج3،ص71
[4] محمود السعران ،علم اللغة ،ص258.
[5] أنيس فريحة،نظريات في اللغة ،دار الكتاب اللبناني،ط3،(1973)،ص181- 182

- الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام والرسم الإملائي.

أما المعاني فكانت مشتملة على الأسس التالية:

- التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، والمعنى الجملي[1] ثم استخدم الدكتور "تمام حسان" هذه الأسس للتمييز بين أقسام الكلم، بعد أن رأى التقسيم الذي جاء به النحاة القدماء بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى، فالتمييز بالمعنى المفرد المستقل ما لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو: معنى "ضرب" الدال على المصدر والزمان،أو لا جزء له، كمعنى "ضرب" و"نصر"[2]، فإذا كان "تمام حسان" يرى تقسيم القدامى بحاجة إلى إعادة نظر و أنه من الضروري الاعتماد على كل من اعتباري المعنى والمبنى، هل هذا يعني أنه مقياس حصري ينبغي الاعتماد عليه لتقسيم الكلام ،وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن تطبيق ذلك ؟

يرى" تمام" أن كلمة "حسن" لا يتحقق معناه إلا بتضام حروف الحاء والسين والنون على الترتيب، فليس لأي حرف منها القدرة على تحقيق معنى كلمة "حسن" جزئيا و لا كليا فالمعنى المفرد لا يتجزأ إلى حروف لفظه كأنه جوهر، وشروط المعنى المفرد هي:

أ- وجود مجموعة من حروف العربية .

ب- تحقق معنى من تضام مجموعة الحروف.

ج- استحالة تجزئة المعنى حسب الحروف أو المقاطع.

أما في استخدام اعتبار المبنى الصرفي كهيئة حاصلة للكلمات ذات المعنى المعجمي المفرد المستقل، وهي تضم الأفعال و معظم الأسماء، و قد تبين نحاة العربية أن المبنى الصرفي يتحد في الدلالة مع الزمن تارة ، وينفك عن هذا الإتحاد أخرى، فسموا الكلمات المعجون معناها بالزمن أفعالا والكلمات المنفكة بمبناها عن الارتباط الدائم بالزمن أسماء[3]، هو الأمر الذي أكده "ابن عصفور" عن اللفظ المفيد: فذكر" أن الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، كما أشار للفعل انه لفظ يدل على معنى في نفسه و يتعرض ببنيته للزمان "[4] .

---

[1] -تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، مصر (1973)، ص 88

[2] -الاستربإذي الرضي، شرح الكافية، ج1، ص22

[3] - حسن الملخ، التفكير العلمي ، ص 109-110

[4] -ابن عصفور، المقرب ، ص68

فمهما اختلفت المقاييس أو الأسس أو الاعتبارات، ومهما بدا من اختلاف في عدد الأقسام أو في درجات الاهتمام بقسم أو أكثر من هذه الأقسام الأخرى، فإنه يحد عن أصل التقسيم الثلاثي، ليكون الأرضية الخصبة لمسيرة التقسيم الحديث باعتبار محاولة "تمام حسان" أكثر دقة في إعادة تقسيم الكلم في اللغة العربية حديثا، فجاء محل استحسان لدى عدد من الباحثين مثل: فاضل مصطفى الساقي ......

وذلك بعد ما ضرب لنا الدكتور "تمام حسان" في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها أمثلة للتصنيف الموضوعي العلمي الذي يتفق عليه عدد من النحويين كالدكتور "فاضل مصطفى الساقي"، الذي حاول أن يقدم دراسة شاملة عن تقسيم الكلم في العربية، ذكر من خلالها آراء النحاة القدماء والمحدثين، مدعما دراسته بالنقد والتحليل و مساندا لأستاذه " تمام حسان" في التقسيم السباعي ، بدليل أنه تقسيم مبني وفق معايير متناسقة تتمثل في المعنى والمبنى والتركيب باعتبارها الطريقة المثلى التي يمكن استعمالها في مسألة التمييز بين أقسام الكلم، فكان التقسيم عند "تمام حسان" على هذا النحو :

أولا: الاسم: يرى في حديثه أنه يشتمل على خمسة أقسام:[1]

1- **الاسم المعين:** وهو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام و الأعراض المختلفة، وهو ما سماه النحاة اسم الجثة.

2- **اسم الحدث:** هو ما يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها، إما على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

3- **اسم الجنس:** و يدخل تحته اسم الجنس، كعرب وترك ونبق وبجع، واسم جمع كإبل ونساء.

4- **مجموعة الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بميم زائدة:** وهي اسم الزمان واسم المكان، واسم الآلة، ويطلق عليها اسم (الميميات)، ولم يعتبر الأستاذ " تمام حسان" المصدر الميمي من هذه المجموعة و برر ذلك أن هذا المصدر و إن اقترب من اسم الزمان ، أو اسم المكان واسم الآلة من حيث الصيغة، فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر، و مادام يفيد الدلالة على الحدث فهو اسم حدث .

---

[1] -تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص 83-84

5- **الاسم المبهم:** ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين ،إذ تدل عادة على الجهات والأوقـات والموازين والمكاييل والمقاييس و الأعداد ونحوها، وهذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيـين مقـصودها إلـى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من طرف التضام ، وذكر من تلك الأسماء:

*الأعداد: كواحد، اثنان.... ينزاح إبهام هذا النوع عن المبهمات بتمييز العدد.

*الموازين: كأوقية، رطل، قنطار.... ينزاح إبهاما بالتمييز أو بالوصف.

*المكاييل: قدح، صاع.......ينزاح إبهامها بالتمييز أو بالوصف.

*المقاييس: كشبر، ذراع، باع.... ينزاح إبهامها بواسطة التمييز .

*الجهات: فوق، تحت، أمام، وراء.... يزول إبهامها بالإضافة

*الأوقات: حين، وقت.... يزول إبهامها بالإضافة أيضا مثل: وقت طيب.

*أسماء صالحة لمعنى الجهات و الأوقات على السواء، فلا يزول هذا الإبهام عنها إلا بالإضافة إلى جهـة فتصير بمعنى الجهة، أو إلى وقت فتصير بمعنى الوقت، كعند، لدن، قبل [1]....

وعند حديثه عن الاسم المبهم، ذكر جواز انتقال الجهات و الأوقات عن أسميتها لتستعمل استعمال الظرف. فتكون الجهات كظروف المكان ، و تكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ،لكن هذا الاتجـاه لا يخرجها عن اسميتها و لا يدخلها في قسم الظروف.

هذه الأنواع الداخلة تحت مفهوم الاسم و طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل نوع كما يراها الأستاذ "تمام" و الملاحظ أنه أبعد من طائفة الأسماء المواد التالية:

الصفات، الضمائر، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات، الإشارات، الموصولات، الظروف الأصلية مثل: إذا، إذ، حيث.[2]

وبعدما ذكر التقسيمات الخمس للاسم، فرق بينه و بين أقسام الكلم الأخرى بفروق يتصل بعـضها بـالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى ملخصا ذلك على النحو التالي:

---

[1] مصطفى فاضل الساقي،أقسام الكلم،ص144

[2] ـ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 91.

- فمن حيث الصورة الإعرابية: يرى أن الاسم يقبل الجر لفظا ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكـلـم إلا الصفـات، و أما الضمائر و الظروف فيجر محلها لا لفظها، لأن جميع الضمائر و جميع الظروف من المبنيات إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول.

- أما من حيث الصيغة: فقد حدد النحاة أبنية المصادر، و صيغة المرة و الهيئة، وصيغ الزمان والمكان و الآلة، و أن الاسم يمتاز بهذه الصيغ عما عداه من أقسام الكلم، ويمتاز عن الصفة بأقسامها الخمسة.

- ومن حيث قابلية الدخول في جدول: فإن الجداول ثلاثة أنواع:[1]

منها جدول الإلصاق: و به نكشف ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق . و جدول التصريف: كأن نعمـد إلى الفعل الماضي من مادة ما فتنظر فيما إذا كان له مضارع أو أمر أو لم يكن.

وأخيرا جدول الإسناد: وذلك كأن نعمد إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، فنسنده بحسب الضمائر .

فالأسماء لا تقبل الدخول في النوع الأول من هذه الجداول ولا يدخل النوع الثاني (جدول التصريف) منـه إلا اسم الحدث و الميمات، أما الصفات الخمس فتدخل في النوعين الأول والثاني دون الثالث، أما الأفعـال الثلاثـة فتدخل في الأول و الثاني و الثالث على حد سواء.

- و من حيث الرسم الإملائي: فمن هذه الناحية، يمتاز الاسم و الصفة بقبول التنوين إملائيا، فـإذا وجـدت سمات التنوين في كلمة، فإما تكون اسما أو صفة و لا تكون غير ذلك.

- أما من حيث اتصاله باللـواصـق وعـدمـه: كما هو موضح أن الأسماء فيمـا عـدا اسـم الحـدث و الميمات ، لا تقبل الدخول في جدول غير الجدول الإلصاقي، إذ نجد فيه أن الأسماء تقبل أنواعـا خاصـة مـن اللواصق، كأداة التعريف و ضمائر الجر المتصلة، وتاء التأنيث و علامتي التثنية و الجمع، ولا يشارك الاسم في هذه السمات إلا الصفات، ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصفات، فالأداة مـثلا: مـع الأسماء معرفة، ومع الصفات موصولة.[2]

أما من حيث التضام و عدمه ، فالمقصود بالتضام هنا غير اتصال اللواصق بالكلمة، فاتصال اللواصق ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة، أما التضام، فهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل

---

[1] - المرجع نفسه،ص 92

[2] - المرجع السابق ، ص، 93.

إحداهما تستدعي الأخرى، فللأسماء حالات من التضام لا تشاركها فيها غيرها، فمن ذلك مجيئها بعد أداة النداء، فإذا جاءت صفة بعدها فإن النحاة يجعلونها على حذف موصوف، وإذا جاء ضمير المخاطب ضمنوه معنـى يـا مخاطب، و إذا جاء ضمير الإشارة، كان عندهم مضمنا معنى يا مشارا إليه .

ولكن من حيث الدلالة على مسمى: لقد وجدنا في كل ما سبق من السمات أن الصفة تـشارك الاسـم علـى صورة فيما يتميز به عن باقي أقسام الكلم ، أما هنا فيفترق الاسم والصفة فيمتاز الاسـم عـن بـاقي الأقـسام الأخرى بأنه يدل على مسمى ، فلا يشابه واحد فيها من حيث المعنى إلا من حيـث الدلالـة علـى الحـدث، فالمعروف أن الفعل يدل على حدث و زمن، والذي سوى الزمن من هذين المدلولين المصدر و الفعـل و هـو الحدث، ومن ثم يكون "ابن مالك" كأنه قد عرف المصدر بأنه اسم الحدث، ولكن دلالة المصدر على الحـدث لا تجعله من الصفات ، فهي تدل على الموصوف بالحدث، ولا من الأفعال فهي تدل على اقتران الحدث بـالزمن، فالصلة بين الاسم و بين معنى الحدث تختلف عن صلة الفعل والصفة و كلـيـهما بهذا المعنى ، فصلة الاسـم به صلة الاسم بالمسمى ، أما مداول الصفة فهو " الموصوف" و أما مدلول الفعل فهو"الاقتران" وهما غير الحدث نفسه .

ومن حيث التعليق: فإن العلاقات النحوية فهي الإسناد والتخصيص و بالنسبة والتبعية، فأما من جهة الإسناد فإن الاسم بكل أنواعه يقع موقع المسند إليه ولكن المصادر(اسم الحدث) منه تقع أحيانا في موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن إليها، أما من جهة التخصيص، فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة، فتكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف، و الأفعال لا تقع هذا الموقع، ولكن الصفات والضمائر و الظروف تقعه.

وأما من حيث النسبية فإن الأسماء تجر إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة، وتشاركها أيضا الصفات والضمائر و الظروف، و أما التبعية فإن الأسماء لا تقع نعوتا ، ولا تقع توكيدا معنويا منها إلا النفس و العـين وكل، ولكنها تقع توكيدا لفظيا، وهى جميعها تقع معطوفة و معطوفا عليها كسائر الأقسام، وتقع بيانا و بـدلا، و هذا المعنى الأخير مما تمتاز به الأسماء .

وبناء على ما عرضناه نستخلص أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانـا و مـع الـضمائر أحيانـا أخرى ومع الظروف في بعض الحالات، مما يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقـسم خـاص ليـست الصفات منه ولا الضمائر, ولا الخوالف ولا الظروف، ولكننا رأينا من حيث الصيغة أن الأسماء تمتاز بـصيغة خاصة، ومن حيث الدلالة على المسمى أنها تنفرد بهذه السمة من جميع الأقسام الأخرى[1] .

" فالاسم يمتاز على جميع أنواع الكلم بأنه يدل على مسمى"[2] في حـين لا تـدل الـصفات ولا الأفعـال ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف ولا الأدوات على المسمى كما سنرى ، ومن هنا فلا يشابه الاسم واحد منها من جهة المعنى"،[3] الذي تدل عليه التسمية (الاسم) فالنحاة جعلوا تحت الاسم كل أنواع الكلم ما عـدا الأفعـال والحروف، حتى (إذا) و (إذ) عندهم من الأسماء، وهم عندما تواجههم كلمات لا يظهر عليهـا معنـى الاسـمية يستعملون معها ما سموه دليل السبر والتقسيم، كأن يقولوا مثلا عن (كيف): لا تخلوا من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا فكونها حرفا باطل، وكذلك كونها فعلا باطل، و إذا بطل القسمان ثبت كونهـا اسـما[4] ، فلمـا اكتفـى "سيبويه" بذكر أمثلة عن الاسم ولم يعرفه من جهة معناه فقال :" الاسم رجل و فرس وحائط "[5]، حيث يفهم مـن هذه الأمثلة أن الاسم ما دل على مسمى غير أن النحاة فهموا منه انه "اللفظ الدال على المعنى المفـرد المقابـل للفعل و الحرف"[6] وقد يتعدى الفهم عند النحاة إلى ما يقابل الصفة وما يقابل الظرف، فيكون هو المعنى المنشود الذي نقصده للاسم في التقسيم الحديث للأستاذ "تمام حسان" .

<u>ثانيا: الصفة:</u> وجعلها" تمام" القسم الثاني من أقسام الكلم، مشيرا إلى أنها تنقسم في العربية إلى خمسة أقسام هي:

1 -اسم الفاعل ، 2- اسم المفعول ، 3- صيغ المبالغة ، 4- الصفة المشبهة ، 5- اسم التفضيل .

و الصفة لا تدل على مسمى كالاسم بل تدل على موصوف، بما تحمله من معنى الحدث ويبرر إفرادها بقـسم خاص من أقسام الكلم بان مفهومها، يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النحاة، فاسم الفاعل عند النحـاة هـو الصفة الدالة على فاعل الحدث، واسم المفعول هو ما دل على الحدث و مفعوله، وصيغ المبالغة هي الدالة علـى

---

[1] المرجع السابق،ص94-96
[2] ـ الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص 49-50.
[3] ـ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 95.
[4] ـ العكبري، مسائل خلافية، ص 56-57.
[5] سيبويه، الكتاب، ج 1، ص12.
[6] ـ الكفوي، الكليات، ص84.

فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير ،وأن الصفة المشبهة تدل على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت، واسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث.[1]

و على هذا فرق النحاة بين الصفة و الاسم من جهة المعنى بان الصفة تدل على ذات وصفة، نحو: "أسـود" فهذه الكلمة تدل على شيئين:

أحدهما الذات و الآخر السواد، أما الاسم فلا يدل إلا على شيء واحد هو ذات المسمى[2]، وإذا كان هذا هـو الفرق بين الصفات و الأسماء من حيث المعنى، فإن هناك فروقا شكلية أوضحها الأستاذ "تمام" وكلهـا صـالحة لتكريس الفرق بين الصفات وبين بقية أقسام الكلم [3] .

فيذكر من حيث الصورة الإعرابية أن الصفات تشارك الأسماء في قبول الجر لفظا، و تأكيدا لهذه المشاركة أيضا تأتي الصفات ما يأباه الاسم من الجزم والإسكان في غير الوقف، وبهذا تتميز الـصفات عـن الأفعـال و الخوالف و الأدوات على نحو ما تميزت الأسماء عنها أيضا، ولكن الصفات بهذا تفارق الضمائر والظـروف التي لا تقبل الجر لفظا، وإنما تقبله محلا فقط ، إلا أنه من حيث الصيغة، فتمتاز الصفـات عـن بقية أقـسـام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافا، فإذا اتفقت الصفة و صيغة الاسم، فإن الصيغة كقرينة لا تكفي وحدها للتمييز بين أقسام الكلم في التركيب، فإن من أوضح الأمثلة على تقاطع الكلمات في مبنى الصيغة ما نجده في كثير من الأسماء و الصفات، حيث تتجانس صيغها ولا يفرق بينها إلا المعنى ألتقسيمي مثـل:(فَأْـس- سهل)، (فَرس- بطَل)،(كَبِد- حذِر)،(قُفْل- حلْو)،(عنُق- جنُب)، وللتفريق بين الصفات والأسماء، لجأ الـدكتور "تمام" في أمر التفريق بينهما إلى ما سماه بالجدول، لتحديد ما كان من الأمثلة اسما أو صفة، فما كان له فعل من مادته أو كان صالحا لذلك، فهو صفة، وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم، ومن حيث الجدول فقد ذكر مـن حيث الصيغة أن الذي يعين على نسب الصيغة: إلى الاسم أو إلى الصفة عنـد اتفاقهمـا، إنمـا هـو الجـدول التصريفي الذي يحكي قصص العلاقات الاشتقاقية بين صيغة و صيغة أخرى، ومن ثمة تكون الكلمـة صـفة لا اسما، فإذا أخذنا كلمة مثل: (فاس) لم نجد تحت مادتها فعلا ثلاثيا ماضيا ولا مضارعا ولا أمرا ولا صفة فاعل و لا صفة مفعول ولا صفة مبالغة ولا صفة تفضيل، ومن ثم نعزف على أن نعتبرها صفة مشبهة، كما نعتبـر

---

[1] - تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها، ص 99-101.
[2] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص81.
[3] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 101.

الكلمة (سهل) التي تمتد مادتها الاشتقاقية على صيغ فعلية و وصفية أخرى مثل:(سهل ، يـسهل وأسـهل مـن غيره)، ومن ثم تكون هذه الكلمة صفة لا اسما[1] ،وقد ساق" السيوطي" في مزهره أمثلة كثيرة عن تقاطع الأسماء والصفات في مباني صيغها، ومما ذكره في " الثلاثي المجرد غير المضعف على (فَعل) اسما نحو: (فَهـد)، وصفة نحو: (صعب) و على فُعل: اسما نحو: قُفْل، وصفة نحو: حلْو وعلى فِعل: اسما نحو: جِـذْع، وصـفة نحو: نِكْس وعلى فَعل : اسما نحو : جمل ، وصفة نحو : بطَل، وعلى فَعِل: اسما نحو: كَبِد، وصفة نحو: حذِر: وعلى فَعل اسما نحو: سبع، وصفة نحو: نَدس، وغيرها من الأمثلة"[2]

ومن حيث الإلصاق وعدمه: بأن لا فرق بين الأسماء و الصفات من جهة ما يلصق بهما، فكلاهما يقبل الجر و التنوين و ال والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، وهما يمتازان هنا معا عن بقية أقسام الكلم، ولكننا سـنرى أنهما مع اتفاقهما مبنى، سيفرق معنى الإلصاق بينهما وذلك من حيث التضام .

فالصفة من حيث التضام تلتقي مع الاسم من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى، فتقبل كما يقبل الاسم النداء، وأن تكون مسندا إليه، وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسندا، و كذلك تكـون متعدية ولازمة، فتضام المفعول به مباشر، أو بواسطة الحرف،و متشابهتها الأسماء تنفي عنها أن تكون فعـلا، ومتشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسما، وإذ لم تكن الصفة اسما من الأسماء ولا فعلا من الأفعال فلا بد أن تكون قسما بذاته من أقسام الكلم. ومن حيث الدلالة على الحدث فإن الصفة لا تدل على الحدث وحده كما يـدل المصدر، ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل، ولا على مطلق مسمى كما تدل الأسماء، وإنمـا تـدل على الموصوف بالحدث، وبهذا تختلف عن بقية أقسام الكلم جميعها وذكر من حيث دلالتها على الـزمن، أنهـا تمتاز بقبولها معنى الزمن عن الأسماء فالزمن ليس جزءا من معنى الأسماء، وتمتاز برفضها أن تدل بـصيغتها الصرفية عن الأفعال التي تعتبر الزمن جزءا من معناها على جميع المستويات، كما أشـار الأسـتاذ "تمـام" أن الاسم يكون مسندا إليه، وأن الفعل يكون مسندا فقط، أما الصفات فتقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفـة شـبيهة بوظيفة الفعل في التعليق، وإذا كانت الأسماء من حيث التخصيص تخصص الإسناد بواسطة التعدية أو الـسببية أو المعية...إلخ، وكانت الأفعال باعتبارها أحداثا مسندة إلى غيرها تقبل التخصيص ولا تخصص هي شيئا، فإن الصفات تخصص غيرها كالأسماء ويخصصها غيرها كالأفعال، فتكون الصفة مثلا: مفعولا بـه و يكـون لهـا

[1] - المرجع نفسه ، ص 100-101.
[2] -السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، ج2،ص5.

مفعول به، وهي بهذا تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم، ويحق لها أن تكون لها قسما من الكلم قائمـا بذاته[1]

ومن ذلك ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف " فالصفة لا تتقدم على موصوفها، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى تمييز التذكير و التأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من ميلها إلى مثـل هـذا فـي أسماء الذوات التي منها رجل وامرأة، وأب، وأم، في حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثـل: كبيرة، حمراء...إلخ، هذا إلى أن من أسماء الذوات ما هو مذكر وليس له مؤنث مثل: كرسي، بيت، قلم...إلـخ ومنها ما هو مؤنث وليس منه مذكر مثل: شمس، دار، حرب...إلخ"[2] وأهم ما سجله النحاة في إسناد الصفات أن الصفة تقوم مقام الموصوف في الفاعلية مثل: " جاء الظريف العاقل"، وذكر "المبرد": " أن الصفة لا تقوم مقـام الموصوف، إلا إذا تمكنت في باب الوصفية، كأن تكون صفة فاعل أو صفة مشبهة"[3] .

وأخـيـرا نخلص إلى أن الصفات تختلف عن بقية أقسام الكلم في أنها تدل على موصوف بالحدث و تختلف عن الاسم الذي يدل على مطلق مسمى.

ثالثا: الفعل: يعد الحدث المقوم الأساسي للفعل، إذ لا يمكن أن يقوم فعل من دون حدث، فالفعل يختلـف عـن سابقيه اسم الحدث و الصفة في كونه ينبيء عن حركة الحدث، و المقصود بالحركة في الحدث هي ما يعبر عنها بمصطلح (التجدد)، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله: " وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجـدد، ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير، فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد و يحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما علـى الإطـلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد، وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيـه* ... وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فأنظر إلى قوله:" وكَلْبهم باسِطٌ ذِراعيهِ بِالوصِيد"[4]

---

[1] - تمام حسان،اللغة العربية، معناها ومبناها ص 101-103.
[2] - إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص274.
[3] - المبرد أبو العباس بن يزبد، المقتضب، تحقيق:حسن حمد، مراجعة إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص433.
*يدفعه برفق
1- سورة الكهف،الآية18

فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد، لا يؤدي الغرض، و ليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة و حصولها مـن غيـر أن يكون هناك مزاولة و تزجية فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا ...

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة و جدت الفرق ظاهرا بينا و لم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فإذا قلت: زيد طـويل و عمرو قصير، لم يصلح مكانه: يطـول و يقـصر، وإنمـا تقول: يطول و يقصر، إذا كان الحديـث عـن شيء يـزيد وينمو كالشجر و النبات و الصبي، و نحو ذلك مـا يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فأما و أنت تُحدث عن هيئة ثابتة، وعن شيء استقر طوله، ولم يكن ثـم تزايد و تجدد فلا يصح فيه إلا الاسم".[1]

ومن خلال النص الذي عرضناه نستخلص أن التجدد في الفعل يعني وقوعه جزءا فجزءا، أي أن في حدثه مزاولة و تزجية، مما يجعله يتميز عن الصفة و بقية الأقسام الأخرى للكلام، وعن تجدد الفعـل ذكـر "إبـراهيم السامرائي ":"أنه لا يجوز ،أن نلصق التجدد بالفعل، لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعـوم، إذ كيـف يفهـم التجدد و الحدوث في مثل :مات محمد، وهلك خالد وانصرف بكر، فهذه الأفعال كلها –كما يرى- أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد"[2] ، ومن هذا المنطلق انتقد السامرائي "الأستاذ المخزومي" فـي تفريقـه بـين الجملة الفعلية و الاسمية على أساس إفادة التجدد في الأولى وعدمه، أي الثبوت في الثانية، فالجملة الفعلية هـي التي يتصف فيه المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا [3] .

وعليه فقد أخطأ "السامرائي" في نقده هذا، وقد عاد وناقش سمة التجدد في الفعل مناقضا ما ابتدأ به،إذ أدخـل صفة التجدد على الفعل المضارع بوصفها سمة نحوية فقال: " وبناء يفعل أو المضارع، يفيد التجدد والحدوث، واختيار الجرجاني له-أي المضارع- مفيد له في إثبات مقالته.[4]

فالدكتور "تمام" جعل الفعل قسما ثالثا من أقسام الكلم، و فيه تناول الأمور التالية:

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرحه محمد التنحي، دار الكتاب العربي، بيروت،ط2(1998)،ص141-142.
[2] - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه و أبنيته،ص 204
[3] - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص41-42.
[4] -إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه و أبنيته، ص 205.

- أن الفعل ما دل على حدث وزمن كما عرفه النحاة، وأن دلالته على الحدث تأتي من إشراكه مع مصدره في مادة واحدة لأن المصدر اسم الحدث.
- إن أية كلمة تشارك المصدر في مادة اشتقاقه لا بد أن تكون على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل في دلالته على اقتران الحدث بالزمن و كالصفة في دلالتها على الموصوف بالحدث .
- إن معنى الزمن في الفعل يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق، ومعنى ذلك أن الزمن وظيفته الصيغة الفعلية المفردة، فهو زمن صرفي من هذه الناحية، وهو وظيفة السياق حين نستخدم الفعل في التركيب الكلامي، وبهذا يكون الزمن فيه زمنا نحويا لا صرفيا، فالفعل الماضي قد يدل على المستقبل في السياق و المضارع قد يدل على الماضي في السياق، فالزمن النحوي ظاهرة تتوقف على الموقع والقرينة لا على الصيغة المجردة.

- إن الفعل من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر، وإن هذه الأقسام الثلاثة تختلف فيما بينها شكلا ومعنى، فعلى مستوى الشكل تحتل الصيغة مكانا بارزا في التفريق بين الأفعال، فلكل منها صيغته الخاصة مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي، كما أن لكل فعل سمات يتميز بها عن غيره، أما من حيث المعنى فإن الأفعال الثلاثية تختلف بدلالتها ، بصيغها على الزمن، لذلك أكد الأستاذ "تمام" أن نظام الزمن جزء من النظام الصرفي في الفعل و أما زمن السياق النحوي فإنه جزء من الظواهر الموقعية.[1]

وأشار إلى أن الفعل يتميز عن بقية أقسام الكلم بسمات مبنوية ومعنوية، ومن ثم تكون قسما مستقلا من أقسام الكلم في اللغة العربية الفصحى، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

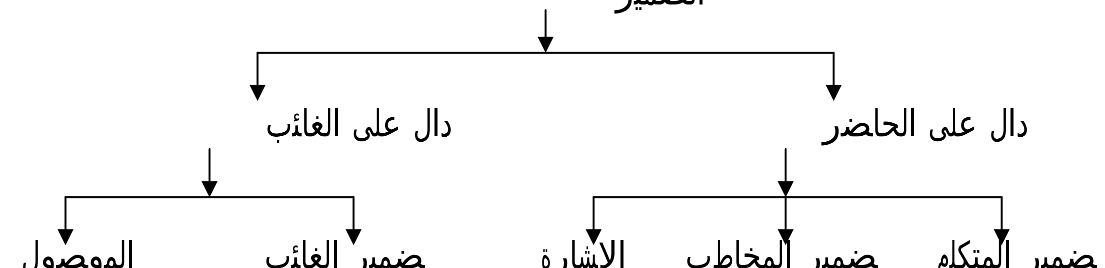
- من حيث الصورة الإعرابية: فإن الفعل يختص بقبول الجزم (وهو المضارع بين الأفعال) فلا يشاركه فيه قسم آخر من أقسام الكلم، ويرى من حيث الصيغة الخاصة أن هناك صيغ لما بني للمعلوم ، و صيغ لما لم يسم فاعله، ومن خلالها يمكن أن نميز الفعل بهذه الصيغ من غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة الصيغة، وبهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام.
- وأورد من حيث الجدول: أن الأفعال تقبل الدخول في جميع الجداول إلصاقي، وتصريفي، وإسنادي، فإذا نظرنا من حيث الإلصاق و عدمه، فإننا نجد الفعل من هذه الناحية يمتاز بقبول طائفة من اللواصق التي لا

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 105.

تلصق بغيرها، كالضمائر المتصلة في حالة الرفع ولام الأمر، وحروف المضارعة وتاء التأنيث و غيرهـا، وتختص الأفعال من حيث التضام بقبولها مع قد، و سوف ولن ولا الناهية، ومن حيث يكـون الفعـل لازمـا يكون الوصول إلى المفعول به بواسطة ضميمة من حروف الجر، أما إذا التفتنا من حيث دلالته على الحدث، فإن الأفعال تدل دلالة تضمينية، لأن الحدث جزء من معناها، فهي تدل إلى جانبه على الزمن فتختلـف عـن الأسماء التي تدل على مسمى وكذلك عن الصفة التي تدل على موصوف بالحدث لا على الحدث نفسه، ومن حيث دلالته على الزمن أن الأفعال تدل على الزمن بصيغتها دلالة وظيفة صرفية مطردة، وبهذا تختلف عـن الصفة التي لا تتصل بمعنى الزمن، وتختلف في دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة لأن الـزمن وحده هو معنى هذه النواسخ، فلا يقترن فيها بمعنى الحدث، ويبقى من حيث التعليق أن الفعل يبدو في صورة المسند ولا يكون مسندا إليه أبدا فهو بذلك عكس الاسم و مختلف عن الصفة [1] .

ومنه يمكننا أن نستنتج ما يمتاز به الفعل عن بقية أقسام الكلم من حيث استقلاله بصيغ معينة، ومن حيـث استقلاله بقبول الجزم لفظا ومحلا، ومن حيث استقلاله بقبول الدخول في جدول إسنادي، ومن حيث تفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به، ومن حيث التضام مع كلمات أو عناصر لا تضام مع غير الأفعال، ثـم مـن حيث اقتصاره على أداء وظيفة المسند .

رابعا: الضمير: وهو ما دل على مطلق حاضر أو غائب و ينقسم طبقا لهذا التعريف إلى ما يلي:[2]



إن الضمائر لا تدل على مسمى كالأسماء، وإنما هي ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغة عـن تكـرار الأسماء الظاهرة.

---

[1] المرجع السابق ص106-107.
[2] ـ تمام حسان، خلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1 (2000)، ص40.

فالضمير هو القسم الرابع من أقسام الكلم، وفيه تناول الأستاذ "تمام" الأمور التالية:

- إن الضمير لا يدل على مسمى كما يدل على ذلك الاسم ولا على موصوف بالحدث كما تدل الـصفات، ولا على حدث وزمن كما يدل الفعل، وكل ذلك فرق في المفهوم بين الأقسام الأربعة، كما أن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي سماها معاني التصريف التي يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها.

وعلى هذا الأساس فقد ذكر الأستاذ" تمام" أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثـة أقـسام: ضمائر الشخص (أنا، وأنت،و هو) وفروعها، ضمائر الموصولية(الذي) وفروعها، ضمائر الإشـارة (هـذا) وفروعها .[1]

كما يلاحظ أن الضمائر تؤدي معنى الحضور والغيبة كما تؤدي الحروف و الأدوات معنى التوكيد والنفـي والاستفهام و الشرط...إلخ، فهذه معان صرفية عامة حقها أن تؤدي بالحرف- كما يقول النحـاة- ولـذلك فـإن الضمائر تشبه الحرف شبها معنويا إضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر جليا في بعضها، لذلك ذكر الأستاذ "تمام" أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام و إ نما يكون معرفة حين تعين علـى ذلـك قـرائن السياق، كقرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب و المشار إليـــه، و قرينـة المرجـع أو الـصفة بالنـسبة للموصول وقرينة المرجع بالنسبة للغائب، وبهذا يرى الأستاذ "تمام" اختلاف الضمائر من حيـث المعنـى عـن الأسماء و الصفات والأفعال.[2]

و قد أرجع "ابن الحاجب" سبب بناء الضمائر: " وإنما بنيت المضمرات إما لشبهها بالحروف وضعا، على ما قيل، كالتاء في "ضربت" والكاف في "ضربك"، ثم أجريت بقية المضمرات نحو: 'أنا' و'نحن' و "أنتما" مجراها... وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفـسر، أعني الحضـور للمتكلـم و المخاطب، وتقدم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي "[3].

و قد أشار " سيبويه" لما سماه "الأسماء المبهمة " جمع تحتها ضمائر الإشارة، والضمائر الشخصية و خصها جميعا بحكم نحوي[4].

---

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص108-109.
[2] - المرجع نفسه،ص 110.
[3] - الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، ص 06-07.
[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 77-78.

أما من حيث المبنى فقد"ذكر الأستاذ 'تمام' أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ولا تتغير صورها التي هي عليها، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني، ثم هي لا تبقى على صورة واحدة، في الأماكن المختلفة من السياق، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع والإضعاف واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها، وذلك كالفرق بين "له وبه" و "لهم و بهم" و "منهم و عليهم"، ثم أضاف الأستاذ "تمام" إلى ذلك كون الضمائر جميعا من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب و لا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين و لا تقع موقع المضاف، و إن صح أن تقع موقع المضاف إليه ، ثم إنّها جميعا تفتقر إلى القرائن، و ذلك ما جعلها تفرد بقسم خاص من أقسام الكلم" [1]، " ثم ذكر الأستاذ " تمام" السمات التي تتميز بها الضمائر عن بقية الأقسام، فمن حيث الصورة الإعرابية ذهب الدكتور " تمام" إلى كون الضمائر جميعا من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب وإنما تنسب إلى محل إعرابي.

أما من حيث الصيغة: فذكر أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، و قد أضاف سمة الرتبة ذاكر أن الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معا، و هما ضروريان للوصول إلى الدلالة ، و يرى من حيث الإلصاق أنه مثلا تكون للضمائر المنفصلة مباني التقسيم، و تكون الضمائر المتصلة مباني التصريف، فتقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات سواء أكان الضمير مرفوعا أو منصوبا أم مجرورا، و بهذا يختلف الضمير عن الأسماء و الصفات، فلا يمكن عدة اسما من الأسماء، وإنما ينبغي له أن يكون قسما قائما بذاته من أقسام الكلم، و من جملة السمات التي تمتاز بها الضمائر عن بقية أقسام الكلم، يمكننا أن نرى لماذا استحقت الضمائر بمختلف أنواعها أن تفرد بقسم خاص في إطار مباني التقسيم بعدما جعلها النحاة في عداد الأسماء" [2] .

خامسا: الخوالف: هي القسم الخامس من أقسام الكلم، و يقصد بها ما سماه النحاة بـ أسماء الأفعال و أسماء الأصوات، و ما استعمل للندبة و التحذير و الإغراء و المعاني الإفصاحية الأخرى [3] و قد أشار الأستاذ " تمام" أن هذه الكلمات أربعة أنواع:

---

[1] - تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص110

المرجع السابق ، ص113

[3] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 40

1- خالفة: الإخالة: و هي التي يسميها النحاة " اسم الفعل"، و يقسمونها اعتباطا دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض واسم فعل مضارع و اسم فعل أمر، و ما يسميه النحاة أسماء الأفعال يلاحظ الأستاذ " عباس حسن" أن لهذه الكلمات ميزتين ليستا للفعل الذي بمعناها:

الأولى: أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى و أقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه، فالفعل (بعد) –مثلا- يفيد مجرد (البعد)، و لكن الخالفة التي بمعناها (هيهات) تفيد البعد البعيد أو الشديد، لأن معناها الدقيق هو (بعد جدا)، و كذلك الفعل (افترق) يفيد (الافتراق) المجرد، و لكن اسم الفعل (شتان) يفيد الافتراق الشديد لأن معناه الحقيقي هو (افترق جدا)، و الميزة الثانية هي: أن الخوالف تؤدي المعنى على الوجه السالف الذكر مع إيجاز اللفظ و اختصاره، لالتزامها – في الأغلب- صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد أو المثنى أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، و بسبب هاتين الميزتين كان استعمال الخالفة المذكورة (اسم الفعل) هو الأنسب حين يقتضي المقام إيجاز اللفظ و اختصاره مع وفاء المعنى و المبالغة فيه.[1]

2- خالفة الصوت: و هي التي يسميها النحاة" اسم الصوت"، و ذكر الأستاذ" تمام" أنه لا يقوم دليل على اسميتها، لا من حيث المبنى و لا من حيث المعنى، و ذلك أنها لا تقبل علامات الاسم إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال و الجمل، و مثل لذلك، كخ للطفل ...إلخ.

3- خالفة التعجب: و هي التي يسميها النحاة "صيغة التعجب"، و ذكر أنّه ليس هناك من دليل على فعليتها، و رأى أن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل التفضيل فيه هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة، و ليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه بعد صيغة التفضيل، و لكنه في تركيب جديد، و بمعنى جديد و يرى أنّه ليست العلاقة بين الصيغة و بينه علاقة تعدية، و أن توجيه هذه المسألة على هذه الصورة لا تختلف عن نقل الصفة إلى العلم و الفعل إلى العلم ... و يؤيد ذلك أن طريقة تصغير صيغ التعجب، و أفعل التفضيل واحدة، و أن شروط صياغتهما واحدة، كما يرى الأستاذ " تمام" أن هذه الصيغة في تركيبها الجديدة أصبحت لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، و لا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال و الصفات، و لا في جدول إلصاق كما تدخل الأفعال و الصفات و الأسماء.[2]

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط6، ج4،ص142-143
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها, ص114

4- خالفة المدح أو الذم: و هي ما يعبرون عنها بـ (فعل المدح أو الذم)، و قد نقل الأستاذ " تمام" اختلاف النحاة في المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين، فذكر أن بعضهم رآها أفعالا ورآها آخرون أسماء.[1] و ذهـب كـل فريق يلتمس الحجج المؤيدة لرأيه، بما لا يحسم الخلاف، بل و بما يدل في الجملة على أن هذه الكلمات تند عن مفهوم الاسمية أو الفعلية الذي ارتضوه هم أنفسهم.[2] و للحديث عن خوالف المدح و الذم و التعجب قال " ابـن جني": " إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أخرج عن معتاد حاله في التصرف فمنعه، و ذلك نعم و بئس و فعل التعجب" [3]

و بسبب المعنى الإفصاحي الذي تدل عليه هذه الخوالف كانت تراكيبها مسكوكة و جرت مجرى المثـل، و يظهر ذلك في انعدام المطابقة بين الخالفة و بين ما أسندت إليه[4] أي أن هذه الخوالف مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية، فيقال: مثلا (حبذا) للمؤنث و المذكر كما في(نعم) و(بئس) أيضا،و لأن جميع الخوالـف صيغ مسكوكة كانت محفوظة الرتبة مع ضمائمها كالرتبة بين (هيهات) مثلا، و بين ما بعدها فـي (هيهـات النجاح مع الكسل)، أو بين (أفعل)، و بين ما لحقت به الباء في تركيب التعجب.[5]

و مما تجدر الإشارة إليه هو أن النحاة قد اختلفوا في تصنيف الخوالف بحسب تقسيمهم الثلاثي للكلم، فاختلفوا في تلك الكلمات المسماة (أسماء الأفعال)، فجمعوا في هذه التسمية بين تصنيفين متباينيـن (الأسـماء) و(الأفعال) في هـذا الاصـطلاح و هو ما يبرز تأرجح ألفاظها بين الاسمية و الفعلية عندهم، فهي عند البصريين أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، و هي عند الكوفيين أفعال لدلالتها عندهم على الحدث والزمـان، و رأى بعـض البصريـين أن مدلولها لفظ الفعل لا حدث فيها و لا زمان، بل تدل على مـا يـدل علـى الحـدث و الزمان.[6]

و في حديث سابق أشرنا إلى النحوي " أحمد بن صابر" حين جعل (أسماء الأفعال) قسما رابعا من أقـسام الكلم، أطلق عليه اسم " الخالفة" و التي تعني لغويا: عمود الخيمة المتأخر، و يكنى به عن المرأة لتخلفهـا عـن المرتحلين و جمعها خوالف، و (الخالف): المتأخر لنقصان أو قصور كالمتخاف" [7] و كأنه أراد بهذه التـسمية

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة14، ج1،ص97
[2] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص236
[3] ابن جني، الخصائص، ج3، ص46
[4] سيبوية، الكتاب، ج2،ص179
[5] تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 117
[6] السيوطي،همع الهوامع، ج2، ص105
[7] الراغب الأصفهاني، معجم المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دارا لمعرفة، بيروت، لبنان، ص157

أن هذه الألفاظ تخالف غيرها من الكلم بأن تتأخر عن أن تلحق بإحداها مبنى و معنى، كما ورد في الآية الكريمة:" ورضوا بِأَن يكُونُوا مع الخَوَالِفِ"[1] فقد أخذ الأستاذ" تمام" بهذه التسمية لتشمل ما سماه النحاة أفعال المدح و الذم و التعجب، و أوضح أن اللفظ المشترك في معاني هذه الخوالف جميعا هو ما تتميز به طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس و أنها تدخل في الأسلوب الإنشائي، ثم أنهى حديثه بذكر ما تمتاز به مبنى و معنى عن بقية أقسام الكلم.[2]

سادسا: الظرف:

هو القسم السادس من أقسام الكلم، و أول ما بدأ به الأستاذ " تمام" عن الظرف أن النحاة توسعوا في فهمه بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنى و معنى، و أن الظرف قسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان أو مكان، فالزمان(إذ و إذا، و إذاً، و لما و أيان، و متى) وللمكان: (أين، و أنّى و حيث) أما غير ذلك مما يستعمل استعمال الظرف فهو منقول إلى الظرفية.[3]

وذكر الأستاذ " تمام" أن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا و لكنها في الحقيقة ليست بظروف من حيث التقسيم، فهي كلمات ذات معان مختلفة و مبان مختلفة، قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظرفية ذكر من ذلك: المصادر: نحو آتيك طلوع الشمس، و صيغتا اسمى الزمان و المكان: نحو: آتيك مطلع الشمس، اقعد مقعد التلميذ، فالصيغتان اعتبرهما الأستاذ " تمام" من الميميات و هي أسماء لا ظروف، و أضاف بعض حروف الجر : نحو: مذ و منذ لأن معناهما ابتداء الغاية و هما يجران ما بعدهما ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل، فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، و كذا بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو: هنا أو إلى الزمان نحو: الآن و أمس، و ذكر بعض الأسماء المبهمة فمنها ما يدل على مبهم من المقادير نحو: كم، و ما يدل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو: خمسة أيام، ثلاث ليال. و ما يدل على مبهم الجهات و الأوقات نحو: فوق، تحت و حين و وقت، كما أضاف بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كبكرة، وضحوة، و ليلة

---

[1] سورة التوبة، الآية 87
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص116-118
[3] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص41

و مساء و عشية، و حين يقصد بها وقت بعينه، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف، و منعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف، و المتصرف من مادتـهـا بـاق عـلى أصله، فقد اعتبر الأستاذ " تمـام" المـصادر، و صيغتي الزمان و المكان و المبهمات، بأقسامها، و ما أطـلق على مسميات زمانية معينة، اعتبر كل هـذا مـن الأسماء، و لكنها عومات معاملة الظروف أدت وظائفها، باستثناء تلك الكلمات التي عددناها في بداية القول عـن الظروف وهي: " إذ، إذا، إذاً، لما، أيان، متى، و هي للزمان، ثم أين و أني، و حيث و هي للمكان، ثـم ذكـر السمات التي تتميز بها هذه الظروف عن بقية أقسام الكلم، ففرق بينها و بين تلك الأقسام لا تكون فيه الأسماء و لا الصفات و لا الأفعال و لا الضمائر و لا الخوالف و لا الأدوات.[1]

سابعا: الأداة:

و يشتمل هذا القسم على الأدوات و حروف المعاني و كلها يدل كما قال النحاة على معنى عـام حقـه أن يؤدي بالحرف، و معنى ذلك في فهمنا الحاضر أنها تدل على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السياق[2]، فالأداة هي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق ،و العلاقة التي تعبر عنها الأداة، إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، و تنقسم إلى قسمين:

- الأداة الأصلية: و هي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر و النسخ و العطف ...إلخ
- الأداة المحولة: و قد تكون هذه:

أ- ظرفية: إذا تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام و الشرط.

ب- اسمية: كاستـعمـال بـعـض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم و كيف في الاستفهام و التكثير و الشرط أيضا.

ج- فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان و أخواتهـا، وكـاد و أخواتها.

د- ضميرية: كنقل من، و ما، و أي إلى معاني الشرط و الاستفهام و المصدرية الظرفية، والتعجب...إلخ ،إذ يرى الأستاذ" تمام" أن الأدوات تلخص معاني النفي و التأكيـد و الاسـتفهام و الأمـر بـاللام و العـرض و

[1] تمام حسان،اللغة العربية معناها و مبناها ص118-122
[2] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص41

التحضيض و التمني، و الترجي و النداء و الشرط الامتناعي، و الشرط الإمكاني، و القسم و الندبة و الاستغاثة و التعجب، بالإضافة ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي تجده في حروف الجرو العطف و الاستثناء و المعية، و واو الحال. أما للأداة من وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي نراه في أداة التعريف.[1] فوظيفتها الربط بين أجزاء الجملة، و هو المعنى الذي يقصده النحاة من حروف المعاني، إذ يرى الزجاجي:" أن حد حروف المعاني، و هو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال : الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو (من) و (إلى) و (ثم) و ما أشبه ذلك، و شرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها...و كذلك سائر وجوهها ...و كذلك سائر حروف المعاني" [2]، و المقصود بحروف المعاني " الحروف التي وضعت لمعان كان حقها أن يدل عليها بالأفعال، ولكن جيء بها نيابة عنها، و مفيدة معناها الإيجاز و الاختصار"[3]، كحروف النفي و النهي والاستفهام، و التوكيد و التمني و العرض و النداء و التعجب، و غيرها.

و برر الأستاذ" تمام" رأيه في أن خص الأدوات بقسم خاص من أقسام الكلم، و هو أن الأدوات جميعها تشترك في عدم دلالتها على معان معجمية، بل تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق كما ذكر السمات التي تنفرد بها الأدوات عن بقية أقسام الكلم من حيث المبنى و المعنى، و يمكن أن نورد هذه المميزات فيما يأتي:[4]

- الأدوات من حيث الرتبة أشد تأصلا في حقل الرتبة من الضمائر، و من ثم تعتبر مجالا خصبا لدراسة ظاهرة الرتبة في اللغة العربية الفصحى، كما أن رتبة أدوات الجمل جميعا هي الصدارة. كما أن رتبة حرف الجر هي التقدم على مجروره، و رتبة حرف العطف هي التقدم على المعطوف... فكل أداة في اللغة العربية الفصحى تحتفظ برتبة خاصة، و تعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، فالصدارة هنا هي الفارق الوحيد بين الأداة و بين الظرف، لأن الظرف يتقدم على مدخوله نحو:" أزورك متى أهل رمضان" و لكن هذا الظرف إذا تعدد معناه فأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة، فتصير الجملة شرطية، " متى أهل رمضان أزرك"، و لا تكون متى في الشرط إلا في هذا الموضع، و هذه إحدى السمات التي تميز الأداة من الظرف و من غيره من أقسام الكلم، كما يرى من حيث التضام أن الأدوات جميعا ذات

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص123-124
[2] الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص54
[3] الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب،ج2، ص522
[4] تمام حسان، اللغة العربية معانيها و مبناها، ص126-127

افتقار متأصل، إلا الضمائم إذ لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطـف إلا مع المعطوف ،حتى أدوات الجملة مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها، و لا تحذف الجملة حين تحذف وتبقـى الأداة بعدها إلا مع القرينة التي يمكن بعدها فهم المراد فتحل القرينة في إيضاح معنى الأداة محل الجملة, وعلى هذا كان معنى الحرف(أي الأداة) عند " الرضي الاستربادي" يدل على معنى الجملة كاملة, سواء أكان تعريفا أم استفهاما أم ظرفية أم ابتداء, لا يوجد في لفظ (ال) أو (هل) أو (من), بل يكون مضمون حرف آخر تعلـق بـه الحرف,فلفظ (الحرف) بمفرده كلمة (فارغة) من المضمون, ولذلك انتهى الرضي في تلخيص رأيه عن معنـى الحرف قائلا: " فالحرف وحده لا معنى له أصلا, إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن فـي ذلـك الشيء فائدة ما, فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلا, فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم و الفعل في أنفسهما و للحرف في غيره"[1]، وأضاف صاحب الكليات توضيحا لهذه المسألة بقوله: " ولـو قيـل الحرف ما جاء لمعنى في غيره, فهذا مبهم, فإن أريد أن الحرف ما دل على معنى يكون ذلك المعنى حاصـلا في غيره, أو حالا في غيره, لزم أن يكون اسم الأعراض والصفات كلها حروفا, وإن أريد معنى ثالث فلابد من بيانه, والصواب أن المعنى الذي وضع له الحرف سواء كان نسبه أو مستلزما لها, هو المعين بتعيين لا يحصل في الذهن إلا بذكر المتعلق, مثلا: (ليت) موضوع لكل فرد معين من التمنيات التي تتعين بالمتعلقات مثل " زيد قائم ", فلا بد من ذكره وهذا معنى ما قيل: إن الحرف وضع باعتبار معنى عام هو نوع النـسبة, والنـسبة لا تتعين إلا بالمنسوب إليه, فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع ،وهو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج, وإنما يتحصل بتعلقه, فقد ظهر أن ذكر متعلق الحرف إنما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه, واعتبر مثل هذا في الابتداء ولفظه (من), وأمـا نحـو: (ذو) و(فـوق) فهـو موضوع لذات باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة والفوقية لها نسبة تقييدية إليها, فليس في مفهومه ما لا يتحصل إلا بذكر متعلقه, بل هو مستقل بالتعلق"[2]

- فالأدوات تدل على معنى وظيفي عام هو (التعليق) أي (النسبة), ثم تختص كل طائفة منهـا تحـت هـذا العنوان العام, بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرا, حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها, ومعاني الأدوات الوظيفية لهذا كله يكشف عنها في كتب القواعد (أي النحو), فهي تقع من الناحية النظرية

---

[1] الاسترابادي الرضي،' شرح الكافية'، ج1،ص206
[2] الكفوي . الكليات،. ص 393

خارج اهتمام المعجم, ولكن المعاجم للفائدة العملية, ترى من الأصلح إيراد هذه الأدوات بين كلماتها المشروحة, والأدوات من حيث هي مبنى تقسيمي لا معنى له في نفسه, لا ترجع إلى أصول اشتقاقية أو إلى صيغ تصريفية شأنها في ذلك شان الضمائر والظروف, لا تكون لها صيغ معينة ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغها,[1] ليخاص في الأخير إلى أن الأدوات إذا كانت تشبه الضمائر والظروف مبنى, إذ هي مثلهما من المبنيات التي لا تنتمـي إلى أصول اشتقاقية, ولا تتصرف صيغ إلى غير صيغها, كما تشبههما معنى من جهة كونها مبهمة, معناها في غيرها, فإنها تختلف عنها في كونها دالة على معان وظيفية خاصة(وهي المشار إليها آنفا, كـالنفي, والـشرط والإضافة والعطف والنسب .... الخ) حتى إن الضمائر و الظروف إذا أدى بعضها بعضا من هـذه المعـاني الوظيفية أشبهت الأدوات وأصبحت هي ذاتها أدوات محولة كما مر شرح ذلك.[2]

إن أهم ما توصل إليه الدكتور "تمام حسان" أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة وهي: الاسـم, والـصفة, والفعل, و الخالفة, والضمير, والظرف, والأداة موضحا أن كل قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر, فبـين لكل قسم مميزاته الخاصة, ذكرت مفصلة بعد كل قسم من الأقسام, فكان هذا التقسيم الذي جاء به- وهو تقـسيم جديد- منسجما مع وصف اللغة, دون اضطراب أو تعقيد, ونعتبر ذلك كمساهمة عملية لوضع الأساس الصحيح للدراسات النحوية.

نقد لآراء الأستاذ " تمام حسان":

تعرض الأستاذ" تمام حسان" لدراسة أقسام الكلم العربي، بعدما انطلق من سؤال لماذا نقسم الكلـم؟ ومـا الفائدة التي نجنيها من هذا التقسيم؟ و جوابه أن عند محاولة التقسيم سنجد أن الكلمات تتفـق أو تختلـف فـي صورها و وظائفها و مواقعها في السياق و في طرق تغيرها و تقلبها كذلك، فما اتفق منها فـي الـصـورة أو الوظيفة الخ، وضع قسم بعينه من أقسام الكلم، و ما اختلف منها اختلفت به الأقسام. و ذكر أننا تلقينا عن السلف من النحويين أنهم قسموا الكلم إلى اسم و فعل و حرف جاء لمعنى، فأشار إلى أن هذا التقـسيم يتـرك بعـض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأقسام، فلقد جعلوا الضمائر مثلا من الأسماء على الرغم مـن أنهـا لا تدل على مطلق حاضر أو غائب و هذا الإطلاق يدل على أن معناها عام حقه أن يؤدي بالحرف، ومن هنـا كانت الضمائر مبنية للشبه المعنوي، و اضطروا في بعض المواضع إلى تسمية بعض عناصـر المفـردات "

---

[1] تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. ص125
[2] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي. ص242

أسماء الأفعال" و كأنما يجوز أن نطلق على ما يدل على موصوف بالحدث " أفعال الأسماء " ، و لقد بدا من مصطلحهم هذا أنهم يترددون بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء و نسبتها إلى الأفعال فراح، يحاول تقسيم الكلم تقسيما آخر يراعي ما سبقت الإشارة إليه من الصورة و الوظيفة و الموقع و طرق التغير ... الخ.[1] و كانت في نظره سبعة أقسام وفق أسس قد حددها كما أسلفنا، إلا أن الأستاذ لم يسلم من نقد الباحثين للتقسيم الذي قدمه.

- أوخذ الأستاذ " تمام" على الطريقة التي انتهجها في بحثه لأقسام الكلم، لأنّه قدم التقسيم السباعي قبل أن يستخدم الأسس التي وضعها للتفريق بين أقسام الكلم، فاعتبرت طريقته هذه هي طريقة إعطاء النتائج قبل سرد المقدمات، مما استعصى تقبل الأفكار الجديدة في مثل هذه المسائل، إذ المفروض أن نضع أولا الأسس التي يتم بموجبها التفريق ثم نتناول طوائف الكلمات، فنفرق بينهما بموجب تلك الأسس، لا أن نحدد الأقسام أولا ثم نضع ما نسميه أسسا للتفريق بينهما.[2]

- جعل الأستاذ " تمام حسان" البناء خاصا بجميع الضمائر، و قد اعتبر الموصولات من الضمائر، فيكون بذلك قد عمم حكم البناء للموصولات أيضا، في حين أن بعض الموصولات ليست مبنية، بل هي معربة، كالمثنى منها (اللتان)، اللذان) التي تعتبر ملحقة بإعراب المثنى (بالألف رفعا و بالياء جرا و نصباً)

- حين أوضح الأستاذ " تمام" أن دلالة الأفعال على الزمن تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن على المستوى الصرفي، ذكر في هذا المجال أن صيغة " أفعل" و نحوها تدل على الحال أو الاستقبال و في اعتقادي أن هذه الصيغة لا تدل على زمن البتة، ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمور، فهي طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن، يؤيد ذلك ما ذهب إليه الأستاذ " أحمد عبد الستار الجواري" حيث قال: "أما الأمر فصيغة إنشاء طلبي يقصد به إلى طلب القيام بالفعل، و هو بالبداهة خال من معنى الزمن، لأنه ليس بخبر، و إنما يكون معنى الزمن في الخبر"[3] إن العناية التي خص بها الأستاذ " تمام" أقسام الكلم العربي، من دراسة و بحث توج في النهاية بتقسيم سباعي لأقسام الكلم، و حظي باهتمام طائفة من الباحثين اللغويين كونهم أقروا هذا التقسيم الذي قدمه الأستاذ " تمام"، فنجد " عاطف مذكور في كتابه علم اللغة بين القديم و الحديث" قد أورد هذا التقسيم مفصلا مقرا به، و واصفا إياه بأنه نتيجة قيمة،و نجد الشيء نفسه مع " نايف خرما" في كتابه (أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة)، حين أشاد بالقسمة السباعية من وجهة نظر

---

[1] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 39-40

[2] مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص167

[3] المرجع السابق، ص169

الدراسة اللغوية المعاصرة، و كذا الحال مع " تامر سلوم" في كتابه " نظرية اللغة و الجمال في النقد العربي" فقد عرض للأقسام السبعة متناولا كل قسم حسب السمات المبنوية و المعنوية التي ذكرها " تمام حسان" في تقسيمه، مقرا بذلك التقسيم السباعي الذي قدمه، وكذلك فعل" فاضل الساقي" الذي قدم دراسة مستقلة وافية عـن تقـسيم الكلم في العربية، حين عرض لآراء المحدثين محللا وناقدا، فكانت حصيلة نقده أن تابع أستاذ " تمام حسان" في التقسيم السباعي.

هذه طائفة من الباحثين المحدثين الذين عرضوا لدراسة أقسام الكلم العربي، فمنهم مـن ارتـضى التقـسيم الثلاثي، و منهم من أرتضى التقسيم الرباعي، و منهم من ارتضى التقسيم السباعي، لتبقى هـذه الدراسـات أو بالأحرى التقسيمات قاصرة بأن تحدد بدقة أقسام الكلام العربي، بدليل موجة الانتقادات التي وجهت إليها كمـا رأينا، و قد يعود سبب القصور إلى طبيعة المنهج الذي اتبعه هؤلاء في دراستهم، فقد غلبت عليها أفكار المنهج الوصفي حين رأى أصحابه، و من أخذوا به أنه المنهج الأمثل لفهم اللغة باعتبار أن وظيفة علم اللغة هو تفسير الظواهر اللغوية لا وصفها فحسب.

و إذا نظرنا إلى اجتهاد الأستاذ" تمام حسان" من وجهة نظر المؤيدين، فإننا نجد أن هناك ممـن يعـارض آراءه، و يخالف الأستاذ أيضا فيما اقترحه من تقسيم للكلم العربي و التحيز إلى تقـسيم سـيبويه، و نـرى أن التقسيم السباعي فرق بين الاسم و الصفة و الضمير و الظرف، و قد كانت جميعها قسما واحدا هو الاسم عنـد سيبويه، و يؤكد هذا عبد الرحمن حسن المعارف بقوله:" و إذا طبقنا المنهج البنائي نفسه في الشكل والوظيفـة وجدنا أن هذا التفريق يحتاج إلى مناقشة و إلى إعادة نظر، و قد قرر أستاذنا في غير موضع بتطبيق المبـادئ البنائية، وجود تشابه في الشكل و الوظيفة بين هذه الأقسام، و قرر أن الأسماء ذات سمات تشترك فيهـا مـع الصفات أحيانا، و مع الضمائر أحيانا أخرى، و مع الظروف في بعض الحالات و يكفي أن هذه الفصائل تقبـل الإسناد، و تقبل الجر، و تقبل الإضافة، و كلها من الملامح المميزة للأسماء، و نحن كـذلك نرتـضي تقـسيم سيبويه لأننا نرتضي الاتجاه التحويلي الذي يؤكد أن القاعدة العلمية لها خصائص ، منها مـا تكـون قويـة و اقتصادية تحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة.[1]

---

[1] عبد الرحمن حسن المعارف، تمام حسان رائد لغويا، عالم الكتب، ط1 (2002) ،ص 255- 256-

و علينا نحن أن نقر من خلال دراستنا هذه أن قدماء اللغويين العرب كانت انطلاقتهم مبنية علـى أسـاس متين يركن إليه، فتقسيمهم الثلاثي للكلام، يعد بمثابة الحجر الأساس لبناء صرح شـامخ اسـمه " اللغـة" ومـا اجتهادات اللغويين المحدثين إلا امتداد لما أتى به النحاة القدامى، فهذا التقسيم السباعي الجديد ينبغـي ألا يعـد انتقاصا من الجهود التي بذلها اللغويون القدامى في تحليل الظواهر اللغوية العربية، لا سيما ظاهرة أو موضوع تقسيم الكلام.

الخــاتــمــة

لا شك أن عالم النحو العربي عالم يصعب فيه البحث العلمي، خصوصا لمن يجهل أهم قاعدة أساسية فيه وهي الكلمة في العربية.

إن استحالة فهم النحو العربي لمن لم يميز بين الأقسام الثلاثة للكلام (الاسم, الفعل, الحرف) سـبب فـي ذلك، لأن جميع أبواب النحو قائمة عليها. أو لما كانت اللغة نظاما له قوانينه وأسراره, سعى الباحثون اللغويـون لتحديد موقفهم من النحو عامة وقضايا التصنيف خاصة, ولما كان في النحو العربي مسائل كثيرة يستعصي على عدد من الدارسين استيعابها, فإن المحاولات في المجال العلمي تبقى تنم على أن الفكر العربي دائم البحث فـي نظام اللغة, ولو بإشارات خافتة, تجسدها الكتب النحوية, إذ لا تكاد صفحة من صفحات كتب النحو تخلـو مـن الإشارة إلى مصطلحات: الاسم والفعل والحرف فعملية التصنيف لا تتم إلا بالوقوف عند معرفة الكلمـة, لـذاك عنينا بدراسة حدها, وتتبعنا الحدود المختلفة, فتبين لنا أنه لا يوجد تعريف دقيق متفق عليه, رغـم المحـاولات الجادة لعدد من اللغويين الذين اجتهدوا فأفادوا, وبيننا الفرق الذي يفصل بين الحد والتعريف, لما تكتسيه الكلمـة من أهمية بالغة نحويا وصرفيا لا سيما أنها العمود الفقري للدرس اللغوي.

لقد توصلنا-فيما توصلنا إليه-إلى أن التصنيف الذي قام به النحاة الأوائل لم يكن عـشوائيا أو تقليـديا, وإنما عمل عقلي توخوا فيه الدقة العلمية والموضوعية, يتضح ذلك من خلال حرصنا على الكشف عنها وبيانها وهي متناثرة في الكتب النحوية, توصلنا إلى أن هذا الحكم تحامل شديد على هؤلاء النحاة, لأن للغـة العربيـة منطقها الخاص الذي يختلف عن المنطق الأرسطي, وبيننا أن التأثر الذي مس الدرس النحوي لم يكن في بدايـة نشأته.

ومما قدمناه في هذا البحث أننا وضعنا أسسا أو مقاييس يركن إليها أثناء التصنيف, لأننا لم نجد في كتب النحو القديمة والحديثة ما يغنينا عن ذلك, وانتهينا إلى أنه من الضروري الرجوع إليها, ولكن مـا يـشغلنا هـو السبب الذي جعل النحاة لا يعنون بتخصيص فصل لدراسة ظاهرة التصنيف, كما فعل ذلك الأستاذ "تمام حـسان" عند تطرقه للقسمة السباعية إذ خصص قدرا من الدراسة لها وأفاض في بيانها محاولا تبسيطها للقـارئ, وقـد وضحنا كل ذلك ,ومثلنا له في ثنايا هذا البحث, وبينا ما يزعمه كثير من اللغويين المحدثين, أن سبب اضـطراب النحاة القدامى في التصنيف مرده غالبا إلى دورانهم في فلك التقسيم الثلاثي الذي يرونه طوقا لا سبيل للخـروج

منه والدليل على ذلك حيرة النحاة في تصنيف الكلمة الواحدة ،و في أي طائفة يمكن أن ندرجها خصوصا بعد إخضاعها لجملة من المقاييس (مقياس المعنى، مقياس العلامات، مقياس الإسناد ومقياس الوظيفة)، ثم إن المقاييس كانت أهم مرجع يرجع إليه الدارس لتحديد صنف الكلمة، فدلت دراستنا لهذا الموضوع على أهمية طرح مقاييس جديدة في دراسة اللغة، إذ تعد مقاييس مهمة نعتمد عليها لتصنيف عدد من الكلمات ، و قد وضحنا كيفية تطبيق ذلك.

و تجدر الإشارة إلى أنّه بتطبيق مقياس المعنى عن الأقسام الثلاثة وجدنا أن الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، و الفعل ما دلّ على حدث مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي، الحاضر و المستقبل، أما الحرف فهو ما دل على معنى في غيره و انتهينا إلى أن هذا المقياس أي مقياس المعنى من أضعف المقاييس، ذلك لأنه يؤدي إلى أحكام متعارضة، ولا تتحدد به هذه الأقسام دائما بل تتداخل في كثير من الأحيان.

أما مقياس العلامات، فقد كان أدق من سابقه بل يعد أدق المقاييس المعتمدة لتمييز كل قسم من تلك الأقسام الثلاثة عن سواه ، حيث أن أهم ما يميز الاسم هو قبوله لألف و لام التعريف و حروف الخفض والنداء و التنوين، أما علامات الفعل فهي قبوله لتاء التأنيث و التاء المتحركة و نون التوكيد، و قد و السين وسوف...

و أما الحرف فعلامته ألا يقبل شيئا من علامات الاسم و لا من علامات الفعل، فهذا المقياس مقياس لفظي يعين كثيرا على الفصل بين هذه الأقسام، و مع ذلك وجدنا أنه قاصر عن تحديد كل قسم في جميع الأحوال.

و في حديثنا عن مقياس الإسناد، وجدنا أن الاسم ما كان مسنداً أو مسنداً إليه، و الفعل ما كان مسنداً أما الحرف فلا يكون مسندا و لا مسنداً إليه.و انتهينا إلى أن هذا المقياس يقصر على تحديد كل الأسماء و كل الأفعال و كل الحروف ذلك لأن بعضها لا يمكن إجراؤه عليه.

أما الوظيفة فرأيناها تصح مقياسا لتمييز الاسم أكثر من قسيميه الفعل و الحرف، و قد قدمنا نقدا لكل منها، لتبقى الإشارة أن المقاييس في مجملها تعطي الباحث الفرصة لكي يتعرف على الكلمة، و تحت أي صنف يمكن إدراجها.

و من النتائج التي أفضت إليها هذه المقاييس أنها ليست مطّردة حيث لابد من التضافر فيما بينها، فهي لا تصلح منفردة لتمييز الأقسام الثلاثة.

و مما قدمناه في هذا البحث أن مسألة التصنيف لدى النحويين قدماء و محدثين كشفت أساسا مسائل الخلاف سواء بينهم أو بين البصريين و الكوفيين،أم بين غيرهم من النحاة، و لما كان الخلاف قائما على ما تصنيف كلمة من الكلام أ اسم هي أم فعل أم حرف؟. حاولنا الإشارة إلى أهم المسالك التي سلكها كل فريق، حتى وإن اختلف الطريق للوصول إلى الحل، فاجتهدنا قدر الإمكان لتوضيحها، مع ترجيح رأي فريق ما عن بقية آراء الفرق الأخرى بناء على حجج و أدلة تجري كيفما اتفق، حيث لا يتم الاستدلال عليه إلا بدليل مقالي، فيكون قائما على أسس و أولويات معينة، و نحسب أن من الحكمة الاستفادة من الرأيين و الجمع بينهما.

و انتهينا إلى أن من الكلمات ما يصعب علينا ترجيحها، ليكون سرا نكشف عنه من أسرار الخلاف بين القدماء و المحدثين لأن ما جاء به المحدثون لا يعني الثورة على أفكار القدماء أو هدما لأسسهم، لأن أكثر ما يمكن أن نجده في النحو من هفوات لا يتعدى عدة ثغرات يمكن سدها.

فأهم ما قدمناه في هذا البحث ،أننا عرضنا آراء علمائنا و مناقشاتهم لمسألة التقسيم و نقدها من خلال بعض الآراء، مستخلصين التقسيم الجديد دليلا على عدم اقتناع النحاة أنفسهم بالتقسيم الثلاثي الذي درجوا عليه، و مدى الحاجة إلى تقسيم جديد، حيث كان النحاة المحدثون ينطلقون من سؤال ضمني: مفاده ،هل تفي القسمة الثلاثية بالغرض؟

و الجواب عليه يتجسد بوضوح في المحاولات الجادة التي أتى بها النحاة المحدثون فرأينا منهم من جعل التقسيم رباعيا أمثال الدكتور" إبراهيم أنيس" الذي قسم الكلام إلى: اسم وفعل وضمير وأداة .و كذا "مهدي المخزومي "الذي قسمه إلى اسم وفعل وأداة وكناية.

و لا بد من الإقرار بمحاولة الدكتور" تمام حسان" التي كانت علامة مضيئة في طريق البحث، حيث ضرب أمثلة للتصنيف الموضوعي العلمي الذي يتفق عليه عدد من النحويين، كما وقفنا عند الجهود التي بذلها اللغويون العرب المحدثون في مسألة تقسيم الكلام، مما يدل على إحساسهم بالمشكلة و محاولة إيجاد حل لها، لكن السؤال المطروح: هل هذه المحاولات حققت جملة النتائج المرجوة لوضع مشكلة التقسيم في إطارها الصحيح المقنع؟.

و قد خرج الدكتور" تمام حسان" من بحثه في هذا الموضوع بنتيجة قيمة مفادها أن الكلم العربي ينقـسم إلى سبعة أقسام، و هو ما توصلنا إليه من البحث في مسألة التصنيف، لنقر أن القسمة السباعية ما هي إلاّ امتداد للقسمة الثلاثية.

ما توصلنا إليه في هذا البحث أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة: اسم، صفة، فعل، خالفة، ضـمير، ظرف و أداة، و وضحنا أن كل قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر بميزات خاصة، حاولنا ذكرها بعد كـل قسم من الأقسام.

و لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل التقسيم السباعي كاف لتصنيف جميع الكلمات العربية ،أم أن الأمر يستدعي تقسيما آخر؟ وا من وراء القصد وا وحده العلي العظيم ولي التوفيق .

أ- قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم

(أ)

1- إبراهيم أنيس،1- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط5،1975.[1]

*- إبراهيم أنيس،2- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية،ط6، 1991.

*- إبراهيم أنيس،3- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1994.

2- إبراهيم السامرائي،4- الفعل: زمانه و أبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3،.1983

3- إبراهيم مصطفى،5- إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف القاهرة، 1959.

4- أحمد أمين،6- ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط10

5- أحمد الهاشمي،7- القواعد الأساسية للغة العربية حسب متن الألفية لابن مالـك، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان.

6- أنيس فريحة،8- نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، 1973.

7- الأشموني،9- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية،تحقيق:عبد الحميد الـسيد، محمد عبد الحميد،المكتبة الأزهرية للتراث.

(ب)

8- ابن بابشاذ، طاهر ابن أحمد،10- شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، 1976.

9- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمان بن محمد (ت 577هـ/1181م)، -11 أسرار العربيـة، دراسـة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

*أبو البركات الأنباري،عبد الرحمان بن محمد (ت577هـ/1181م)، -12 أسرار العربية،تحقيق:محمـد بهجة البيطار،مطبعة الترقي،دمشق،(1957).

[1] ما لم أثبت رقم الطبعة أو تاريخ الطبـع أو بلد الطبع، فيعني أن المؤلف خال منها، كما أني لم أعتبر (ال) و (أبو) و (ابن) عند ترتيب المصادر و المراجع، و فهرس الأعلام حسب الترتيب الألفبائي، عند الابتداء بها فقط.

*- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمان بن محمد (ت 577هـ/1181م)، 13- الإنـصاف فـي مـسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

10- البطليوسي، عبد ا ابن السيد،14- إصلاح الخال الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: حمزة عبـد ا النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1، 1979.

(ت)

11- تمام حسان،15- اللغة العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1973.

* - تمام حسان،16- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية،1955.

* - تمام حسان،17- الخلاصة النحوية ، عالم الكتب،ط1 (2000).

(جـ)

12- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1001م)،18- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجـار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1990.

(حـ)

13- ابن الحاجب،19- الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلميـة، بيـروت، لبنان، 1995.

14- حسن خميس الملخ،20- التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الـشروق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2002.

15- أبو حيان الأندلسي،21 التذييل و التكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (1997)

(خـ)

16- خالد الأزهري، (ت 905هـ/1499م)،22- شرح التصريح على التوضيح، تحقيـق: محمـد باسـل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

(د)

17 الدسوقي، محمد مصطفى محمد عرفة (ت 1230هـ/1814م)،23- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2000.

18- دي بور،24- تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: عبد الهادي أبوريدة، دار النهضة، ط5، 1981.

(ر)

19- الرضي الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين،25- شرح الرضي على الكافية، تحقيـق: بـديع اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

20- الرماني، علي بن عيسى،26- رسائل في النحو و اللغة، تحقيق: محمـد جـواد و يوسـف يعقـوب مسكوني، نشر وزارة الثقافة و الإعلام. (دت)

(ز)

21- الزجاجي، عبد الرحمان ابن إسحاق،27- الإيضاح في علل النحـو، تحقيـق: مـازن المبـارك، دار النفائس، ط5، 1986.

22- الزمخشري، جار ا محمود بن عمر،28- المفصل، دار الجيل، بيروت، لبنان.(دت)

23- سالم علوي،29- وقائع لغوية و أنظار نحوية ، دار هومة.

24- ستيفن أولمان،30- دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة.

25- ابن السراج، محمد بن سهل (ت316هـ/1245م)،31- الأصول في النحو، تحقيـق: عبـد الحـسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط3، 1988.

26- السهيلي، عبد الرحمان بن عبد ا ،32- نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبـد الموجـود وعلـي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

27 سيبويه، عمرو بن عثمان(ت180هـ/796م)،33- الكتاب، عبد السلام محمد هـارون، دار الجيـل، بيروت، ط1، 1991.

28- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ/1505م)،34- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق: عبـد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001.

*- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ/1505م)،35- الأشباه و النظائر في النحو، قدم له: فايز الترحينـي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1996.

(ش)

29- ابن الشجري،36- الأمالي، حيدر آباد، ط1.(دت).

30- شوقي ضيف،37- الفن و مذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، مصر.

(ص)

31- صالح بلعيد،38- النحو و الصرف دراسة وصفية تطبيقية في برنامج الـسنة الأولـى جامعيـة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ط1.

32- الصبان، محمد بن علي،39- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك،دار الفكر، ط1، 1999.

(ع)

33- عاطف مدكور،40- علم اللغة بين التراث و المعاصرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1987.

34- عباس حسن، 41- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط8، (دت).

35- عبد الرحمان حسن المعارف،42- تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002.

36- عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ/1078م)،43- دلائل الإعجاز، مطبعـة محمـد علـى صـبيح وأولاده، القاهرة، ط6، 1960.

*عبد القاهر الجرجاني، (ت471 هـ/1078م)،44- دلائل الإعجاز،شرحه محمـد التنجـي ،دار الكتـاب العربي،بيروت ،ط2،(1998).

*- عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ/1078م)،45- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة و الإعلام، بغداد، دار الرشيد للنشر،1986.

37- عبده الراجحي،46- دروس في المذاهب النحوية، دار النهـضة العربيـة للطباعـة و النـشر، ط1 (1980)، ط2 (1988).

38- ابن عصفور، على بن مومن (ت229هـ/1270م)،47- المقرب و معه مثل المقرب، تحقيق: عـادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنـان، ط1، 1998.

39- ابن عقيل، بهاء الدين عبد ا (ت 769هـ/1367م)،48- شرح ابن عقيل على ألفيـة ابـن مالـك، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

40- العكبري، عبد ا بن الحسين (ت616هـ/1219م)،49- مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1992.

41- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ/987م)،50- الإيضاح العـضدي، تحقيـق: حـسن الشاذلي، دار التأليف، مصر،ط1، 1969.

42- العلوي الإستراباذي،51- الوافية في شرح الكافية، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي.(1983).

(ف)

43- الفارابي، محمد بن محمد بن طرخان (ت 339هـ/950م)،52- إحصاء العلوم، تحقيق: محمد أبـو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، 1954.

44- ابن فارس، أحمد (ت 395هـ/1004م)،53- الصاحبي في فقه اللغة، و سنن العرب فـي كلامهـا، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993.

45- فاضل مصطفى الساقي،54- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، قدم له: تمـام حـسان، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.

46- ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور (ت680هـ/1281)،55- المغني في النحو تحقيق: عبد الـرزاق أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999.

(كـ)

47- كمال محمد بشر،56- الأصوات العربية، مكتبة الشباب، مصر، 1987.

(م)

48- ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت612هـ/1213م)،57- شرح الكافية الشافية، تحقيـق: علـي محمـد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2000.

*- ابن مالك، محمد بن عبد ا (ت612هـ/1213م)،58- متن الألفية،مطبعـة عيـسى البـاني الحلبـي وشركاؤه بمصر.

49- المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ/898م)،59- المقتضب، تحقيق: محمد حـسن، مراجعـة إميـل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).

50- محمد حسين آل ياسين،60- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القـرن الثالـث، منـشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980.

51- محمود السعران،61- علم اللغة، دار المعارف،القاهرة، (1962).

52- محمود سليمان ياقوت،62- مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية.

53- محي الدين عبد الحميد،63- التحفة السينية لشرح المقدمة الأجرومية، دار ابن باديس، الجزائـر،ط1، 1993.

54- المرادي، الحسن بن قاسم (ت749هـ/1308م)،64- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

55- المكودي، عبد الرحمان بن علي (ت807هـ/1404م)،65- شرح المكودي على الألفية فـي علمـي الصرف و النحو، تحقيق :إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.

56- مهدي المخزومي،66- مدرسة الكوفة و مناهجها في دراسة اللغة و النحو، مطبعة مـصطفى البـاني الحلبي، مصر، ط2، 1958.

*- مهدي المخزومي،67- في النحو العربي نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، صـيدا، بيـروت، ط1، 1964.

*- مهدي المخزومي،68- في النحو العربي قواعد و تطبيق،ط1، مصر، 1966.

(ن)

57- ابن ناظم،69- شرح بن ناظم على ألفية بن مالك، تحقيق: باسل عيون السود، منشورات محمد علـى بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

58- نبيل علي بخدة،70- علم اللغة العربية و الحاسوب، دار تعريب، ط1، 1988.

(هـ)

59- ابن هشام، عبد ا بن يوسف (ت761هـ/1359م)،71- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيـق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ط5، 1979.

*- ابن هشام، عبد ا بن يوسف (ت761هـ/1359م)،72- مغني اللبيب عن كتـب الأعاريـب، وضـع حواشيه، حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

*- ابن هشام، عبد ا بن يوسف (ت761هـ/1359م)،73- قطر الندى و بل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة.

*- ابن هشام، عبد ا بن يوسف (ت761هـ/1359م)،74- شرح قطر الندى و بل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الباز، مكة المكرمة.

*- ابن هشام، عبد ا بن يوسف (ت761هـ/1359م)،75- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العـرب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ط2، 1998.

(ي)

60- ابن يعيش، بن علي (ت 646هـ/1248م)،76- شرح المفـصل، نشر عـالم الكتب، بيروت(دت)

*- ابن يعيش، بن علي (ت 646هـ/1248م)،77- شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقـوب، دار المكتبـة العلمية، بيروت،ط1، 2001.

<u>**ب- المعاجم**</u>:

61- أحمد زكي بدوي و صديقه يوسف محمود،78- المعجم العربي المسير، دار الكتـاب المـصري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1991،1.

62- جميل صليبا،79- المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، 1982.

63- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد،80- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكـريم، تحقيـق: محمد سيد ليلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

64- الشريف الجرجاني، 81- كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995.

65- عبد ا البستاني،82- الوافي معجم وسيط للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت،1990.

66- ابن فارس، أحمد (ت395هـ/1004م)،83- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبـد الـسلام هـارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.

67- الكفوي، أبو البقاء أيوب بـن مـوسى،84- الكليات، قابله ووضع فهارسه: عدنان درويش و محمـد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991.

68- محمد علي الخولي،86- معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982.

69- ابن منظور،87- لسان العرب، علق عليه مكتب تحقيق التراث العربي، مؤسـسة التـاريخ العربـي، بيروت، لبنان، ط3، 1992.

ج- المجلات:

70- خليل إبراهيم السامرائي،88- حروف الجر و تعلقها، مجلة الأحمدية، العدد السابع، الإمارات العربيـة المتحدة، 2001.

71- عبد الرحمان الحاج صالح،89- النحو العربي و منطق أرسطو، مجلة كلية الآداب الجزائـر، العـدد الأول، 1964.

د- الرسائل:

72- عبد الجبار توامة،90- القرائن المعنوية في النحو العربي، معهـد الآب و اللغـة العربيـة جامعـة الجزائر، 1994-1995.

الفهرس